الأمم المتحدة A/55/PV.65

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٥
الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): لقد أتيحت لنا من قبل فرصة تهنئتكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ونود الآن الإعراب عن ارتياحنا لرؤيتكم تترأسون هذه الاجتماعات حول قضية حيوية لمستقبل منظمتنا، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن. وبلا شك سوف تسهم سلطتكم وقدرتكم في إنجاح مداولاتنا.

في قرارها 48/26، قررت الجمعية العامة أن أفضل طريقة لتناول إصلاح مجلس الأمن هي من خلال فريق العمل مفتوح باب العضوية. ولقد أناطت العضوية الكاملة في هذه المنظمة بهذا الفريق مهمة دراسة كل جانب من جوانب إصلاح المجلس. ومما يجدر التذكير به أن هذه المهمة هي مسؤولية تقتصر على أعضاء المنظمة. وهي ليست سهلة، كما أنها لا تخلو من الخلافات. وآثارها على قدر كبير من الأهمية للمنظمة لدرجة أن هناك اتفاقا عاما مفاده أنه لابد وأن يكون الحل مقبولا للجميع. وبالتالي ينبغي التوصل اليه بتوافق الآراء.

إننا نعيد التأكيد على إيماننا بأن فريق العمل، الذي لا يمكن استعجال قراراته ولا يمكن معه فرض حدود زمنية اصطناعية ولا يمكن فرض قيود زمنية قد تكون لها آثار سلبية على هدف إصلاح المجلس، هو أنسب منتدى لمواصلة التعامل مع هذه القضية الشاقة والعسرية.

يتعين علينا أن نتذكر أن إصلاح المجلس لا يعني فقط زيادة عدد أعضائه. إنه يشمل أيضا جوانب أخرى، مثل تحسين أساليب عمله ومسألة حق النقض، إذا أردنا مجلسا أكثر تمثيلا، وخضوعا للمساءلة، وديمقراطية، وشفافية. يتعين التعامل مع كل هذه الجوانب وحلها معا.

ولقد أعلن رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين اجتمعوا في نيويورك بمناسبة عقد قمة الألفية، في إعلانهم النهائي أنه ينبغي علينا

”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ Resolution 55/2، الفقرة ٣٠).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-75076 (A)
0075076

الرسالة واضحة. وأنا أشدد على كلمتي ''بجميع جوانبه''. إذ يعني ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك حلول جزئية.

لقد كانت المداولات حول أساليب العمل، التي تتناولها المجموعة الثانية، وهي مداولات شارك فيها بلدي بنشاط، مثمرة، وتم إحراز تقدم كبير في نطاق عريض من القضايا. واتساقا مع موقفها، أيدت الأرجنتين بقوة تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة شفافيته. وفعلت هذا داخل فريق العمل وفي المجلس ذاته منذ أن أصبحت عضوا منتخبا العام الماضي. وفي شباط/فبراير هذا العام، على سبيل المثال، أثناء رئاسة الأرجنتين للمجلس، اعتمدت مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2000/155، مما أضفى الصفة الرسمية على اقتراح وفد بلادي بدعوة الدول المنتخبة حديثا في المجلس إلى متابعة مشاورات المجلس غير الرسمية لمدة شهر واحد يسبق مباشرة فترة عضويتها.

وتتعلق الخلافات العميقة التي لا تزال قائمة حول الإصلاح بصفة رئيسية بزيادة عدد الأعضاء الدائمين ومسألة حق النقض.

بالنسبة للأولى – زيادة عدد الأعضاء الدائمين – ترى الأرجنتين أنه لا يوجد أساس قانوني لمطالبة بعض الدول بأن تصبح أعضاء دائمين غير المنطق الفج للقوة. ولماذا ينبغي أن نقبل أن تنتهي مساواة بعض الدول مع الدول الأخرى وتصبح جزءا من فئة الخمسة المتميزة التي لها بالفعل أعضاء دائمون؟ ليس هناك سبب لهذا في القانون. والسبب الوحيد الذي يمكن استخلاصه هو أن بعض هذه البلدان غنية وقوية الآن وفي وضع أفضل عما كانت عليه عام ١٩٤٥. وبعضها حتى أغنى وأقوى من تلك التي لا تزال تتمتع في العضوية الدائمة في إطار نظام عام ١٩٤٥. وبفضل ثروتها، تساهم هذه البلدان بأموال أكبر للإبقاء على هذه المنظمة، وفقا لمبدأ القدرة على الدفع. وفي بعض الحالات، تساهم بشكل طوعي بأكثر مما هو مطلوب منها، ولهذا فإن الدول الأعضاء ممتنة لها بدرجة كبيرة. ولكن ليست تلك الظروف هي الأساس لامتيازات مثل العضوية الدائمة وحق النقض.

إن موقف بلدي التقليدي هو معارضته الامتيازات والتمييز داخل المنظمات الدولية. وكان ذلك هو موقفنا في عام ١٩٢٠ في عصبة الأمم، عندما عارضنا التمييز ضد البلدان التي خسرت الحرب العالمية الأولى، وهذا ما برح هو موقفنا في هذه المنظمة منذ نشأتها. ولقد أعدنا التأكيد عليه في المناقشة العامة الأخيرة، عندما قلنا:

''الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي – سعيا منها لضمان احترام قيم الديمقراطية والعالمية – ترى أن مجلس الأمن الجديد لا بد أن يسمح بمشاركة أكبر للجميع. ولا يمكن أن يتحقق ذلك لو أنشئت مقاعد دائمة جديدة – كالتي أنشئت في عام ١٩٤٥. ولا بد أن يتيح إصلاح مجلس الأمن لكافة الدول فرصة أكبر للمشاركة في المجلس، الذي ينبغي ألا تحتكره حفنة من البلدان. ولهذا، فإن الأرجنتين تؤيد حصرا زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين''
(A/55/PV.27، صفحتي ٣٤ و ٣٥)

ينبغي أن يستمر شغل مقاعد الأعضاء الجدد غير الدائمين التي سيتم إنشاؤها على أساس المعيارين اللذين حددتهما المادة ٢٣، الفقرة الأولى، من الميثاق: إسهامها في حفظ السلم والأمن الدوليين والتوزيع الجغرافي العادل. ونعتقد أن الجماعات الإقليمية هي التي ينبغي أن تقرر كيف سيتم توزيع هذه المقاعد الجديدة بين دولها الأعضاء. وبشكل إجمالي، كان هذا الإجراء فعالا، ولذلك ينبغي الحفاظ عليه. والتوزيع الجغرافي يعطي البلدان الصغيرة فرصة أكبر لتولي المناصب داخل منظومة الأمم المتحدة، مقارنة بوضع تقرر فيه الجمعية العامة التوزيع بدون الاعتبارات الإقليمية التي تأخذ التناوب في الاعتبار.

وبالنسبة لحق النقض، فإن موقفنا معتدل وواقعي. نحن لا نقترح أن يتخلى الأعضاء الخمس الدائمون عن امتيازاتهم بشكل فوري. نحن نعلم أنهم لن يفعلوا ذلك. إن ما نسعى اليه هو إيجاد السبل للحد من هذا الامتياز لفترة من الزمن إلى أن يتم التفاوض على إزالته النهائية. وإننا ننظر

باهتمام إلى مقترحات قصره أثناء هذه الفترة المؤقتة على الحالات التي تشمل تطبيق الفصل السابع من الميثاق.

إننا نرى أن أفضل طريقة لإحراز تقدم تتمثل في التخلي عن المواقف المطلقة والسعي إلى حلول توافق الآراء المنطقية. ويتعين علينا القبول بأن الظروف الراهنة لا تبرر تكرار الأطر السابقة. فالمناقشات العقيمة هي التي ما فتئت تتسبب في انقسامات عميقة داخل المنظمة، وهي تعيق التقدم نحو إصلاح المجلس.

إننا ندعو الأقلية من البلدان التي تتمسك بامتيازات بالية، وهي بذلك تعرقل إصلاح المجلس، إلى التخلي عن موقفها النخبوي والانفتاح، بروح ديمقراطية، على مطالبات الأغلبية العظمى من البلدان التي تطمح في إصلاح مجلس الأمن من أجل جعله أكثر تمثيلا، وديمقراطية، وشفافية، وفعالية وخضوعا للمساءلة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لإجراء مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، واسمحوا لي بأن أشيد بالمساهمة في مناقشة مسألة الإصلاح التي قدمها سلفكم رئيس الجمعية العامة السابق السيد ثيو بن غوريراب ونائبا الرئيس السفير دالغرين والسفير دي سارام. وتتطلع المملكة المتحدة للعمل بشكل وثيق معكم ومع نائبيكم في الرئاسة خلال العام المقبل.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أصبحت اليوم أكثر إلحاحا عما كانت عليه قبل سبع سنوات عندما أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في طرائق التغيير. فعندما تم التوسع الأخير في عضوية المجلس في عام ١٩٦٥، كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقل قليلا عن ١٢٠ دولة. واليوم بلغ عدد الدول الأعضاء ١٨٩ دولة، انضم أكثر من ٣٠ منها في السنوات العشر الماضية. ومن الضروري جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لهذه العضوية الجديدة، التي يتصرف المجلس بالنيابة عنها، والتي يحتاج إلى ثقتها الكاملة عندما يضطلع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتعين على المجلس أيضا أن يعمل بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مما يسمح بإجراء مشاورات واسعة مع الدول غير الأعضاء ومع البلدان المساهمة بقوات وكذلك مع كل من لديهم خبرة ذات صلة من الأفراد أو المنظمات. ولابد له من أن يحتفظ في نفس الوقت بالفعالية اللازمة للتصدي لحالات الصراع العديدة والمعقدة المدرجة على جدول أعماله بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

ومما يسرنا أنه تم إحراز تقدم كبير خلال العام الماضي فيما يتعلق بتحسين ممارسات عمل المجلس. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قمت بوصفي رئيسا للمجلس في ذلك الشهر بإصدار المذكرة (S/1999/1291) التي تحدد عددا من النقاط التي تتعلق بتحسين الممارسات الإجرائية. ويجري الآن تنفيذ الأحكام التي وردت في تلك المذكرة. وأصبحت المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، ومنطقة البلقان، والدول الأفريقية مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور الشرقية موضوع إحاطات إعلامية تقدم ومناقشات تجري في جلسات علنية تعقد في قاعة المجلس ويحضرها عموم الأعضاء بدلا من حصرها في مشاورات غير رسمية يجريها المجلس. وقد يكون التوازن بين الاجتماعات العلنية والمشاورات غير الرسمية لم يصل بعد إلى المستوى المناسب تماما، فما زال هناك المزيد من العمل الذي يلزم إنجازه فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمشاركة. ومع ذلك، فإن عمل المجلس أصبح الآن متاحا بدرجة أكبر للدول غير الأعضاء، بدون أي تقليل من قدرته على اتخاذ إجراءات فعالة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المجلس على استعداد للتفكير في ممارسات إجرائية مبتكرة وإبداعية كلما اقتضت المناسبة ذلك – كإحياء ممارسة عقد جلسات سرية للمجلس على سبيل المثال. كما أظهر المجلس أنه قادر على استخدام صيغ جديدة للسير قدما بعمله. وكمثال على ذلك الجلسة التي عقدت على مستوى السفراء بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وذلك للإعداد لإيفاد بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون. وفي قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي صدر

مؤخرا بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شدد المجلس على أهمية تحسين نظام التشاور فيما بين البلدان المساهمة بقوات والأمين العام ومجلس الأمن. ونحن نرحب بهذا الالتزام ونؤيد تنفيذه في وقت مبكر.

ويحدوني الأمل في أن يواصل المجلس هذا الاتجاه الجدير بالترحيب صوب الانفتاح، وأن يكون مستعدا لتجربة الممارسات الإجرائية المبتكرة عند اللزوم خلال العام القادم. واستجابة لذلك سيكون من المستصوب لو استخدم عموم الأعضاء الفرص الكبيرة التي تتاح لهم لمخاطبة المجلس بشأن نقاط النقاش بقدر أكبر من التلقائية والتفاعل. وستواصل المملكة المتحدة تشجيع التطور في هذا الصدد.

غير أنه كما يلاحظ العديد من المتكلمين في هذه المناقشة، فإن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المجلس التي لها نفس القدر من الأهمية أقل مما يجب. وقد عمل الفريق العامل مفتوح العضوية بجد فيما يتعلق بإحدى ورقات غرف الاجتماعات المتصلة بمسائل المجموعة الأولى خلال الدورة الرابعة والخمسين. وقد أفاد ذلك في عرض الخيارات وشجع على إجراء مناقشة أكثر تركيزا. ونتيجة لذلك، وضع نائبا الرئيس عددا من الملاحظات العامة المفيدة في ورقة أخرى من ورقات غرف الاجتماعات أرفقت بتقرير الفريق العامل. وفي تلك الورقة حدد نائبا الرئيس عدة مجالات تحظى باتفاق عام بما يشمل مبدأ توسيع فئتي العضوية. وقد أكدت دول عديدة تأييدها لذلك المبدأ في قمة الألفية وفي الأسبوع الافتتاحي لهذه الدورة للجمعية العامة، كما أن دولا أخرى فعلت ذلك أيضا خلال هذه المناقشة. ومن الواضح كذلك أن هناك اتفاقا واسعا على أن عملية التوسيع لابد وأن تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تأييد المملكة المتحدة الكامل لهذين المبدأين الأساسيين، الأمر الذي سيدعم أي اتفاق نهائي حول توسيع عضوية المجلس.

وغني عن القول، أن النهج القائل بأنه لا اتفاق على أي شيء قبل التوصل إلى اتفاق على كل الأمور يمثل أحد المبادئ الأساسية في عمل الفريق العامل. ومع ذلك، فإنه إذا كان للفريق العامل أن يحقق أي تقدم ملموس فلابد له من أن يحدد المسائل التي تحقق فيها تقدم كبير بالفعل.وأن يركز طاقاته على معالجة المسائل التي لا يزال الاتفاق بشأنها أبعد منالا. وهذا مجرد اقتراح لزيادة فعالية الفريق العامل. إن المملكة المتحدة تشجعكم، سيدي الرئيس، على أن تنظروا بشكل إبداعي في السبل الأخرى التي يمكن أن تجعل الفريق العامل محفلا أكثر فعالية وقدرة على تحقيق تقدم حول المهمة الأساسية والعاجلة التي تتمثل في جعل المجلس أكثر تمثيلا لمجموع أعضاء الأمم المتحدة اليوم.

والمملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق تقدم حقيقي فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على استعداد لمساعدتكم بدعمنا الكامل، أنتم ونائبيكم في الرئاسة.

السيد مانغويرا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): تشكل المسألة الحالية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن في رأي وفد أنغولا أحد أهم المسائل المتعلقة بتعزيز الأمم المتحدة. ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ويعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ولا غرابة إذن في أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تحظى باهتمام خاص، لأنها تشمل مسائل مثل زيادة عدد الأعضاء، واستخدام حق النقض، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن نفسه.

ولا يمكننا أيضا أن ننسى أن ميثاق الأمم المتحدة قد اعتمد في مؤتمر سان فرانسيسكو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل، عندما كان هناك اعتراف ضمن جملة أمور بالاعتبار الخاص للدول الكبرى التي كانت تتمتع بتفوق سياسي واقتصادي وعسكري سمح لها بأن تفرض آرائها ووجهات نظرها.

وقد تغير العالم سياسيا واقتصاديا منذ عام ١٩٤٥. فتضاعف عدد الدول ذات السيادة أربع مرات تقريبا، وتضطلع جميع هذه الدول بدور فعال في التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية. ونحن نرى البلدان النامية تقوم

بدور في الشؤون الدولية وفي حل المشاكل، ونشهد أيضا ظهور دول جديدة قوية اقتصاديا تساهم دونما شك في تغيير الواقع القديم في العالم إلى واقع جديد.

ولما كنا نعترف بدور الأمم المتحدة بصفتها ضامنا لسلام ورفاه الشعوب وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق، من المهم أن نبدأ اتخاذ إجراءات لمواءمة الهيكل الداخلي مع حقائق العالم الجديد. وهذا من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من التعامل بشكل سريع وفعال مع المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم وتمنع أعضاءه من اللجوء إلى حلول خارجة عن الإطار المنشأ لأجهزتها الرئيسية، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن.

لقد طرحت مقترحات كثيرة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ولكننا نعتقد، مثل متكلمين سابقين، أن هدفنا الرئيسي يجب أن يكون إنعاش وتقوية منظومة الأمم المتحدة. ومجلس الأمن، مع مراعاة المادتين ٢٣ و ٢٤ من الميثاق، يتطلب، في رأينا الشخصي، ديمقراطية داخلية أكبر؛ وينبغي أن يعكس تكوينه العضوية الحالية للمنظمة انعكاسا حقيقيا وينبغي أن يكون تكوينه قائما على التمثيل الجغرافي المنصف.

وأنغولا، باعتبارها دولة أفريقيا، تؤيد قرار هراري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن ذلك القرار تضمن ثلاث نقاط هي: عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تزاد إلى ٢٦ عضوا، بما في ذلك الأعضاء الدائمون والأعضاء غير الدائمين؛ وأن أفريقيا يجب أن يكون لها عضوان دائمان على أساس مبدأ التناوب، مع نفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون حاليا، بما في ذلك حق النقض؛ وضرورة إصلاح عملية صنع القرارات داخل مجلس الأمن.

ونحن نعتقد أننا نتصرف، بهذه الطريقة، بروح الميثاق، الذي تقضي المادة ٢٣ منه بالتوزيع الجغرافي المنصف، وتقضي مادته الرابعة والعشرون بتمثيل كل الدول الأعضاء. وبالتالي، فإننا نعتبر من المهم أن نحد من استخدام كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن لحق النقض: وذلك بأن يستخدم ذلك الامتياز فقط بشأن المسائل المشار إليها في المادة ٢٤ من الميثاق. وهذا يعني أن حق النقض يجب ألا يسمح به في حالات مثل، على سبيل المثال، قبول أعضاء جدد.

ولتحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن يبدي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن إرادة سياسية علنية بأن يتفهموا على نحو أفضل الشواغل والرغبات القوية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يمثل مصالحها الأعضاء الدائمون، وأن تكون أيضا أكثر مرونة بشأن مختلف المقترحات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

هناك مسألة أخرى تناولها الفريق العامل ألا وهي العلاقة بين مجلس الأمن، والجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة. ونحن نعتبر أن هذه المسألة هامة أيضا. فأولا وقبل كل شيء، يقرر ميثاق الأمم المتحدة بوضوح سلطات كل جهاز رئيسي، وبالتالي يجب على مجلس الأمن أن يعمل في إطار اختصاصه ومسؤولياته بمقتضى الميثاق. ومن الضروري التوصل إلى توازن للاختصاصات بين الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمين العام من أجل الوفاء بأحكام الميثاق واحترامها. وهذا التوازن يجب أن يواءم مع الحقائق والأهداف الجديدة، مثل الدبلوماسية الوقائية.

كما أكد أعضاء آخرون، هناك نقطة هامة هي جعل عمل المجلس أكثر شفافية. وأنغولا تؤيد اتخاذ المزيد من التدابير التي من شأنها أن تتيح لغير أعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص الدول المعنية مباشرة بأية مسألة محددة المشاركة على نحو أنشط في مداولات المجلس، بغرض إيجاد حلول أكثر فعالية لأمور السلم والأمن.

لقد ظل الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن يعمل طوال سبع سنوات، ومما لا شك فيه أنه أحرز بعض التقدم في مناقشة هذا الأمر. وكل الدول، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، يجب أن تشارك بشكل أكثر نشاطا في عملية الإصلاح من أجل تحقيق دعم على نحو أسرع لمنظمتنا من جميع النواحي.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن الوفد الإندونيسي، أن أعرب عن تقديرنا لإدراج البند ٥٩ من جدول الأعمال، ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة'' في جدول الأعمال. واسمحوا لي - سيدي الرئيس - بأن أنتهز هذه الفرصة، ولأشكر سلفكم، وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وكذلك السفير جون دي سارام ممثل سري لانكا والسفير هانز دا لغرين ممثل السويد، نائبي رئيس الفريق، على جهودهم الجديرة بالثناء التي بذلوها لإحراز تقدم في المداولات خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن نعترف اعترافا كاملا بأهمية الفريق العامل باعتباره الآلية الوحيدة لتنفيذ ولاية الجمعية العامة، ونتطلع إلى قيام مكتب الفريق العامل بإعطاء الفريق توجيه جديد عندما يستأنف عمله العام القادم.

ووفد بلدي يشعر بالامتنان إذ يلاحظ أن تقرير الفريق العامل (A/54/47) يعكس عمق واتساع المداولات التي جرت؛ وهذه غطت المسائل المدرجة في المجموعتين الأولى والثانية من المسائل بطريقة متوازنة تتسق مع هدف إيجاد مجموعة شاملة من إجراءات الإصلاح في كل الجوانب، على النحو الذي دعت إليه قمة الألفية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ويحتوي التقرير على ملاحظات عديدة، تشمل المجالات التي لا تزال توجد فيها خلافات، على وجه الخصوص مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، ويصف التقدم الذي أحرز بشأن وسائل عمل وممارسات المجلس. ويطرح أيضا بعض العناصر التي ستكون مفيدة للتفكر وإعادة التقييم عندما يستأنف الفريق العامل عمله. وهذا، جنبا إلى جنب مع طرح المواقف وتقييم ورقات العمل العديدة التي تحتوي أفكارا ومقترحات، تشكل أساسا قويا للمزيد من الجهود التي تبذل لتحقيق هدفنا الذي سعينا إلى تحقيقه طويلا الخاص بإعادة تشكيل المجلس.

لم تحظ مسائل كثيرة نظرت فيها الأمم المتحدة بتركيز الاهتمام والمناقشة مثلما حظيت مسألة إصلاح مجلس الأمن، وذلك بسبب آثارها القانونية والسياسية البعيدة المدى التي تنطوي على مصالح جميع الدول الأعضاء الحيوية. ولذلك مما لا يثير الدهشة أنه على الرغم من انقضاء سبع سنوات منذ بدأت المداولات في الفريق العامل، لا يزال التوصل إلى اتفاق عام بشأن المسائل الموضوعية بعيدا عن منالنا، بسبب وجهات النظر الوطنية والإقليمية المختلفة.

من المسلم به على نطاق شامل الآن أن العضوية والهيكل الموروثين من ١٩٤٥ عفا عليهما الزمن ولا يعكسان الحقائق السياسية والاقتصادية والديمغرافية لعصرنا. وبصرف النظر عن التحول العالمي الرئيسي، فإن العضوية العاملة في المجلس لا تزال هي نفسها، بينما الدول النامية محرومة من الحقوق. وهذا تناقض لا يمكن أن يدوم.

ولما كان الدور الذي خوله الميثاق لمجلس الأمن هو صون السلم والأمن الدوليين، يتوجب علينا أن نكفل أن تكون مصالح كل الدول متجسدة بصورة كافية في تشكيله: والإبقاء على الوضع القائم سيكون له أثر سلبي كبير على أداء المجلس في الألفية الجديدة. ومن المهم أن نلاحظ أن ثلثي سكان العالم، في البلدان النامية، دون تمثيل بين الأعضاء الدائمين. ومن ثم، فإن الجانب المتعلق بالتوسيع ينبغي أن يعالج المسألة الجوهرية الخاصة بالتمثيل المتدني بشكل صارخ. وإندونيسيا تعتقد أنه يوجد تحبيذ شبه إجماعي لإحداث زيادة في تلك الفئة لتشمل البلدان النامية، التي لا يمكن تهميشها بعد الآن والتي لوجهات نظرها أثر كبير على أداء مجلس الأمن.

وبالمثل، يوجد توافق آراء بشأن الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، وهي زيادة لم تحدث منذ سنة ١٩٦٥، على الرغم من زيادة العدد الكلي لأعضاء المنظمة من ١١٣ إلى ١٨٩ عضوا. وسوف يؤدي التوسع الكافي في هذه الفئة إلى تمثيل جغرافي أكثر توازنا، وإلى إضفاء المزيد من الشرعية على قرارات المجلس، وضمان تأييد أعم لقراراته، وتسهيل تقاسم المسؤولية عن صون السلم والأمن

الدوليين وذلك عن طريق زيادة عدد من الدول الأعضاء. ومثل هذه الزيادة العددية سوف توسع أيضا نطاق اشتراك كافة الدول في صنع القرار، الأمر الذي يعزز الديمقراطية الحقة.

ومجمل القول، أن وفدي يعتقد أن هناك أغلبية ملموسة تؤيد زيادة فئتي العضوية في المجلس. ورغم أن حجم المجلس الموسع سيتوقف على نتيجة المداولات الأخرى، تواصل إندونيسيا تأييد الموقف الذي اتخذته بلدان عدم الانحياز، وهو الموقف الذي يحبذ زيادة عدد الأعضاء بما لا يقل عن ١١ عضوا جديدا. وفي هذا السياق نلاحظ ما أبدته الولايات المتحدة من مرونة ورغبة في إعادة النظر في هذه المسألة.

وفيما يختص بمسألة حق النقض، لا نزال نتذكر جميعا أن هذا الحق قد مورس في الماضي لتعزيز المصالح الوطنية لا لخدمة مصالح المجتمع الدولي، كما تنص المادة ٢٤ من الميثاق. ومثل هذه الممارسات تعرض للخطر مصداقية مجلس الأمن فيما يختص بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإنه غالبا ما أدين باعتباره شيئا غير ديمقراطي، الأمر الذي لا يزال يمثل القضية الرئيسية في عملية الإصلاح. وبينما نرحب بالتقليل النسبي من استعمال حق النقض ونحث على زيادة تقليل استعماله، لا يوجد ما يضمن أنه لن يستعمل أبدا. وعلى العكس من ذلك، يؤدي الإصرار على هذا الحق، بل والتهديد باستعماله، كما شاهدنا مؤخرا، إلى تهميش دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، هناك رغبة شبه إجماعية في الحد تدريجيا من استعمال حق النقض وقصر استعماله على الحالات التي تندرج في إطار الفصل السابع من الميثاق، ريثما يتم إلغائه. وفي تلك الأثناء، نرى أن اقتراح ألمانيا الداعي إلى تعليل استعمال حق النقض يستحق تأييدنا، وذلك لتشجيع ممارسة ذلك الحق على نحو يتسم بالمزيد من المسؤولية.

وثمة إقرار على نطاق واسع بحدوث تقدم جوهري في أساليب عمل مجلس الأمن، كما تم التوصل إلى اتفاق مؤقت على عدد من القضايا الأخرى. وعلى سبيل المثال، هناك تقبل متزايد لما يقدمه الأعضاء من طلبات للحصول على معلومات وللاشتراك في المشاورات غير الرسمية. وقد حدثت تحسينات فيما يختص بممارسة عقد الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، وفيما يختص بعقد المزيد من الجلسات الرسمية. إلا أننا نسلم بالحاجة إلى زيادة الانفتاح والشفافية في المجلس. ولذلك ينبغي أن تصبح جلسات المجلس المفتوحة هي القاعدة وأن تصبح المشاورات غير الرسمية هي الاستثناء، لأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين تعد في الواقع مسؤولية جماعية تتحملها الدول الأعضاء كافة.

وثمة قضية رئيسية لا تزال معلقة، هي قضية إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات التي نفذت فعلا وإدماج تلك التغييرات في النظام الأساسي المؤقت، الذي لا يزال، حسبما لاحظت دول أعضاء عديدة، مؤقتا على مدى أكثر من خمسة عقود.

وفيما يختص بالاستعراض الدولي، هناك مبدأ رئيسي يقضي بألا تظل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة جامدة إزاء التغير والتحول السريعين على الساحة العالمية وتعاظم طموحات المجتمع الدولي. وبالتالي، باتت عمليات إعادة التقييم الدورية سمة مشتركة بين مختلف الوكالات والهيئات. وهذا جوهري جدا لأجهزة سياسية كمجلس الأمن، لأن مصداقيتها وسلطتها تتوقفان، إلى حد بعيد، على قابليتها للتكيف.

وأخيرا، فإن وفدي يعتقد أن من الضروري أن يتمثل نهجنا في مضاعفة جهودنا المبذولة للتوصل إلى إصلاح لمجلس الأمن يكون شاملا لجميع جوانبه، على النحو المنصوص عليه في إعلان الألفية. وينبغي أن يكون فجر الألفية الجديدة حافزا وفرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة نهائية من الإصلاحات. وبالتالي، نتطلع إلى تلاقي آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وعلى زيادة عدد أعضائه وعلى ما يتصل بذلك من مسائل. ونأمل أن يؤدي الإصلاح الكامل لمجلس الأمن إلى جعله مجلسا ديمقراطيا حقا يتسم بالشفافية والطابع التمثيلي

والفعالية فيما يختص بصون السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، يتمنى وفدي لكم، يا سيادة الرئيس، التوفيق في أداء مهامكم الجسيمة بوصفكم رئيسا للفريق العامل. ونحن لا نزال على ثقة من أن مداولاتنا ستؤدي، في ظل توجيهكم الحكيم إلى نتائج جوهرية. ونحن نتعهد بالتعاون التام لإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نناقش مسألة ذات أهمية شديدة بالنسبة لأدوارنا الفردية والجماعية ولوضعنا كأعضاء بالأمم المتحدة. فبموجب ميثاق الأمم المتحدة يعهد أعضاؤها، المتساوون في السيادة، إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتصرف المجلس، وهو يؤدي مهامه، باسم هؤلاء الأعضاء. ولذلك، فإنه من المشروع تماما أن تصبح أصواتنا مسموعة بصورة أقوى من خلال مجلس الأمن. وقد أدى التوسع في دور الأمم المتحدة في مجال صنع السلم وصونه وتغيير طبيعة هذا الدور إلى زيادة اهتمامنا بإصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا من جميع جوانبه، حسبما يؤكد إعلان الألفية.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية – أي منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية – دعت تركيا بحماسة إلى إصلاح مجلس الأمن، وذلك أثناء مداولات الفريق العامل وفي مناقشات الجمعية العامة أيضا. ودوافع تركيا بوصفها مؤيدة للإصلاح بسيطة وواضحة، إذ أن لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقا أصيلا في التيقن من أن مجلس الأمن يمثل في الواقع ملكية مشتركة لها. وهذا يعني الشفافية والمساءلة في أدائه لمهامه؛ واتخاذ القرار بطريقة لا توجهها الامتيازات؛ وإتاحة الفرص للجميع لكي ينضموا إلى المجلس في فترات أكثر تقاربا.

أليست هذه أيضا طموحات الغالبية العظمى؟ للسنة السابعة على التوالي يجري جر الفريق العامل إلى مناقشات عقيمة بسبب المحاولات الرامية إلى جعل التحقيق الجزئي لهذه الأهداف المشروعة مشروطا بمنح حفنة من البلدان مركز عضو دائم جديد.

وبالمثل فإن التقدم في تحسين أساليب عمل المجلس يسير ببطء شديد لأن الأعضاء الدائمين، مع حفنة أخرى من الدول لا يرغبون في التحرك بالقدر الذي يجعل المجلس شفافا وخاضعا للمساءلة حقا. وذلك لأن هذا الإصلاح قد يؤدي إلى تقليص كبير لحقوقهم كأعضاء في نادي مقصور عليهم.

وللإنصاف، فعلى الرغم من أننا نعرف أيضا الخطوات المتواضعة التي اتخذها المجلس نفسه في غضون السنوات القليلة الماضية ليزيد من إمكانية مشاركة غير الأعضاء في عمله وجلساته، إلا أنه ليس هناك بديل للمراجعة الشاملة لأداء المجلس.

وبالمثل يمثل حق النقض عنصرا أساسيا مشتركا في جميع مناقشاتنا بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. فهو السلطة الرئيسية التي يمكن أن يستخدمها الأعضاء الدائمون كما أنه المحيط غير المرئي الذي يشكل فيه المجلس أعماله ومع ذلك فعندما ينتقل الفريق العامل إلى موضوع تقييد استخدام حق النقض فإنه يواجه بالصمت الأصم من جانب الأعضاء الدائمين.

صحيح أن ماضي الفريق العامل لم يكن مجيدا ولكن من الذي يعوق التقدم، ولماذا؟ من الواضح أنه لا يوجد اتفاق واسع على إضافة مقاعد دائمة جديدة إلى المجلس لدول بذاتها. ولكن هناك توقعات عامة بأن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا. وسيكون هذا في متناول أيدينا عندما نكتشف جميعا أنه لا توجد وسائل معوقة للقرار يمكن ربطها بالزيادة في العضوية غير الدائمة. ومن المهم أن يدعم موقف حركة عدم الانحياز أيضا هذه الحقيقة كما أننا نوافق أيضا على أنه ينبغي أن يكون للبلدان النامية تمثيل أوسع في المجلس. وهذا مطلب مشروع ينبغي النظر إليه لوجاهته وجدارته وليس كنتيجة محتملة يمكن انتزاعها من صفقة تتضمن إعطاء غنائم للبعض في نصف الكرة الشمالي. إن مفهومنا المشترك هو أن متطلبات نصف الكرة الشمالي

لمقاعد إضافية ستؤخذ في الاعتبار في الوقت المناسب في سياق المجموعات الإقليمية المعنية. وستلعب هذه المجموعات فيما بعد دورها، مستقلة عن بعضها بعضا في تحديد ترتيباتها لهذه المقاعد.

نتمنى للفريق العامل المفتوح باب العضوية كل النجاح في أعماله خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديري للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أشكر بصفة خاصة السيد ثيو – بن غوريراب رئيس الفريق العامل، ونائبي الرئيس الممثل الدائم للسويد والممثل الدائم لسري لانكا على جهودهم خلال هذا العام التي أدت إلى اعتماد التقرير الحالي قيد المناقشة.

على الرغم من مرور سبعة أعوام على بدء مناقشات الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن لا نزال بعيدين عن تحقيق توافق في الآراء بشأن الجوانب المختلفة للموضوع. والواقع أن مناقشات الفريق العامل خلال هذا العام الماضي أصابها شيء من الجمود لأن الفريق العامل، بخلاف السنوات السابقة، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن أي ملاحظة من الملاحظات التي ينظر فيها.

ومع ذلك، يجب أن تستمر العملية ويجب أن يلتزم الأعضاء بالبحث في صبر وإصرار، عن العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تفهم عام واتفاق بشأن جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن التي لا تزال محور الجهود لتجديد الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد نشعر بالسعادة إزاء التقدم الجدير بالملاحظة الذي أحرز بشأن المسائل الواردة في إطار المجموعة الثانية. والملاحظات التي وصفها الفريق العامل بشأن المسائل الواردة في المجموعة الثانية كان لها أثر إيجابي على طرق العمل في مجلس الأمن. وهكذا يمكننا أن نلاحظ أنه خلال السنتين الماضيتين، قد تزايد باستمرار عدد الجلسات المفتوحة للمجلس وذلك بعد الاتفاق المؤقت الذي تمكن الفريق العامل من التوصل إليه والذي اقترح فيه كقاعدة عامة أن يعقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة يمكن فيها لجميع الدول الأعضاء المشاركة فيها.

ونرحب أيضا بالمعلومات الملموسة بشأن مناقشات المجلس التي تتوفر يوميا. كما نرحب بالإسهام الإيجابي في التقييم الشهري لعمل المجلس الذي تعده رئاسة المجلس للوفود.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتجاه الواضح صوب تعزيز الشفافية في عمل المجلس شجع الكثير من الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشات بشأن موضوعات هامة معروضة على المجلس. ومن المؤكد أن هذا الاتجاه لعب دورا حاسما في جهود الأمم المتحدة التاريخية في تيمور الشرقية وأسهم في مساعدة المنظمة في أن تتناول على نحو أفضل مشاكل القارة الأفريقية.

إن زيادة الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن والتي تحفزها إلى حد كبير مناقشات الفريق العامل لا ينبغي أن تؤدي إلى الرضا الذاتي. فمن الواضح أن التنسيق بين الدول الأعضاء ومجلس الأمن قد تحسن، وتحقق تقدم ملحوظ في مجالات مختلفة وبصفة خاصة فيما يتعلق بعقد جلسات مفتوحة ومع ذلك يجب علينا أن نواصل تحسين طرق العمل وعملية صنع القرار في المجلس حتى تصبح أكثر انفتاحا وفعالية.

إن الثورة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الطموحات المشروعة لعدد كبير من الدول، ومجموعات الدول، للمشاركة في إدارة شؤون العالم تطالبنا بمحاولة تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، إذا أردنا أن يقوم المجلس على النحو الكامل بالدور المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهو تحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك وعلى الرغم من أن غالبية الدول الأعضاء تشارك في هذا الرأي، لا تزال هناك خلافات في

الرأي بشأن معظم المسائل الواردة في المجموعة الأولى وكان التقدم بطيئا بشأن هذه المسائل.

والواقع أنه لا تزال هناك اختلافات في الرأي فيما يتعلق بصفة خاصة بنوع أو أنواع الأعضاء الذين يمكن إفساح المجال لهم في مجلس أمن موسع، وعدد أعضاء هذا المجلس والمجالات التي ينبغي أن يمارس فيها حق النقض. وفيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، تواجه الدول الأعضاء حقيقة أن بعض الأعضاء الدائمين في المجلس يرفضون رفضا قاطعا مفهوم توسيع المجلس بما يتجاوز ٢٠ أو ٢١ عضوا. ويجادل الأعضاء الدائمون بأن التوسيع الكبير يمكن أن يؤثر على فعالية المجلس. وهكذا توجد عقبة كبيرة تعرقل المناقشات الطبيعية بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن.

وبالنظر إلى الطريق المسدود الذي وصل إليه العمل بشأن هذا الموضوع، من المهم أن نؤكد أن الالتزام بعملية إصلاح المجلس تتضمن أن تقبل جميع الدول الأعضاء، والدول الكبيرة بصفة خاصة، إن هذه العملية ينبغي النظر إليها من المنظور القائل بأن تكوين المجلس حاليا لا يعكس حقائق العالم المعاصر وأن الإصلاح في نهاية المطاف يجب أن يؤدي إلى إنشاء مجلس أمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية. ومن الضروري للغاية، كما أشار عدد من رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية في إعلان الألفية:

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٥٥/٢، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

بيد أن نجاح هذا المشروع مرهون باستعداد الراغبين في إصلاح يوافق أهواءهم للقبول بأن التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ تضفي على الدول الأخرى والمناطق الأخرى الحق المشروع في أن تكون ممثلة في المجلس وأن تشارك بفعالية في إدارة الشؤون العالمية، ولا سيما في صنع القرار المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وقد أشار الرئيس إيادیما، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى ذلك بشكل ملائم حين قال إن القارة الأفريقية، رغم أن ٥٣ دولة من الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إليها، ورغم أن ثلثي المداولات الجارية في مجلس الأمن على وجه التقريب تمسها، فإنها، شأنها في ذلك شأن غيرها من مناطق العالم النامي، غير ممثلة تمثيلا كافيا في هذا الجهاز الحيوي من أجهزة الأمم المتحدة. ومن الإنصاف تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة على الأقل لها في أي مجلس موسع، وفقا لقرارات رؤساء دول وحكومات منظمة عموم دول أفريقيا في مؤتمر قمتها الثالث والثلاثين الذي عقد في هراري عام ١٩٩٧.

ومن مواطن الاختلاف الهامة الأخرى مسألة حق النقض، التي تقع في صميم إصلاح مجلس الأمن. فحق النقض، كما جرى التأكيد على ذلك كثيرا، ينال مباشرة من أداء مجلس الأمن لوظيفته. وتبدو الحاجة إلى تقييد هذا الحكم العتيق اليوم أكثر من أي وقت مضى، كما نستخلص من بعض الأزمات في الآونة الأخيرة كتجدد العنف في الضفة الغربية وغزة، مما أصاب بالجمود عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالرغم من تقديم بعض المقترحات بشأن كيفية تحديد ممارسة حق النقض ونطاقه، ما زال الأعضاء الدائمون في المجلس مستمرين في معارضتهم لأي تقييد لهذا الحق. وهذا ما يتبين من نص رسالة (S/1999/996) مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تذكر فيها الدول الخمس الأعضاء الدائمة أن أية محاولة تستهدف تقييد حقوق النقض التي تتمتع بها، أو الحد من هذه الحقوق، لن تفضي إلى عملية الإصلاح.

لقد حددت القواعد حتى قبل البدء في المناقشة الموضوعية، وحتى قبل محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. والاحتجاج بندرة اللجوء إلى حق النقض منذ انتهاء الحرب الباردة، وأنه بالتالي لم يعد يشكل تهديدا لأداء المجلس لمهامه على نحو منسق، لا يمكن أن يبرر الاحتفاظ بهذا الحق لأن من يملكونه على استعداد لاستعماله أحيانا في سبيل حماية مصالحهم الذاتية.

ولا تكاد هذه الجوانب الأساسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن تبعث على التفاؤل فيما يبدو بشأن العملية التي

نحن بصددها. ولكن يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أن إصلاح مجلس الأمن، نظرا لطابعه البالغ الحساسية، هو بالتأكيد مسعى طويل. ومن المهم فوق كل شيء التماس أنسب التدابير لإحراز تقدم ملموس، مع أخذ آراء غالبية الدول الأعضاء في الحسبان. ونأمل أن يستلهم الفريق العامل في مناقشته التالية الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم خلال مؤتمر قمة الألفية.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أكد مؤتمر قمة الألفية المعقود مؤخرا من جديد أهمية إصلاح مجلس الأمن. وقد ذكر كثيرا أن ١٥٠ وفدا جددت التأكيد على أهميته. وكانت اسبانيا من بينها. ومن الواضح أن هناك إجماعا بين الدول الأعضاء من الوجهة العملية على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. بيد أن هذا الإجماع ينتهي حين ندخل في تفاصيل الإصلاح.

وثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة أن تكتسب أساليب عمل مجلس الأمن مزيدا من الشفافية. وبالمثل، يوجد تفاهم عام على أن عملية صنع القرار في المجلس، بما فيها حق النقض، ينبغي أن تصبح أكثر ديمقراطية. علاوة على ذلك، لا تنكر أية دولة من الدول الأعضاء الحاجة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أجل إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية عليه، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. ويرى الكثيرون منا أن التوسعة الديمقراطية حقا لا يمكن تحقيقها، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي جملة أمور أخرى، مع مبدأ تساوي الدول في السيادة، وروح العصر، إلا بزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، وذلك عن طريق الانتخاب في أغلب الظن.

وبالرغم من ذلك، ندرك فتور بعض الدول الأعضاء إزاء اتسام أساليب عمل المجلس بالشفافية الكاملة. كما أن هناك أقلية صغيرة لا ترغب في المساس بحق النقض. ونعلم أيضا أن بعض الدول الأعضاء مستمرة في الإصرار على إنشاء مقاعد دائمة جديدة، وهو اقتراح لا يحظى باتفاق عام.

ومن الناحية الأخرى، كثيرا ما نستمع في الآونة الأخيرة إلى بعض البلدان التي تقدم نفسها بوصفها المدافعة الوحيدة عن الإصلاح، قائلة إن هناك أغلبية طبيعية، يطلق عليها أيضا ''الأغلبية الصامتة''، تحبذ إصلاح مجلس الأمن بالطريقة التي تفهمها هذه البلدان، بينما تحول الأقلية دون إحراز التقدم صوب ذلك الإصلاح. وهذا القول خادع على الأقل لثلاثة أسباب. أولا، كما ذكرت في بداية بياني، لأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأؤكد ''جميعها''، تحبذ إصلاح مجلس الأمن. وبلدي لا يقل عن أي من هذه الدول تحبيذا للإصلاح. فليس الإصلاح حكرا على القلة؛ ولسنا بحاجة إلى تلقي دروس في الإصلاح.

وثانيا، إذا كانت هناك أغلبية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فهي مؤلفة من المدافعين منا عن الرأي القائل بوجوب أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا وقابلية للمساءلة. فنحن، باختصار، نريد تغييرا نحو الأفضل.

وثالثا، مسألة الإصلاح أكثر أهمية من أن تبسّط وتحول إلى لعبة للأغلبيات ضد الأقليات. وكما أكد رئيس حكومة اسبانيا هنا من جديد، لن يتسنى تحقيق إصلاح فعال وديمقراطي ومنصف إلا بتوافق الآراء في كل جانب من جوانبه.

ويفسر هذا ما يتمتع به فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن من أهمية جوهرية. وتدعم اسبانيا هذا الفريق بوصفه مفيدا وضروريا، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل.

أولها أن ما طرأ على أساليب عمل مجلس الأمن من الشفافية هو نتيجة للجهود التي بذلتها كثير من الوفود في الفريق العامل. وإذا كنا نرحب اليوم بأن مجلس الأمن يعقد مزيدا من الجلسات العلنية، أو أن المشاورات غير الرسمية المغلقة يتلوها بصفة منتظمة مزيد من الإحاطات الإعلامية لجميع من يعنيهم الأمر من غير الأعضاء، فهذا يعزى بصفة رئيسية إلى المفاوضات التي اضطلع بها الفريق العامل في إطار

ما يسمى بمسائل المجموعة الثانية. ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير.

وثانيا، نحن للأسف بعيدون عن التوصل إلى اتفاق عام بشأن توسيع نطاق مجلس الأمن. ويجب بالتالي أن تتواصل المناقشات، إذ يجب ألا ننسى أن إصلاح مجلس الأمن مسألة شاملة، كما جاء في إعلان الألفية، الذي يطالب بـ

> ”إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. القرار ٥٥/٢، إعلان الأمم المتحدة للألفية، الفقرة ٣٠)

إن الفريق العامل هو المحفل الوحيد الموجود الذي يجري فيه ذلك الإصلاح الشامل. ويميل بعض المعادين للفريق العامل إلى أن يفرضوا إصلاحات جزئية. واليوم نبت في الفئات التي يُزاد عدد أعضائها؛ وغدا نبت في العدد الكلي للمقاعد في المجلس الموسع؛ وبعد غد نبت في ميزات الأعضاء الجدد؛ وبعدها أيضا نبت فيمن يدخل ومن يخرج. إن الفريق العامل حجر عثرة ومصدر قلق تجاه ذلك المفهوم بالذات للإصلاح. ومع ذلك، فهذا ليس نوع الإصلاح الذي اتفق عليه أسمى ممثلينا في ٨ أيلول/سبتمبر.

وثالثا، هناك مسألة حق النقض الشائكة. ففي الوقت الحاضر أصبح الفريق العامل المعني بالإصلاح هو المحفل الوحيد في هذه المنظمة الذي يمكن أن نناقش فيه هذه المسألة. فلقضية حق النقض أهمية عظمى. إنها قضية فاصلة: فالأغلبية الواضحة من الدول ترغب في إلغاء أو تقليص هذه الأداة العتيقة للسلطة. وأشير أيضا إلى أن الرئيس فيز فرياس، رئيس فترويلا، أشار أيضا في بيانه أمام مؤتمر قمة الألفية إلى ضرورة إلغاء حق النقض. ومع هذا نحن نعلم أن هذه الرغبة خيالية إلى حد ما، لأنه لا يرجح أن يتخلى أصحاب هذا الحق عنه، ولو جزئيا. كما نعلم أن شرط العضوية الدائمة يرتبط في أساسه بحق النقض.

وإذا نأخذ هذا في حسباننا فإننا يجب أن نسأل أنفسنا سؤالا واضحا: هل نحن مستعدون لأن نمنح هذا الحق الضخم الذي يحتمل أن يشل حركتنا، لحفنة جديدة من الدول لمجرد أننا نقيم معها علاقات ممتازة؟ وهل ندرك في عام ٢٠٠٠، أي بعد ٥٥ عاما من الحرب العالمية الأخيرة، أهمية زيادة عدد الأعضاء الدائمين على أساس معايير يعتورها الشك، وأهمية منحهم السلطة الطاغية التي يمكن أن تضعف أي قرار؟

إن هذا في عام ٢٠٠٠ لشطط كبير. فحق النقض عنصر حاسم في الإصلاح ولا سيما في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وفي القرن الحادي والعشرين، حين تطالب الدول الأعضاء غاضبة بتقليص حق النقض الحالي، يبدو غريبا، على الأقل، القول بمنح هذا الحق لمجموعة جديدة من البلدان. فإلى جانب التناقض في العمل، نكون قد أرسينا طبقة جديدة من الدول المحظوظة وبذا نسيء إلى الأمم المتحدة.

وختاما فإن وفدي يرى أن الاختصاص في قضية إصلاح مجلس الأمن هو للدول الأعضاء على سبيل الحصر.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): إن العالم الذي نعيش فيه أبعد ما يكون عن الأمان والسلم. ونحن بحاجة إلى قواعد وأسس ثابتة تكفل السلام وتعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلدان العالم. ومن الضروري في هذا المقام أن يجري إصلاح الأمم المتحدة لكي تعمل على نحو سليم وتضطلع بدورها وتحقق أهدافها.

والواقع أن جميع البلدان تتمتع هنا في الأمم المتحدة بأوضاع متكافئة التزاما بمبدأ مساواة الدول في السيادة. وهنا أيضا، في الأمم المتحدة، ندعو إلى مبادئ عدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الدول المستقلة ذات السيادة، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونرى أن وجود أمم متحدة قوية وتمثيلية وديمقراطية حقا يجعلها تستفيد من دعم بل ومن ثقة كل دولها الأعضاء بما فيها الأشد فقرا وحرمانا.

أما عن إصلاح الأمم المتحدة فلا يفوتنا أن نشير إلى العمل الحساس الجاري في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. فلأكثر من سبع سنوات ظللنا نبحث في مختلف جوانب إعادة هيكلة مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين. ويأسف وفدنا لأن هدف التوصل إلى اتفاق شامل على القضايا الحساسة المتعلقة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وبتشكيله وطرائق عمله، لم يتحقق بعد. ومع هذا ينبغي ألا نركن إلى الإحباط. فإصلاح مجلس الأمن يمثل عنصرا أساسيا في عملية إصلاح منظمتنا برمتها، ويظل أحد أصعب الممارسات وأكثرها تعقيدا.

وموقفنا من هذه القضية معروف وتأكد في عدة مناسبات هنا في الجمعية العامة وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كذلك أكده على نطاق واسع نائب رئيس وزرائنا، ووزير الخارجية، السيد لنغسافاد، في بيانه أمام مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر. فنحن نؤيد زيادة في عدد فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في عضوية مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الجدد، فنظرا للواقع الدولي الراهن، نرى أن يأتي عضوان من البلدان الصناعية وثلاثة من البلدان النامية. كما نرى أن هذه الصيغة وإن لم تنل تأييد الجميع للآن، يمكن مع هذا أن تشكل أساسا للمناقشة في عملنا في الأعوام المقبلة.

وأما عن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فتروقنا فكرة أن يعطى لكل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية ممثل واحد في مجلس الأمن الجديد الموسع. وبطبيعة الحال فهذه الصياغة شأنها شأن الكثير غيرها تستحق البحث بمزيد من التعمق.

ونحن، بالنسبة لمهمة إصلاح مجلس الأمن، كغيرنا من أعضاء حركة عدم الانحياز نؤيد الشفافية في طرائق عمل مجلس الأمن. وبالنسبة لنا فإن الشفافية في طرائق عمل مجلس الأمن، وخاصة في عملية اتخاذ القرارات، تتيح لنا جميعا تفهم أسس القرارات التي يتخذها المجلس وتساعد المجلس نفسه على الفوز بثقة جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وكما نعلم جميعا، فإن مسألة إصلاح المجلس ليست بسيطة. نحن في حاجة إلى الصبر، ومواصلة النقاش، وقبل كل شيء إلى الاستفادة من الحركة النشطة التي تولدت حتى نتمكن معا من تحقيق الهدف الأساسي وهو إعادة بناء المجلس بإضفاء المزيد من الشفافية والشرعية، وخاصة المصداقية، عليه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): هذه هي إحدى المناقشات الرئيسية في الجمعية العامة بالنسبة للعديد منا، ويسعدني أن قائمة المتكلمين طويلة، كما كانت في حقيقة الأمر العام الماضي والعام الذي سبقه. والملاحظات التالية هي مكملة لتلك التي سوف يقدمها لاحقا ممثل بابوا غينيا الجديدة الدائم باسم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلين في نيويورك.

ولقد كانت قضية إصلاح مجلس الأمن بارزة أثناء مؤتمر قمة الألفية، والتي قرر خلالها زعماؤنا، مثلما قام آخرون بتذكيرنا، تكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل للمجلس من جميع جوانبه. وتناول العديد من وزراء الخارجية، بمن فيهم وزير خارجيتنا، الأونرابل فيل غوف، الموضوع في بياناتهم في المناقشة العامة.

ويتعين توجيه السؤال التالي، مع كل هذا الاهتمام والنشاط على أعلى المستويات السياسية: لماذا يستغرق التوصل إلى مجموعة شاملة من الإصلاحات تحظى بالاتفاق العام الذي يتكلم عنه القرار ٤٨/٢٦ وقتا طويلا إلى هذا الحد؟ الاتفاق العام، وهو أقل من توافق الآراء ولكنه أكثر من أغلبية الثلثين، قائم بالفعل إزاء جوانب رئيسية للقضية. وهناك اتفاق عام على الحاجة إلى تحسين أساليب عمل المجلس من أجل جعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة؛ ويوجد اتفاق عام على الحاجة إلى توسيع المجلس لجعله أكثر تمثيلا، وعقب بيان السفير هولبروك حول موقف بلده في الفريق العامل مفتوح باب العضوية في نيسان/أبريل من هذا العام، يبدو أن هناك مرونة أكبر تجاه مسألة الحجم الإجمالي. وكذلك يعتقد أغلبنا أننا حققنا الاتفاق العام على الحاجة إلى تحجيم حق النقض، إذا لم يكن ممكنا إزالته، لكي نجعل

المجلس أكثر ديمقراطية. وربما تجلى ذلك بوضوح في الموافقة بالتزكية التي حظي بها الموجز الذي قدمه رئيس المائدة المستديرة الثالثة حول هذه النقطة في نهاية مؤتمر قمة الألفية.

وتؤمن نيوزيلندا إيمانا قويا بأن كل شيء يتوقف على ما يمكن عمله بشأن سلطة حق النقض. وليس هذا الاستنتاج جديدا أو أصليا على الإطلاق، إذ أعلنته مؤخرا بشكل أكثر بلاغة مجموعة البلدان العشرة – استراليا، وإستونيا، وآيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، والنمسا، وهنغاريا – في ورقة قدمتها إلى الفريق العامل مفتوح باب العضوية بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يمكن إيجادها في الوثيقة (A/52/47، المرفق السادس عشر). ولقد قالت مجموعة العشرة:

”ليس من المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن مجموعة شاملة من الإصلاحات دون التوصل إلى تفاهم بشأن نطاق حق النقض وتطبيقه في المستقبل“.

وواصلت المجموعة القول إنه:

”نظرا للقلق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء بشأن نطاق حق النقض وتطبيقه حاليا، قد يتوقف التوصل إلى اتفاق بشأن إمكانية توسيع نطاق استخدامه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد على استعداد الأعضاء الدائمين الحاليين لقبول فرض قيود على استخدامه“.

وسرعان ما سمعنا رأي الأعضاء الدائمين في تلك الفكرة عندما أعلنوا هنا في نيويورك على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر العام الماضي أن أية محاولة لتقييد أو تحجيم حقهم في النقض لن تساعد في إحداث عملية الإصلاح.

وطوال مداولات الفريق العامل مفتوح باب العضوية كان الأعضاء الخمسة الدائمون يرفضون دائما مناقشة مسألة حق النقض بأي أسلوب هادف. ولسنا نحن من بين الذين يسعون إلى توجيه أصابع الاتهام إلى أية مجموعة محددة بشأن عرقلة الإصلاح، لكنه من الواضح أن هذا الوضع يحتاج إلى معالجته بعزيمة إذا أردنا تحقيق أي تقدم نحو الإصلاح الشامل الذي كلفنا به زعماؤنا في إعلان مؤتمر قمة الألفية.

وبالنسبة لأغلبنا، فلم نأت إلى هناك لنرى انتشارا لحق النقض. نحن هنا، على ضوء الفرصة التاريخية التي تقدمها عملية الإصلاح، لنبذل قصارى جهدنا للحد منه. وكما أعلن وزير خارجية وتجارة بلادي في المناقشة العامة، فإن تحجيم حق النقض، إن لم تكن بالفعل إزالته ممكنة، يتعين، من وجهة نظر نيوزيلندا، أن يكون لب أي إصلاح. هذه السلطة المنطوية على مفارقة تاريخية وغير الديمقراطية، والتي فرضت على الأعضاء في عام ١٩٤٥، ألحقت أضرارا كبيرة بمنظمتنا – والشاهد على ذلك ما حصل مؤخرا جدا حيال الطريق المسدود الذي وصل إليه المجلس بشأن كوسوفو في آذار/مارس ١٩٩٩. والاحصائيات التي يقدمها الأعضاء الخمسة الدائمون حول ندرة استخدامهم الرسمي لحق النقض هذه الأيام هي إحصائيات مضللة، إذ نعلم جميعا أن حق النقض يخيم دائما على مشاورات المجلس غير الرسمية، ويمارس برفع الحاجب، أو بتغيير جملة، أو بتجاهل مدروس من تلك الوفود التي تملكه تجاه مقترحات من الوفود التي لا تملكه.

ومن الواضح أنه لا يوجد في الوقت الحالي اتفاق عام على تأييد قائمة من الأعضاء الدائمين الجدد أو على السلطات الإضافية التي قد تمنح لهم. ولقد أعربت نيوزيلندا من جهتها عن التأييد لطموحات اليابان، إلا أنها لا تستطيع تصور أي تمديد لحق النقض. ودعونا نتصور من باب الجدال كيف سيبدو مجلس الأمن إذا أضيف إليه خمسة أعضاء جدد يملكون حق النقض، مثلما يقترح البعض بجدية على ما يبدو. سوف يصبح الأعضاء الخمسة الدائمون عشرة. وماذا عن الأعضاء المنتخبين، أولئك الذين يمرون كل عامين باختبار رأي نظرائهم فيهم؟ لماذا، حتى إذ زادوا خمسة أو ستة فسوف يصبحون غير ذي أهمية بشكل متزايد، وذلك نظرا للقوى المحركة للمجلس المعروفة تماما. وفي وقت قصير لن

تكون هناك سوى بلدان قليلة جدا قادرة على الوفاء بمعايير المادة ٢٣ من الميثاق، والتي تشمل الاستعداد لوضع مواطني البلد في مواجهة خطر خدمة الأمم المتحدة وقضية السلام، هي التي سوف تهتم بالسعي إلى انتخابها. وإذا كانت هناك وسيلة مضمونة تماما للإضرار بمنظمتنا، التي تتميز بأنها أسست على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، فمن المؤكد أن تكون توسيع قاعدة أقلية غير خاضعة للمساءلة تملك سلطة حق النقض وتحصينها بدرجة أكبر.

أما بالنسبة للرأي القائل إن نوعا من الاستعراض الدوري قد يساعد على فرض الخضوع للمساءلة، فإن هذا في رأينا وهم. وكما هو واضح كثيرا اليوم، فبمجرد أن تمتلك دولة عضو سلطة حق النقض فلا رجوع عن ذلك. وتنص المادة ١٠٨ من الميثاق بالطبع على أن أية تعديلات تتطلب تصديق جميع الأعضاء الدائمين.

ومن الواضح أن القضايا التي تندرج في إطار هذا البند ويتناولها الفريق العامل مفتوح باب العضوية هي على درجة عالية من الحساسية. إنها تمس جوهر المفاهيم الوطنية لقيمة الذات، أو الموقع في النظام الجغرافي السياسي، أو الإحساس بالتأهل. إن الفريق العامل مفتوح باب العضوية لديه ولاية فريدة ومجهز للتعامل معها. فمهما كانت النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها بشأن الإصلاح يتعين أن تكون مستدامة ويتعين أن تحظى بأكبر تأييد، بل في الحقيقة بالاتفاق العام للأعضاء، وأي شيء يقل عن هذا سوف يعني المجازفة بإلحاق الضرر الشديد بالمنظمة. ولهذا السبب كانت الشفافية وانفتاح عضوية الفريق العامل مفتوح باب العضوية – حيث تستطيع أية دولة عضو الحضور والتكلم، ولا يستثنى أحد – أهمية بالغة. وكما قال وزيرنا أيضا في المناقشة العامة، فإن إصلاح المجلس هو أمر أهم بكثير من أن يترك لصفقات الغرف الخلفية.

ولقد تحمل الفريق العامل أفعال الاستخفاف من أولئك الذين يسعون إلى الطرق المختصرة والحلول السريعة، ومصيرها جميعا النهائية اليائسة، وسوف يستمر الفريق على هذا المنوال تحت توجيهكم. كذلك قدم الفريق العامل والمشاركون النشطون فيه الذين خدموا مؤخرا كأعضاء منتخبين في المجلس إسهاما كبيرا في تحسين أساليب العمل وصنع القرار في المجلس. ولم يعمل الفريق العامل مطلقا كمنتدى فوري لجذب الانتباه لبعض أكثر العيوب خطورة في أساليب عمل المجلس وصنع قراره كلما تحدث. وبهذه الإنجازات وحدها أثبت أهميته للدول الأعضاء.

إن المهمة الماثلة أمام الدورة الخامسة والخمسين لا تزال من المهام الكبيرة، ولكن الخطوط العريضة لصفقة الإصلاح المتكاملة يمكن إدراكها، كما قلت، حيثما تتقاطع خطوط الاتفاق العام. وهناك عناصر ممكنة أخرى مثل إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية التي عفا عليها الزمن على نحو قد يسمح بإنشاء تجمعات جديدة أصغر حجما وأكثر تجانسا لها مصالح مشتركة تجعلها تنسق مواقفها بفعالية أكثر مما يحدث الآن فيما يتعلق بمن يجب أن يمثلها في المجلس. رهنا بالطبع بالإقرار النهائي من الجمعية العامة. ومع ذلك، فإن العنصر الأساسي الذي نفتقده هو الإرادة السياسية، بما في ذلك الاستعداد بشكل أكبر من جانب من بيدهم بالفعل السلطة الجامحة في المنظمة للتفاوض مع بقية الدول الأعضاء حول حق النقض. وانطلاقا مما تقدم، نرى أن الدور القيادي مطلوب الآن بشكل عاجل.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفكم السيد ثيو – بن غوريراب وزير الشؤون الخارجية فرناميبيا ورئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وكذلك للسفير دي سارام ممثل سري لانكا والسفير دالغرين من السويد لتوجيههم أعمال الفريق العامل في الدورة السابقة للجمعية العامة.

وما فتئ الوفد الصيني يعتقد دوما أن إجراء توسيع ملائم في عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله أمر من شأنه أن يسمح للمجلس بأن يمارس بشكل أفضل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو الذي

أناطه به الميثاق. لذلك، فإن من الأولويات القصوى في عملية إصلاح المجلس معالجة قضية نقص تمثيل البلدان النامية على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وهذا التفاهم المشترك قد تم التوصل إليه أيضا من جانب الفريق العامل مفتوح العضوية بعد سنوات من العمل الشاق.

وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أعربت الدول صراحة عن رغبتها في تكثيف الجهود لإجراء إصلاح لمجلس الأمن بجميع جوانبه. لذلك يتعين علينا أن نتصدى لهذه المهمة بإحساس بالإلحاحية، وأن نجعل عملنا في هذا المجال مركزا بشكل أكثر تحديدا. وأملنا أن يقوم الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة للجمعية العامة بمضاعفة جهوده تحت قيادتكم، يا سيدي الرئيس، وأن يسرع بخطاه في معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بتعزيز تمثيل البلدان النامية في المجلس والتي تم التوصل إلى اتفاق عريض بشأنها.

إن إصلاح مجلس الأمن يؤثر على المصالح الحيوية لكل دولة عضو، وله أهمية محورية لمستقبل الأمم المتحدة. ولا ينبغي لنا، كما أنه لا يمكننا أن نغض الطرف عن الاختلافات القائمة حول هذه القضية. ويتمثل الحل السليم الوحيد في إجراء مناقشات كاملة بروح من التضامن والتعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء بغية التوصل إلى توافق في الآراء وتمكين نتيجة الإصلاح من أن تمثل الإرادة الجماعية لجميع الدول الأعضاء.

ولا بد لنا من أن نواصل استعراض قضية إصلاح مجلس الأمن وآلية الفريق العامل بروح من التعاون والانفتاح والشفافية.

ومن الجوانب الهامة في عملية إصلاح مجلس الأمن تحسين أساليب عمله وتعزيز الشفافية فيما يقوم به من عمل. وفي هذا الصدد، بذل أعضاء المجلس خلال عدة سنوات مضت جهودا قوية ومستمرة لتبادل الآراء مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتمسوا المشورة والرأي من جميع الأطراف المعنية. وفي رأينا أنه من الأهمية بمكان لتحسين كفاءة مجلس الأمن وفعاليته أن تعزز الاتصالات والمشاورات بين أعضاء المجلس والدول غير الأعضاء فيه، بما في ذلك التشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان والمنظمات الإقليمية المعنية.

ونرى في نفس الوقت أنه لا بد من تحسين أساليب عمل مجلس الأمن على أساس تدريجي، والاقتصار في زيادة الانفتاح والشفافية فقط على القدر الذي يعزز من كفاءته.

ووفد الصين على استعداد لمواصلة العمل سويا مع جميع الدول الأعضاء الأخرى للإسهام في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): تود كندا أن تتناول المناقشة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال من منظور جديد، نظرا لأن فترة ولايتها ذات العامين في مجلس الأمن توشك على الانتهاء. وقد علمتنا هذه التجربة الكثير عن المجلس من الناحيتين النظرية والعملية على حد سواء. والأهم من ذلك أنها مكنتنا من التوصل إلى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أتكلم اليوم عن ثلاث نقاط.

أولا، لقد تم بالفعل إحراز تقدم فيما يتعلق بإصلاح أساليب عمل المجلس، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي يمكن وينبغي عمله، خصوصا فيما يتعلق بالعمل مع البلدان المساهمة بقوات. ثانيا، أدى استخدام حق النقض عند ممارسته كأداء ردع إلى الانتقاص بشكل كبير من أداء المجلس. غير أن إصلاح المجلس أمر ضروري وممكن. ثالثا، نحن بحاجة إلى توسيع عضوية المجلس لجعله أفضل تمثيلا لعالمنا المعاصر، بشرط أن يكون ذلك من خلال انتخاب الأعضاء لفترات محدودة.

(تكلم بالانكليزية)

إننا ندرك أن بعض الموجودين بيننا هنا اليوم ينتقدون الفريق العامل مفتوح العضوية. كما أن شعورنا بالارتياح إزاء هذا الفريق ليس كاملا. ومع ذلك، فإننا على

يقين من أن هذا الفريق قد أحدث تأثيرا إيجابيا وهو لا يزال يمثل محفلا مناسبا لمناقشة إصلاح هذه المنظمة.

وفي رأينا أن أهم تطور وحيد حدث في مجلس الأمن خلال فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة أو نحو ذلك كان يتمثل في إصلاح أساليب عمل المجلس ذاته. فبعد سنوات من قيام الفريق العامل مفتوح العضوية وآخرين بالبحث على جعل مجلس الأمن يتراجع عن الاتجاه المتزايد إلى الاجتماع وراء أبواب مغلقة، تحقق تقدم كبير في هذا الصدد. وخلال فترة الـ ٢٢ شهرا الأخيرة ما فتئت كندا تدعو إلى ضرورة تنمية ثقافة الشفافية وإمكانية المشاركة في أعمال المجلس. إن الجهود التي بذلناها نحن وأعضاء آخرون كثيرون في هذه القاعة قد أثمرت إلى حد كبير. ومن المناسب أن أذكر بصراحة في هذا الصدد أن هذه الإصلاحات ما كان من الممكن أن تتحقق دون الالتزام القوي والنشط من بعض الأعضاء الدائمين والقبول السهل لها من الجميع.

وتجرى الآن مناقشة طائفة من أعمال المجلس علنا – من الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة إلى المناقشات المفتوحة والمناقشات التفاعلية والجلسات الخاصة التي تحضرها شخصيات زائرة هامة، كما حدث في الأسبوع الماضي مع الرئيس عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. إن الجدول الزمني لاجتماعات مجلس الأمن هذا الأسبوع الذي يبين أن المجلس سيعقد سبع جلسات، خمسة منها جلسات علنية، يتيح دليلا على التقدم المحرز في هذا الصدد. ويرحب المجلس الآن بممثلي الدول الأعضاء في قاعة المجلس ذاته على النحو المنصوص عليه في الميثاق وفي النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وليس في ''الأبراج المحصنة'' لمبنى المؤتمرات على نحو ما ذكر ممثل الأرجنتين الدائم السابق بتريا.

ونحن الكنديون، نسلم بسهولة في نفس الوقت بأن اللجوء المتسم بحسم التمييز إلى الاجتماعات السرية يظل أمرا ضروريا. فهو يتيح للمجلس مسارا وسطا يحقق التوازن بين الطبيعة الحساسة لأي قضية تكون قيد المناقشة والحاجة إلى احترام حق الدول الأعضاء في المشاركة وفقا للميثاق. وما زال يلزم إحراز المزيد من التقدم وهو مسألة تزداد إلحاحا. ونحن نتفق مع الوفود التي تقول إن المشاركة في إطار المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق تعني ما هو أكثر من مجرد الحضور. فإذا قرر المجلس أن قضية ما معروضة عليه تؤثر بشكل خاص على مصالح أعضاء بالذات، فلا بد من السماح لهؤلاء الأعضاء بالكلام، فالحضور ليس بديلا عن المشاركة.

إن أساليب عمل المجلس يجب أن تحسن أكثر فأكثر، وربما كانت أكثر الإصلاحات إلحاحا وأبعدها أثرا ضرورية فيما يخص بعثات حفظ السلام والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات . واجتماع مجلس الأمن الشهر الماضي مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كان خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إلا أن النهج الحالية لا تزال غير كافية. ومن الضروري أن نعيد التفكير بطريقة أساسية تماما في كيفية تصور بعثات السلام وكيفية إمدادها بالمشورة السياسية والعسكرية. ويجب أن تتوفر لدى البلدان المساهمة بقوات الثقة سواء في العملية أو فيما تفرضه. وهي لن تتوفر لها هذه الثقة إلا إذا وجدنا طريقة لضمان مشاركتها مشاركة كاملة في المناقشات والقرارات ذات الصلة بالبعثات ذات الشأن.

ومن الضروري أيضا أن نضع الوسائل التي تكفل وصول البلدان المساهمة بقوات إلى الأمانة العامة عند التخطيط للبعثات، وأيضا الحصول على المعلومات والاستخبارات المتاحة للأمانة العامة أثناء سير البعثات. وهذا كله ينبغي أن يكون، مسألة طبيعية، مسألة حق، ومسألة إدارة سليمة، وليس مسألة ميزة. والهدف هو العمل معا لتفهم أسباب الصراع وما ننوي تحقيقه باستخدام القوة العسكرية. وعندئذ نحتاج إلى التوصل إلى تفهم مشترك للظروف التي تمر بها أية بعثة، ولإعطائها التوجيه السياسي والعسكري والدعم الذي تحتاج إليه من أجل تحقيق نجاحها باسمنا جميعا.

ملاحظتنا التالية بشأن عمل المجلس تثير قلقا أكبر. لقد أصبنا بصدمة وبخيبة أمل نتيجة الاتجاه نحو مجلس أمن من طابقين. الاعضاء الدائمون مستعدون للعمل، وكثيرا

ما يعملون، بشكل جماعي وحدهم. وفي الخريف الماضي، عندما اشتعلت أزمة تيمور الشرقية، جاء وزير الخارجية الاندونيسي إلى نيويورك واجتمع أولا مع مجموعة الخمسة، وبعد ذلك فقط اجتمع مع المجلس بأكمله. وخلال إحاطة إعلامية بشأن أزمة سيراليون في أيار/مايو من هذا العام، وبعد دقائق من الإصرار على أن خيارات قيام المجلس بعمل ما لا تناقش بعد، استضافت الأمانة العامة اجتماعا في الطابق الثامن والثلاثين من مبنى الأمانة العامة دعي إليه خمسة أعضاء فقط من أعضاء المجلس. وماذا كان الموضوع؟ خيارات لعمل يقوم به المجلس. ومرة أخرى، في لجنة التعويضات بشأن العراق، اجتمع الخمسة منذ شهر واتفقوا فيما بينهم على طريقة للعمل. وهناك أمثلة أخرى. ويتساءل المرء من منا بين الأعضاء المنتخبين يعتبر قويا جدا من الناحية السياسية. أو مسيطرا من الناحية الفكرية أو مقنعا من الناحية البلاغية حتى أن مجموعة الخمسة لا يمكنها أن تخاطر بعقد اجتماع مغلق معنا.

الحقيقة أن ثمة مبررات قوية للقول بأنه إذا كان هناك أي أعضاء بالمجلس عليهم مسؤوليات خاصة فإنهم الأعضاء المنتخبون بالمجلس، الذين لديهم ولايات من الذين أعطوهم أصواتهم في هذه المؤسسة للعمل باسمهم.

والنقطة التي توصل إليها هذه الديباجة هي أن المجلس بحاجة إلى أن يصلح إصلاحا شاملا، وعلى مسارات ثلاثة متميزة ولكنها متصلة. أولا تعزيز طابع أكثر ديمقراطية ومساءلة للمجلس؛ ثانيا، تعزيز فعالية المجلس بطرق تزيد قدرة غير الأعضاء إلى حد كبير على متابعة أنشطة مجلس الأمن وتزويده بالمعلومات؛ وثالثا، الحد تدريجيا من استخدام حق النقض، وهو أداة تصبغ مداولات المجلس كثيرا جدا وتقيدها تقييدا شديدا.

فيما يتعلق بحجم المجلس، نرى أنه من المحتم أن يقع التوسيع في فئة الأعضاء غير الدائمين فقط، ولفترات محددة. ونعتقد أن من المفيد أن يرشح أعضاء جدد أنفسهم في مجلس الأمن، فيعرضون انفسهم لألوان السياسة والمطالب والانضباط التي تقوم عليها الحملات الانتخابية. وهناك طريقتان يمكننا أن نحقق بهما ذلك التصور.

أولا، نطلب من الأعضاء الدائمين في المجلس العمل معنا في وضع إصلاح شامل، حتى وإن كنا نعرف أن ذلك ينطوي بالضرورة على احتواء تدريجي لاستخدام حق النقض. ومما يعد مفارقة تاريخية أن منظمة لها هذا السجل الهام المثير في مساعدة البلدان على تطوير مؤسساتها الديمقراطية تقبل استثناء خمسة من اعضائها، الذين يبلغ عددهم ١٨٩ عضوا من قواعد حكمها. ونحن يمكننا القول بأن إصلاح استخدام حق النقض هو أيضا في صالح الأعضاء الدائمين على المدى الطويل. فهم لهم مصلحة، أكبر من مصلحة الباقين منا، في منع ما ينطوي عليه هذا اللجوء إلى هذه المفارقة التاريخية من الانهيار المؤكد المطرد في سلطة المجلس.

ثانيا، ينبغي ألا نعتبر الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بعد الآن، محفلا لحفنة من الأعضاء الذين يصرون على أن نمنحهم ميزة المقاعد الدائمة في المجلس أيضا. إن العضوية الدائمة عضوية لزمن طويل. وما من أحد منا يمكنه أن يعرف ما يخبئه المستقبل. كما أن إضافة حق النقض ليس من شأنها سوى المزيد من إصابة المجلس بالشلل. وهو بذلك من شأنه أن يكون المثيل الدبلوماسي لصب الأسمنت في محرك الأمم المتحدة. فإن حق النقض، أو التهديد باستخدام حق النقض، موجود دائما وخمسة حقوق لاستخدام النقض تعوق بالفعل الأداء الجيد للمجلس. فكيف تساعد إضافة خمسة حقوق نقض أخرى؟ ومَن الذين قد تساعدهم هذه الحقوق؟ المنظمة، على أية حال، وفقا للمادة ٢ من الميثاق، تقوم ''على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها''.

لقد حان الوقت لإصلاح المجلس، دون شك. لكن ذلك الاصلاح لن يكون إصلاحا حقيقيا إلا إذا عمل الذين يتطلعون إلى ميزة العضوية الدائمة، والذين منحوها فعلا منذ وقت بعيد، مع بقيتنا لإقامة مجلس ديمقراطي تمثيلي مسؤول جديد.

(تكلم بالفرنسية)

وأقترح أن نستخدم الدورة القادمة للفريق العامل المفتوح باب العضوية للعمل على أن يكون هناك مجلس أمن يعمل بأساليب عمل أكثر كفاية، وتصنع قرارات بطريقة منصفة ومسؤولة، ويخضع لعملية توسيع للعضوية تعكس تنوع أعضاء الأمم المتحدة وتتفق مع مبادئ المنظمة. ولقد حان الوقت لكي نضع احتياجاتنا الجماعية قبل المصالح الوطنية الضيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يدرك الأعضاء، أقفلت قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند هذا الصباح. ومع ذلك كانت هناك ١١١ دولة عضوا تطلب الكلمة بشأنه، وقد استمعنا إلى ٢٩ متكلما فقط. وحتى نتمكن من الانتهاء من قائمة المتكلمين بشأن هذا البند بحلول عصر غد، ولما كانت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمة المؤتمرات قد أمدتنا بمترجمين شفويين لفترة أخرى هذا المساء، أعتزم مواصلة هذا الاجتماع حتى الساعة ٢١/٠٠.

السيد فالديز كاريلو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا بأن اعرب عن امتنان وفد بلدي للسفيرين هانز دالغرين وجون دي سارام، نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على جهودهما وتفانيهما بشأن هذا البند خلال الدورة الماضية.

ومع ذلك، فإن الصعوبة التي تواجهنا في التوصل إلى نتيجة بشأن إصلاح المجلس ناشئة عن الأهمية الكبيرة المتعلقة بهذا الموضوع وما يترتب عليه من آثار. إن إصلاح مجلس الأمن عملية شاملة للغاية وقد أكد إعلان الألفية ذلك. فهي تعكس الحقيقة الراهنة وتشمل جميع الجوانب المتصلة بهيكل المجلس كما تتضمن مقاصد ومبادئ الميثاق بالإضافة إلى المبادئ الجديدة البازغة التي تحكم عمل العضوية بأكملها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع المعقد يرتبط بمسائل هامة أخرى فيما يتصل بالإصلاح الشامل للمنظمة، ويؤثر عليها، مثل تعزيز عمليات حفظ السلم وإعادة تعديل الهياكل المالية والنهوض بدور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أن نلاحظ حقيقة أن عددا متناميا من الدول الأعضاء يلعب دورا متزايد النشاط في عمل الأمم المتحدة، وندعو دولا أخرى إلى أن تحذو نفس الحذو.

إن الدعم والمساهمة من جانب بلدان كثيرة غير الأعضاء الدائمين أصبحا أمرا لا غنى عنه لتعزيز السلم والأمن العالميين. ومع ذلك فإن هيكل مجلس الأمن وأساليب عمله لم يتغيرا كثيرا وفي الوقت الراهن فإن عددا قليلا من البلدان فقط يعطى لها دور أساسي تقوم به. ومن الواضح بالنسبة لنا أن الطريق الذي يجب أن تختاره هذه المنظمة هو طريق الانفتاح والشمول. ولئن كنا قد وافقنا على العمل على أساس المشاركة في المسؤولية فإننا نرى أن هذه المسؤولية يجب أن تصاحبها مشاركة في الفرص أيضا. ومن الواضح أنه لا يوجد حل بسيط واحد لهذه العملية. ولذلك ينبغي أن تنبع جهودنا لإصلاح المجلس من الأساسيات وأن تؤدي إلى نتيجة شاملة.

ونرى أن إصلاح المجلس، سواء فيما يتعلق بتشكيله أو فيما يتعلق بعملية صنع القرار فيه، ينبغي أن يسترشد بالمبادئ الديمقراطية وأن يعكس الواقع الراهن. وترى الأغلبية العظمى من الأعضاء أنه ينبغي أن يتغير النظام الحالي لحق النقض. وترى جمهورية كوريا أن التقدم الحقيقي بشأن موضوع توسيع المجلس لن يتحقق إلا إذا وجدنا حلا لمسألة حق النقض. وأي اعتقاد في حل سريع وجزئي سيضللنا في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف الإصلاح.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس ثمة عدد من التطورات الإيجابية الهامة حدثت خلال السنوات الماضية. ونرى أن ذلك كان ممكنا لأن العضوية العامة وأعضاء المجلس يدركون متطلبات الواقع الجديد ويبذلون الجهود على أساس المبادئ الديمقراطية. ويقدر وفد بلادي جهود جميع أعضاء المجلس في غضون السنوات الماضية لتعزيز المشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس ويتوقع المزيد من التقدم في تحقيق عملية أكثر مشاركة وشفافية.

وعلى الرغم من التقدم باقتراحات بشأن عدد من الأفكار فيما يتعلق بحجم المجلس، لم تجر مناقشات كافية لتحديد البلد أو البلدان المؤهلة لأن تصبح من الأعضاء الدائمين الجدد أو لوضع الأسس أو المعايير التي يتم التحديد وفقا لها. ويرى وفدي أن إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المعايير سيساعدنا في التوصل إلى حلول واقعية مرغوب فيها بدرجة أكبر بشأن شكل المجلس. وينبغي أن يكون الهيكل الجديد للمجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وفي نفس الوقت أكثر اقتدارا وفاعلية. ونرى أن السماح بمقاعد أخرى إضافية يُنتخب لها بشكل نظامي لمدد محددة بديل قابل للتطبيق ويمكن النظر فيه في ضوء الهدف من الإصلاح والواقع الراهن.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن إصلاح المجلس، مثل أي عملية إصلاح أخرى، يجب الاضطلاع به بطريقة توحد بين أعضاء في الأمم المتحدة ولا تفرقهم. بيد أن مسألة زيادة عدد الأعضاء الدائمين ومسألة حق النقض كانا مصدرا رئيسيا للانقسام بين الدول الأعضاء. وينبغي أن نتجنب هذا الانقسام ويتعين علينا أن نسعى إلى قاسم مشترك يعكس الواقع، ومبادئ توجيهية تخدم وحدة العضوية بأكملها.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): عندما اجتمع رؤساء الدول والحكومات في أوائل أيلول/سبتمبر من هذا العام في القمة الألفية التاريخية قرروا بذل كل جهد ممكن لجعل منظمتنا أداة أكثر فاعلية في السعي إلى تحقيق جميع الأولويات التي وضعناها لأنفسنا في الألفية الجديدة.

ومن المسلم به أن الإصلاح الفعال لمجلس الأمن أحد المجالات الهامة في هذا الصدد. ويشعر وفدي بقوة أنه طالما أننا لا نزال نواجه طريقا مسدودا في هذا المطلب الحيوي بأن جهودنا الحالية والمستقبلة من أجل بزوغ أمم متحدة أكثر فعالية سينظر إليها على أنها جهود غير مرضية. ونرى أن الإصلاح الشامل للمجلس بمثابة العنصر الأساسي لإصلاح المنظمة كلها لأن نجاحنا في إصلاح المجلس سيكون بمثابة إضفاء صبغة ديمقراطية حقيقية على الأمم المتحدة. هذا التغيير الجوهري سيكون له أثر حاسم ومتلاحق على جميع جهودنا في كل المجالات ذات الأولوية، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الثقة في كل ما ترمز إليه الأمم المتحدة. ولذلك يشجعنا كثيرا أنكم يا سيادة الرئيس تمكنتم من إجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع. ونلاحظ أن عدد المشاركين في المناقشة يعبر بالفعل عن الأهمية التي ما فتئ الأعضاء يعلقونها على هذا الموضوع ونأمل أن نتمكن بحلول انتهاء المناقشة من تحديد المجالات التي يمكن فيها إحراز مزيد من التقدم وأن تكتسب مناقشاتنا قوة الدفع اللازمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أندينو سالازار (السلفادور).

وقد كانت مداولاتنا في السنوات العديدة الماضية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق عام بشأن جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. وثمة حقيقة معروفة تماما وهي أننا لم ندخر جهدا في هذه السنوات كلها في سبيل تحقيق الهدف المعلن الذي يتمثل في الاتفاق العام. وقدمت اقتراحات ومبادرات كثيرة، والتقدم المحرز في النظر في أساليب عمل مجلس الأمن دليل واضح على أنه كانت هناك دائما إرادة قوية في مساعينا لإصلاح المجلس. وفي نفس الوقت فإن عجزنا عن التوصل إلى اتفاق عام بشأن صفقة نهائية يدل أيضا على أننا ما زلنا نفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة. ولذلك فإن التحدي الضخم الذي يواجهنا يتمثل في كيفية إحداث الإرادة السياسية اللازمة.

وأريد أن أبدي ملاحظات قليلة بشأن بعض الجوانب الرئيسية للموضوع قيد المناقشة. ذلك أنه نظرا لتعقد المسائل المعنية وما تنطوي عليه من آثار عميقة بالنسبة للمستقبل فإن مناقشاتنا لم تحقق هدفنا النهائي الخاص بالتوصل إلى صفقة ختامية. ويرى وفدي أن الوصول إلى طريق مسدود آخر في نهاية جولة أخرى من المشاورات في نطاق الفريق العامل في العام القادم، بعد مرور ما يزيد على سبع سنوات من المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة، سوف يكون له أثر مدمر على مصداقية الأمم المتحدة، وهي معلقة في الميزان بالفعل بسبب استمرار الوصول إلى طرق مسدودة

فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لهذه المسألة. ونظرا للاتفاق العام القائم حاليا حول الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه، فإننا نعتقد أيضا أن المحاولات الجديدة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار المناقشات المقبلة للفريق العامل من أجل تضييق شقة الخلافات بشأن المسائل الرئيسية قدر الإمكان سوف يكون أمرا في صالح المنظمة.

ويستتبع مسار العمل المذكور تركيز الاهتمام على المسائل الرئيسية، مثل الحجم الإجمالي لمجلس الأمن الموسع، وتوسيع نطاق عضويته، بدلا من إجراء مناقشة عامة لجميع جوانب إصلاح المجلس. وبالنظر إلى الرابطة الواضحة بين الحجم الإجمالي الذي يُتفق عليه وبين توزيع مقاعد الأعضاء الدائمين على المناطق، لا بد من بذل المحاولات لاستكشاف الوسائل والسبل التي يمكن بها التوفيق بين المواقف الحالية المتشددة بشأن الحجم الإجمالي للمجلس الموسع. ولا شك أن هذه المحاولات سوف تتطلب إظهار المرونة من قبل جميع المعنيين، دون انتقاص من المبدأ الذي يبدو أن عليه اتفاقا عاما، وهو أن المجلس ينبغي أن يتم توسيعه في كلتي فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. و بالرغم من أن ميانمار ما زالت تحبذ توسعة عضوية المجلس إلى ٢٦ عضوا، إلا أننا نشعر شعورا قويا في هذه المرحلة من مناقشاتنا بأن علينا أن نلتمس الوسائل التي تمكننا من التوصل إلى حجم واقعي بالنظر في البدائل الثمانية المطروحة حاليا دون مساس كبير بالمواقف القائمة بخصوص هذا الموضوع.

ولمسألة توسيع العضوية جانب آخر هام جدير باهتمامنا على سبيل الأولوية في المناقشات المقبلة للفريق العامل. وبالرغم من أن تقريره الأخير (A/55/47) يورد المواقف المختلفة بشأن هذا الموضوع، إلا أنه مما لا ينكر حدوث تلاق في الرأي حول فكرة توسيع مجلس الأمن سواء فيما يتعلق بالعضوية الدائمة أو العضوية غير الدائمة. وبالرغم من وجود بعض الآراء المعارضة، إلا أن هذا الرأي يكاد يكون رأي الأغلبية الساحقة. ويبدو بالمثل أن غالبية الدول توافق على أن يكون الأعضاء الجدد بالمجلس من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ونحن نرى، توخيا لإحراز تقدم، أن تتجه مناقشاتنا داخل نطاق الفريق العامل صوب التوصل إلى اتفاق عام بشأن المجالات التي يحتمل فيها تلاقي الآراء. وينبغي استكشاف الوسائل التي تمكن من بدء المفاوضات، بحيث لا يؤدي عدم التوصل إلى اتفاق عام حول صفقة نهائية إلى تبديد ما حققناه حتى الآن من تقدم يوصف بالمصداقية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا موقفنا بشأن موضوع حق النقض. فبالرغم من أننا ما زلنا نرى أن حق النقض مجحف ومجاف للعصر، وأن هدفنا النهائي ينبغي أن يتمثل في إلغائه، فإننا مستعدون للموافقة على الرأي القائل بمنح الحقوق والمزايا الخاصة بالأعضاء الحاليين أيضا للأعضاء الجدد الذين سوف نعهد إليهم بمسؤوليات جسيمة.

وبعد مرور هذه الأعوام الكثيرة من المناقشات المكثفة حول إصلاح المجلس ومختلف المبادرات التي قدمتها جميع البلدان المهتمة بالأمر، حان الوقت لكي نحدد من جديد أولوياتنا في هذه المناقشة. ولا يسعنا أن نضيع ما استثمرناه لتحقيق النجاح في إصلاح المجلس من ثمين الوقت والطاقة والجهود. وندرك أننا لم نصل إلى المرحلة التي تمكننا من بدء التفاوض حول الصفقة النهائية. ومع ذلك، لا يعني هذا أنه ليس بوسعنا التفاوض بشأن بعض جوانب الموضوع التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبرغم أن هذه الخطوات ستكون تدريجية فإنها ستكون خطوات في الاتجاه الصحيح، وهناك دائما إمكانية لإدماج الاتفاقات الجزئية الإضافية ضمن الصفقة النهائية في الوقت الملائم.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): بداية نعرب عن شكرنا وتقديرنا لرئيس الفريق العامل ونائبيه لما بذلوه من جهود دؤوبة ترمي إلى التوصل إلى حلول توفيقية تعزز دور مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

بالرغم من المداولات المستفيضة التي أجراها الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ إنشائه عام ١٩٩٣

والمبادرات والاقتراحات التي قدمت في إطار مناقشة هذا البند، والتي أظهرت بعض التقارب والالتقاء في وجهات نظر الوفود بشأن عدد من المسائل الإجرائية المتصلة بإجراءات وأساليب عمل المجلس، إلا أنها في نفس الوقت عكست أوجه التباينات الواضحة في آراء ومواقف الدول، ولا سيما بالنسبة لزيادة عضوية المجلس وتغيير أساليب عمله، والإجراءات الضرورية التي ينبغي اتخاذها لتنظيم استخدام حق النقض، فضلا عن المسائل الأخرى المتصلة بشفافية اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم التوصل إلى تصور دولي مشترك، منصف وعادل ومتوازن، وقابل للتطبيق، ويحقق في أهدافه الإصلاح الجوهري والإيجابي للمجلس وبما يتلاءم مع دوره المتعاظم في العلاقات الدولية.

إن المقترحات التي تقدمت بها دول حركة عدم الانحياز في إطار الفريق العامل تعبر بكل وضوح عن نفس التوجهات السياسية التي تضمنها بيان قمة الألفية حول أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، من خلال إضفاء الشفافية والعدالة والمساواة في أسلوب عمله، والأخذ أيضا بالاعتبار الزيادة الواسعة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة لمجلس الأمن، من أجل استقرار العلاقات الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وعليه فإن إعادة هيكلة مجلس الأمن وزيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة، أصبحت ضرورة هامة تفرضها التطورات والتحديات السياسية والأمنية في عالمنا المعاصر؛ فضلا عن تعزيز قاعدة التشاور والتنسيق التي يجريها المجلس مع الدول المعنية ومنظماتها الإقليمية.

كما أننا ندعو إلى تخصيص مقعد دائم تشغله الدول العربية بالتناوب والتنسيق في إطار المجموعتين الآسيوية والأفريقية، وبما يتلاءم مع تمثيلها الجغرافي العادل والمنصف والمعزز لمشاركتها الفاعلة في استتباب السلم والأمن الإقليمي والدولي.

إن دولة الإمارات تجدد ترحيبها بالتدابير الإيجابية التي اتخذها مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية في مجال تحسين إجراءات عمله، بما فيها عقد جلسات علنية مفتوحة، لتعبر الدول عن مواقفها السياسية وشواغلها حول المسائل المطروحة على جدول أعماله؛ لا سيما بالنسبة لبعض القضايا التي ظلت معروضة عليه لسنوات طويلة؛ كالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط وبعض القضايا الأفريقية، والأخرى؛ نتيجة لسياسة المعايير المزدوجة التي تتبعها بعض الدول دائمة العضوية في المجلس؛ والتي كانت سببا في استمرار ما نشهده اليوم في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من جرائم إبادة ترتكبها الحكومة الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، متجاهلة تماما القوانين والأعراف الإنسانية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا إذ نعبر عن قلقنا لاستمرار التعامل بالأسلوب المزدوج المعايير والانحياز الذي تمارسه بعض الدول الدائمة العضوية، ندعو، كأولوية، إلى ضرورة إيجاد تقييم دوري جاد وشامل وموضوعي لأعمال المجلس، لإضفاء الطابع المؤسسي على نهج إجراءات عمله، وبما يكفل الوقوف على طبيعة هذه التحديات وترشيد استعمالات حق النقض.

كما أننا نشير في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز أوجه التنسيق ما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، لما يمثله ذلك من أهمية فائقة تساهم في احتواء النزاعات والصراعات القائمة واحتواء أبعادها الخطيرة على البشرية.

وختاما، نأمل أن تتواصل مداولاتنا حول هذا الموضوع إلى إجراء المزيد من التفاهم الدولي والبناء، والهادف إلى تحقيق الإصلاح المنشود في هيكلة مجلس الأمن والزيادة المنصفة لعضويته والتحسين الفاعل لإجراءات عمله، وبما يضمن استيعابه واضطلاعه الأفضل بمسؤولياته المتعاظمة في مجال صون السلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد إيكافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إن المناقشة بشأن إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة،

لا سيما فيما يتعلق بالتمثيل العادل في مجلس الأمن، قديمة قدم المنظمة ذاتها. ومع ذلك ففي السنوات السبع الماضية نظرت هذه المسألة بتمعن ومن منظور جديد تماما.

ونعلم أن المناقشات كانت في سان فرانسسكو في عام ١٩٤٥، وقت مولد هذه المؤسسة، قد بدأت بالفعل حول حجم عضوية المجلس، مع إصرار دول صغيرة ومتوسطة على أن يكون حجمه وافيا، على عكس رغبات الدول الكبرى التي كانت تريد جهازا أكثر محدودية.

وكانت آراء الدول الكبيرة والصغيرة متباعدة للغاية فيما يتعلق أيضا بحق النقض. ومع وجود اختلافات طفيفة لا تزال هذه الآراء نفسها قائمة اليوم. وبعبارة أخرى، يظل إصلاح مجلس الأمن قضية ملحة.

ولكن بينما يتفق الجميع على هذه الضرورة الملحة، التي أشار إليها قادة دولنا وحكوماتنا خلال مؤتمر قمة الألفية، فليس هناك رأي واحد يجمعهم على كيفية بلوغها. ويبدو أن المناقشة بدلا من أن تساعدنا على السير قدما نحو الإصلاح تبقينا في مكاننا لا نبرحه وتصبح مركزة على الدول الأعضاء ذات النفوذ التي تريد تفوقها – المفترض أو الثابت – وارتفاع مستوى مساهماتها المالية في الأمم المتحدة – وبعبارة أخرى، ثقلها – ليكون حجر الزاوية في إطار أي مسعى لإصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب كثيرا ما يقال إن مجلس الأمن هو أكثر الأجهزة أرستقراطية.

ويرى وفدي ألا ينفذ هذا الإصلاح لمجلس الأمن على أساس النفوذ أو ثقل الطموحات وإنما ينظر إليه على أنه محاولة للاستجابة لتوقعات البشرية وتطلعاتها.

إن سلطة البت في المسائل الخطيرة من قبيل فرض الجزاءات أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة أو استعمال القوة لا تتطلب الحيدة فحسب بل وفي المقام الأول وجود مؤسسات شرعية. ومجلس الأمن الكامل التمثيل – أي الديمقراطي – والذي يتمتع بمصداقية معترف بها ومقبولة بالإجماع، هو الذي يمكنه أن يفرض القواعد والقرارات المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين والذود عنهما.

ويمكن للمرء أن يتصور أن موقف بلدي يوازي موقف أفريقيا. كما ذكره بجدارة عشية هذا اليوم سفير توغو، ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. فقارتنا التي تضم ٥٣ دولة، لكي تنعم بشعور بالواقعية والعدل والمساواة، وهذه كلها بين قيمها الأصيلة، ولكي تراعي متطلبات الديمقراطية، تأبى أن تعتمد موقفا متطرفا. وفي سياق توسيع عضوية مجلس الأمن تطالب قارتنا بما لا يقل عن مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين وفقا للتعليمات الصادرة من المسؤولين الأفريقيين على أعلى المستويات.

لقد تكلمت عن أفريقيا، ولكن لا جدال في أن توسيع العضوية يفيد أيضا القارات الأخرى ونحن نؤيد في هذا الصدد الرأي القائل إن المجموعات الإقليمية ينبغي أن يكون لها حق الكلام حول مستقبل توزيع المقاعد في مجلس الأمن بغية إزالة الشعور بالإحباط وسوء الفهم. ووفدي مقتنع بأننا لو أردنا فعلا إحراز تقدم في النظر في هذه المسألة فإننا نحتاج في المقام الأول إلى أن نقبل ونستوعب معايير الإنصاف والمساواة والتمثيل والديمقراطية وعدم التمييز، وبالتالي إبداء الإرادة السياسية، ولا سيما من جانب الأعضاء الدائمين الحاليين.

وما داموا غير جادين في إعادة النظر في موقفهم بالابتعاد عما يعتبرونه حقهم الشرعي وامتيازهم الملكي، لا يمكن تحقيق أي تقدم.

وبالنسبة للجوهر، إننا نشارك في رأي من يجادلون بأن هذا الإصلاح ينبغي أن تنعكس فيه التركيبة الجغرافية السياسية لأيام ما بعد الحرب الباردة. ويبدو أن خلافاتنا تتعلق فقط بالفترة الزمنية عندما يقولون أن هذا الإصلاح لن ينفذ إلا بالتدريج وفي الوقت المناسب ووفقا للأسلوب الذي تتفاعل به الدول. ويمثل هذا الجدال، يصبح محتملا ألا تتحقق إعادة هيكلة مجلس الأمن مطلقا.

إذا كان هناك مطلب لعصرنا، تماما مثل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فإنه إصلاح مجلس الأمن، الذي تتكشف جوانب ضعفه وعدم اتساقه في كل أزمة دولية جديدة.

أود أن أختتم بالإعراب عن الأمل والتمني بأن يحرز عمل فريق العمل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن تقدما كبيرا طوال الدورة الخامسة والخمسين هذه، بحيث تجد هذه المسألة المثيرة للمتاعب حلا عادلا في غضون فترة قصيرة. ومن ثم، سنكون قد واجهنا التحدي بنجاح وقدمنا، قبل كل شيء، خدمة عظيمة للإنسانية.

السيد مينديز (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): إن التغييرات المشهودة على الساحة الدولية أكدت الحاجة إلى تعديل الأمم المتحدة لتتكيف مع متطلبات عصرنا من خلال تقديم التحسينات اللازمة على هيكلها، بما يعطيها الوسائل والموارد الملائمة بحيث يمكنها التعامل بشكل تام مع المسؤوليات الدقيقة التي تتحملها في مجال السلم والأمن الدولي في منظومة دولية هي دائما في حالة تغير متواصل. وعلى أساس هذا الواقع، من الأهمية أن نعمل على تأمين وتعزيز قيادة المنظمة كملتقى للحوار والتعاون الدولي.

وفي عملية التجديد والتغيير هذه التي تواجهها المنظمة، يمثل إصلاح مجلس الأمن، بلا أي شك، هدفا ملحا وحتميا يهم كل الدول الأعضاء. من هذا المنظور، ونحن مفعمون بروح إعلان الألفية، نشعر بأنه ينبغي مضاعفة الجهود فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن من أجل تأمين مصداقيته كجهاز ديمقراطي وشفاف ومحايد لا يملك فيه بلد حق شل تحرك تتفق عليه الأغلبية من خلال ممارسة حق النقض. وينبغي القضاء على اللجوء إلى هذا، وفق مبدأ المساواة السيادية للدول.

وعلى نفس المنوال، نرحب بتطبيق أشكال من المشاركة الأوسع نطاقا للدول بما ينسجم مع ممارسة الديمقراطية، ونحن نشعر بأنه ينبغي أيضا التأكيد على هذا المنهج على الصعيد الدولي، خاصة داخل هذه المنظمة، والتي أصبح فيها من الضروري إجراء إصلاح كامل لمجلس الأمن. وسوف يمكننا هذا من أن نجسد في هيكله وتركيبته التغييرات التي طرأت على الساحة السياسية الدولية.

وعلى الرغم من أن البعض قد يشعر بأن فريق العمل وصل إلى طريق مسدود بعد سبع سنوات من النشاط بدون اتفاق، إلا أننا نشعر بأنه من الأهمية تعبئة القوى بروح المرونة لكي نحقق التقدم اللازم في فريق العمل بهدف إيجاد حل يعالج جميع الجوانب المرتبطة بإصلاح مجلس الأمن، مثل التوسيع، ومسألة حق النقض، وتحسين أساليب عمل ذلك الجهاز. وفي البحث عن حل شامل، ينبغي أن نأخذ في الحسبان مبدأ المساواة في السيادة وحق الدول الأعضاء في التمثيل الذي لا يمكن إنكاره في هيئات محدودة البنية، مثل مجلس الأمن. ونظرا لأهمية وحساسية هذه الأمور، سيكون مطلوبا أن تجري مناقشات فريق العمل في مناخ يخلو من الضغط، مع تفادي فرض حدود زمنية اصطناعية، والتي قد تعرقل التوصل إلى اتفاق عام. ويتطلب بالضرورة طابع التغييرات المزمعة الشفافية، والتعاون، والمرونة من جميع الأطراف.

أخيرا، ينبغي أن يضمن إصلاح المجلس أن باستطاعة الدول الأعضاء أن تشعر بأن مواقفها تُراعى وأن حقوقها تحترم، وأنها تحظى بالدعم والتشجيع، بجانب المصالح الجماعية للمجتمع الدولي، بطريقة موضوعية ومتوازنة.

لقد أحرز فريق العمل تقدما كبيرا في مجالات معينة، خاصة في المجموعة الثانية، المتعلقة بتحسين أساليب العمل وزيادة شفافية المجلس. ومع ذلك، تظهر المناقشات المنعقدة

أنه لا تزال هناك خلافات كبيرة فيما يتعلق بعدد الأعضاء في مجلس أمن موسع محتمل، وكذلك خلافات فيما يتعلق بمسألة حق النقض. وتظهر الأنشطة التي قام بها فريق العمل أن إصلاح مجلس الأمن هو شيء يهم الجميع، ولذلك لا يمكننا أن نسعد بحلول متفككة أو جزئية تخرج عن روح ومقصد القرار 48/26، أي البحث عن اتفاق عام.

ختاما، نود الإشادة بدور نائبي الرئيس المناوبين لفريق العمل، سفير سري لانكا جون دي سارام وسفير السويد هانس دالغرين، اللذين أدارا عمل الفريق بمسؤولية وتفان عظيمين أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ويحدونا أيضا الأمل في أن نتمكن تحت قيادتهما من إحراز تقدم في فريق العمل سعيا إلى توافق الآراء الذي لا غنى عنه. وباستطاعتنا أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، أننا سوف نتعاون بشكل بناء في هذه المسؤولية الدقيقة التي أسندتها إليكم الدول الأعضاء.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يدور هذا النقاش بعد مناقشة شاملة للمسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في السنوات الماضية. ويدور أيضا بعد مؤتمر قمة الألفية، الذي عبر فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا عن التزامهم بتكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل للمجلس من جميع جوانبه.

وبعد أن تم تحديد العديد من عناصر الإصلاح وإعادة التأكيد على الإرادة السياسية، حان الوقت الآن لإيجاد الحل.

وخلال الدورات السابقة، وخصوصا بعد إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ١٩٩٣، نوقشت مسائل كثيرة، وطُرح عدد هائل من المقترحات كما يتبين من الوثائق التي أعدها المكتب هذا العام. ونوقشت القضايا وأعيدت مناقشتها مرارا وتكرارا في الفريق العامل والعناصر الرئيسية للإصلاح معروضة اليوم بوضوح أمام الجميع.

وهناك تأييد كبير اليوم لتوسيع العضوية في كلتا الفئتين. وهذا يتضح أيضا من ذلك العدد الكبير من الإشارات إلى هذه المسالة من جانب الوفود التي تؤيد هذا الجانب بالذات خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة. وما فتئت البرتغال تؤيد دوما توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين على حد سواء. فبهذه الطريقة فقط يستطيع المجلس أن يستجيب بشكل كاف للاحتياجات الحالية للمجتمع الدولي التي يوجد اعتراف واسع النطاق بأنها تغيرت بشكل كبير منذ اعتماد الميثاق في عام ١٩٤٥.

وفي عملية توسيع عضوية مجلس الأمن، ينبغي عملا بالقرار ٤٨/٢٦ الذي يضع الإطار اللازم لهذا الإصلاح أن تُؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى معالجة النقص في تمثيل البلدان النامية والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية. وإذا ما أردنا أن نعالج كل هذه المسائل، فلا يمكن أن نفعل ذلك بشكل كاف بمجرد توسيع عضوية المجلس في إحدى فئتيه فقط. لا بد لنا من أن نتوخى تحقيق التوازن والتعبير عن كل هذه الجوانب في كلتا الفئتين. ومن شأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وحدهم أن يزيد من الاختلاف في تكوين المجلس وفيها بين فئتي العضوية.

وقد شهدنا أيضا تأييدا ساحقا لإصلاح حق النقض. ولئن كان حق النقض قد استخدم باعتدال شديد مؤخرا، فإن حقيقة وجوده لا تزال ماثلة في كل جانب من عملية اتخاذ القرارات في المجلس. ويظهر ذلك إما بتشجيع صدور قرارات ضعيفة تخفف أثرها الحاجة إلى اتخاذ حلول وسط تكون مقبولة لدى الأعضاء الدائمين، أو بغرض جمود على عمل مجلس الأمن. وكثيرا ما يكون لحق النقض الخفي أثر سلبي أكثر من حق النقض الصريح. والواقع أن الأعضاء الدائمين بينما يكون بوسعهم بمجرد التهديد باستخدام حق النقض أن يعرقلوا أو يقيدوا عمل المجلس، فإنهم ليسوا بحاجة إلى الكشف عن أنفسهم للرأي العام ولعموم أعضاء الأمم المتحدة. وبمناوراتهم عن طريق التهديد باستخدام حق النقض لم يعد يتعين عليهم الإعراب عن تصويت سلبي في جلسة علنية لمجلس الأمن أو تعليل ذلك التصويت.

لقد قدمت البرتغال، مع البلدان الأخرى المسماة مجموعة الـ ١٠ عددا من المقترحات الملموسة جدا فيما يتعلق بتقييد استخدام حق النقض، ولا تزال هذه المقترحات صالحة وواقعية وجديرة بالنظر. وأملنا أن تتمكن عند النظر في هذه المسألة من إبداء نفس المرونة اللازمة التي أظهرناها هذا العام فيما يتعلق بالعدد الذي يمكن قبوله لأعضاء مجلس الأمن الموسعة عضويته.

وتؤيد البرتغال كذلك إنشاء آلية لإجراء استعراضات دولية من شأنها أن تتيح للجمعية العامة الفرصة لإعادة دراسة القرارات التي اتخذت من كل جوانب إصلاح المجلس، ونحن نؤيد إنشاء هذه الآلية لأنها ستمكّن مجلس الأمن من أن يتكيف بشكل دوري مع احتياجات المجتمع الدولي والأمم المتحدة. كما أنها ستزيد في نفس الوقت بشكل كبير من إمكانية مساءلة المجلس ومن مسؤولية أعضائه، وخصوصا الأعضاء الدائمين الجدد أمام الجمعية العامة حيث يتعين عيهم جميعا الرد على تساؤلاتها.

وفيما يتعلق بالقضايا المندرجة في المجموعة الثانية، يمكن القول أنه تحقق تقدم كبير في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ولا أحد يستطيع أن ينكر التأثير الذي أحدثه عمل الفريق في النهوض بالتغيير الذي تحقق في الأساليب الحالية لعمل المجلس. ونرى أنه قد حدث تحسن واضح في هذا المجال يتجلى في زيادة انفتاح المجلس للعضوية الكاملة. ونحن نرحب بهذه التطورات. ويمكن التوصل إلى حل لهذه المسألة أيضا إذا توفرت الإرادة والمرونة اللازمين. إن المهمة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن هي مهمة لا تنتهي أبدا بحكم تعريفها. وسيحدد التكوين الجديد للمجلس التعديلات اللازم إدخالها مع ردود الفعل الضرورية عليها في أساليب عمله. ومع ذلك، سيستمر دائما تطبيق مبدأي الشفافية والمشاركة اللذين يناقشهما حاليا في الفريق العامل.

وكما قلت في بداية كلمتي، لقد آن الأوان لإيجاد حل. والبرتغال على استعداد لأن تقوم بدورها في هذا الجهد الرامي للتوصل إلى حل يحظى بالتأييد العام من العضوية الكاملة. وعلى كل الذين يؤيدون إصلاح مجلس الأمن التحلي بمرونة معقولة في المفاوضات بغية تجنب جعل قاعدة توافق الآراء تمهد لظهور صورة جديدة لحق النقض في عملية اتخاذ القرارات داخل الجمعية العامة. وقد ذكّرنا بذلك الأمين العام ببلاغة في كلمته الافتتاحية في المناقشة العامة هذا العام بقوله:

”إن توافق الآراء مرغوب فيه للغاية، ولكنه يجب ألا يكون رهينة الإجماع التام على كل فقرة فرعية بين الدول الأعضاء الـ ١٨٩. والأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول... ولم يعد في وسعنا أن نعمل على الدوام على أساس القاسم المشترك الأدنى والأبطأ“. (A/55/PV.10، ص ٢)

فلنعمل معا الآن لكي نفي بالالتزام الذي أعرب عنه رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تتناول الجمعية العامة للدورة الثامنة على التوالي، مسألة توسيع وإصلاح مجلس الأمن. ومن الواضح أن هذه السنوات السابقة سمحت للدول الأعضاء فرادى أو مجموعات بصياغة وعرض مواقفها بوضوح في مناسبات عديدة، سواء في إطار النقاش العام للدورات المتعاقبة أو في إطار الفريق العامل المعني بتوسيع وإصلاح المجلس.

من هنا، فإن وفد مصر لا يسعه في هذه المرحلة إلا إعادة التأكيد على عناصر وأطر مواقفه الثابتة والمتمثلة في مواقف حركة عدم الانحياز – التي تتمتع مصر برئاسة فريقها العامل المعني بهذه المسألة – وكذلك الموقف الأفريقي المعتمد في قمة هراري عام ١٩٩٧. إن تفاصيل هذه المواقف مسجّلة في عدة أوراق منها أوراق عدم الانحياز المقدمة في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وكذلك في بيانات وإعلانات الحركة وآخرها إعلان دربن بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٨. كما أن الموقف الأفريقي ينعكس بوضوح في إعلان هراري عام ١٩٩٧. وهذه الأوراق متاحة كمستندات رسمية ومرفقة بالفعل كملحقات في تقارير

الفريق العامل المعتمدة من الجمعية العامة على مدار الأعوام الماضية.

لقد طرحت مصر العديد من الأفكار التي نراها بنّاءة في هذا الموضوع. ونحن عازمون على مواصلة مساهماتنا في الحوار الدائر من أجل التوصل إلى صفقة شاملة ومتكافئة لتوسيع وإصلاح المجلس. وفي ضوء ذلك فإن وفد مصر سيكتفي في بيان اليوم بطرح بعض الملاحظات العامة على النحو التالي: أولا، إن تقرير الفريق العامل للدورة الرابعة والخمسين خلص إلى بعض الملاحظات العامة والعناصر التي نرى فائدة في التفكير فيها قبل استئناف أعمال الفريق خلال هذه الدورة. وفي مقدمة تلك العناصر يأتي الإقرار باستمرار وجود عدد من الخلافات الجوهرية والتباعد الكبير في المواقف تجاه مسألة توسيع مجلس الأمن بما في ذلك الفئة أو الفئات التي يجب أن يشملها التوسيع.

ومن المهم أن نبحث – كدول أعضاء – وبجدية السيناريوهات المختلفة للتوسيع، وأن نقيّم ما إذا كانت تحقق بالفعل الأهداف المرجوة وما إذا كانت تتسق مع الأهداف والمبادئ التي ننشدها من توسيع مجلس الأمن. وهنا يجب أن نشير بالتفصيل إلى تلك الأهداف بصفتها المبادئ التي نعمل على تثبيتها، وهي الوصول إلى مجلس يكون أكثر قدرة على الوفاء بمسؤولياته وفقا للميثاق، وأكثر تمثيلا للدول الأعضاء، وأكثر ديمقراطية وشفافية في أساليب عمله، وأكثر قدرة على الاستجابة لتحديات حفظ السلام والأمن الدوليين.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب الالتزام بعدد من المبادئ في مقدمتها مبدآ التمثيل الجغرافي العادل والمساواة في السيادة بين الدول فهي مبادئ اعتمدتها بالفعل حركة عدم الانحياز. كذلك يجب إيلاء الاهتمام الواجب بمسألة كفاءة أساليب عمل المجلس في إطار دعم قدرته على الاستجابة للتحديات المتنامية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وندرك من جانبنا – أن هذه الأهداف والمبادئ قد لا تكون شاملة، إلا أننا نؤمن بأنها تمثل الحد الأدنى الذي يمكن الاسترشاد به استنادا إلى الميثاق وإلى قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ المنشئ للفريق العامل والمعتمد بتوافق الآراء. ندرك كذلك أن المنهج المقترح قد يستلزم وقتا لبحثه وتحليله، ونتطلع عموما بفكر متفتح إلى ما قد يطرح للمناقشة في هذا الشأن.

ثانيا، إن تقرير الفريق العامل للدورة الماضية قد أكد على أن توسيع المجلس وإصلاح أساليب عمله، بما في ذلك عملية صنع القرار به يجب اعتبارهما عناصر متكاملة في إطار صفقة واحدة وهو المعنى الذي أكد عليه في إعلان الألفية الذي ينص على ضرورة أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملا من جميع الجوانب. كما أكد التقرير كذلك أنه لا يمكن تناول مسألة توسيع مجلس الأمن دون النظر في مسألة حق النقض. وتتضح من هاتين النقطتين ضرورة تسوية مسألة تحديد وتضييق نطاق استخدام حق النقض – التي لا تعارضها سوى الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس ضد الموقف العام لباقي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة – وذلك، بطبيعة الحال، قبل التوصل إلى أي صفقة لإصلاح وتوسيع المجلس. ويمكن في هذا السياق، استكشاف أفكار ومقترحات جديدة على غرار فكرة إعطاء دور أكبر للجمعية العامة في مراجعة استخدام حق النقض من قبل دولة دائمة العضوية. ففي حقيقة الأمر يجب أن نتذكر جميعا أن مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يمارس عمله في الحفاظ على نظام الأمن الجماعي بالنيابة عن الدول الأعضاء، أي مجمل عضوية الأمم المتحدة، ولكن للأسف فإن الاستخدام الحالي لهذا الحق لا يتفق والهدف الرئيسي له، ويعني التلويح باستخدامه أو استخدامه فعلا وضع مصالح سياسية فردية ضيقة فوق اعتبارات ومصالح النظام الدولي العام، وهي ممارسة خطيرة أدت – في رأينا – إلى وجود نخبة مفضلة تستخدم حق النقض بصورة لا تعبر عن مواقف الغالبية من الدول، وبالتالي تنتفي عن المجلس صفة الممارسة الديمقراطية، و لم يعد ممكنا الادعاء بأن ممارسات المجلس هي في الصالح العام للمنظمة ودولها الأعضاء. ولا أظن أنني بحاجة إلى التذكير بأمثلة عديدة قريبة إلى أذهاننا جميعا أدت ولا تزال تؤدي إلى تهميش دور مجلس الأمن كنتيجة مباشرة لسلطة

حق النقض واستخداماته وبالتالي إعاقة اتخاذ القرار في المجلس بشكل ديمقراطي أو شفاف.

ثالثا، إن مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة شفافية أعماله لا تقل أهمية، بل لعلها تفوق في المرحلة الحالية، مسألة زيادة العضوية في المجلس. وقد عكس تقرير الفريق العامل الأخير بدقة التقدم المحرز في المناقشات حول هذه المسألة الهامة. كما عكست بعض ممارسات المجلس الأخيرة باللجوء إلى عقد بعض الجلسات الخاصة والعامة، إدراكا متزايدا، وإن كان غير كاف، من المجلس لأهمية زيادة الشفافية في أعماله. ونحن نأمل أن يساهم ذلك في المزيد من تطوير أسلوب عمل المجلس وتشجيع كافة الدول الأعضاء على تسوية المسائل الهامة التي لا تزال عالقة في الجزء الخاص بإصلاح أساليب عمل المجلس في تقرير الفريق العامل الأخير.

في الختام، أود أن أؤكد لكم مجددا استعداد وفد مصر للتعاون الكامل معكم ومع نائبي الرئيس في الفريق العامل في إطار متابعة الجمعية العامة المتواصلة لمسألة توسيع وإصلاح مجلس الأمن في إطار السعي لتشكيل مجلس أمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، وفي ضوء احترام المبادئ الإرشادية لهذه العملية.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إننا في بداية السنة الثامنة من المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. في بعض المجالات، هناك بوادر مشجعة، بينما في مجالات أخرى بوادر مخيبة للآمال. وممارستنا لا تزال رهينة لمصالح فردية.

وفي ذات الوقت بدأ يدب شيء من التعب، مما يجعل فكرة اختصار الطرق أو اتخاذ خطوات انتقائية تبدو أكثر جاذبية للبعض. ولكن الإعلان النهائي لقمة ألفية رؤساء الدول والحكومات رفض تلك الإغراءات وذكر دون لبس هدف الإصلاح الشامل بكافة جوانبه. ويتمثل الهدف الأساسي للإصلاح في جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومساءلة، ويجب أن يظل كذلك.

وهناك وجهان كبيران أساسيان للإصلاح، هما كيفية جعل عملية صنع القرارات في مجلس الأمن أكثر فعالية ومساءلة، وكيفية جعل تكوينه أكثر تمثيلا. ويجب توخي الفعالية في المزيد من شفافية أساليب العمل وفي زيادة اتسام عملية صنع القرارات بجودة التوقيت والمساءلة، فما أكثر ما يعرقل اتخاذ القرارات العاجلة والملحة في المشاورات غير الرسمية وراء الأبواب المغلقة بالتهديد باستخدام حق النقض أو من جراء ثقافة ازدواجية المعايير. ولا يمكن لمقترحات الإصلاح أن تتحاشى التطرق لمسألة حق النقض.

ويؤدي هذا إلى موضوع المساءلة الذي يتسم بأهمية سياسية حاسمة. فالعضوية الدائمة تمارس السيطرة الديمقراطية على الأعضاء غير الدائمين عن طريق الانتخابات التي تجرى داخل الجمعية العامة. ولكن كيف لنا أن نقيم مساءلة الأعضاء الدائمين؟ لقد حان الوقت لإجراء نقاش حقيقي حول المسؤولية الأولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن بحكم المادة ٢٤ من الميثاق بأن يعمل نيابة عن الدول الأعضاء ككل.

مثلا، خلال دراسة الجمعية العامة مؤخرا للتقرير السنوي لمجلس الأمن، ذُكر أن تلك المسؤوليات لا يمكن أن تكون مالية فقط. فالمصالح في القرارات التي يتخذها المجلس ذات طابع سياسي وأمني في المقام الأول. وبالتالي فليس ثمة صلة بين العضوية الدائمة وبين المساهمات في الميزانية العادية أو في ميزانية حفظ السلام.

وتكوين المجلس الحالي مختل التوازن ويتنافى مع معايير التمثيل الجغرافي العادل. وقد آن الأوان لإصلاحه حتى يتمشى مع واقع العالم اليوم. ولم نزل بعيدين عن التوصل إلى اتفاق عام لصالح إجراء زيادة في العضوية الدائمة. والواقع أنه ليست هناك فئة للعضوية الدائمة محددة بمعايير موضوعية عامة. وكل ما لدينا هنا حقيقة تاريخية تتمثل في خمس دول منفردة. وقد تعلمنا أن نتعايش مع هذه الحقيقة غير أنها لا ينبغي أن تتكرر أبدا.

كذلك، ومنذ عام ١٩٤٥، أدت عملية تصفية الاستعمار ونهاية الحرب الباردة كلتاهما إلى ظهور نحو ١١٠ دول أعضاء جدد، من خلال التغيرات التي طرأت على الحقائق الجغرافية السياسية لبعض الأعضاء الدائمين. ولكن ذلك لم يقابله تغيير في سلطات وامتيازات مجموعة الدول الخمس الدائمة.

ولا يمكن ربط عملية الإصلاح بأطماع حفنة من الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق مصالح وطنية بدلا من تحقيق التماسك العالمي، والإصلاح فيما عدا ذلك في متناول أيدينا. وتوسيع نطاق مجلس الأمن معناه ضمان تمثيل أفضل للبلدان الجديدة التي لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة لدى مولدها. والمجموعات الإقليمية هي التعبير المؤسسي عن هذه الحقيقة. وكما تؤدي دورا حاسما في اختيار الأعضاء المنتخبين اليوم، ينبغي أن تؤدي دورا حاسما في تحديد أعضاء المجلس الجدد، بغض النظر عن مؤهلاتهم أو خواصهم. وهذه هي أكثر الرسائل المنبثقة من تبادل المناقشات في مؤتمر قمة الألفية تحديدا.

ويبدو أن الحل العملي الوحيد على المدى القصير يتمثل في زيادة مقاعد الأعضاء غير الدائمين. ولسنا بالرغم من ذلك كارهين للحلول الأخرى. بيد أن من الضروري ألا ننشئ مجلس أمن حسب الأهواء بعدم الاقتصار على فئتين للعضوية بل ثلاث أو أربع أو خمس فئات مختلفة. ومن ثم ينبغي أن نستكشف فكرة التناوب الإقليمي الذي اقترحته البلدان الأفريقية بالنسبة لمجموعتها الإقليمية. وربما ينبغي، وفقا لمبدأ المساواة، تطبيق هذا المبدأ على كل المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة.

وقد أفسحت الأمم المتحدة صدرها في السنوات الأخيرة لمساهمة المجتمع المدني. وطالب منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية الذي انعقد هنا في نيويورك في أيار/مايو الماضي بوضوح بإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، بإدخال زيادة على عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين وتقليص سلطة حق النقض. ولا يسعنا أن نستفيد بإسهام المجتمع المدني على نحو انتقائي، فنهمله حين يعرب عن رأي متسم بالقوة والاستقلال.

وقد وجه النقد الشديد للفريق العامل على أسلوبه في العمل. غير أن البطء في إحراز التقدم لا يعزى إلى أساليب عمله بل إلى الاختلافات العميقة بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الموضوعية. ولتحقيق الفعالية في الإصلاح، ينبغي أن نكف عن توجيه أصابع الاتهام إلى الأغلبيات أو الأقليات. وعلى أي حال، من الواضح أن الأقلية فيما يتعلق بحق النقض ممثلة في الحائزين على هذا الحق، وأن الأقلية فيما يتعلق بالتوسع ممثلة في الدول الخمس أو الست الطامحة في الحصول على مقعد دائم لكل منها.

ويجب أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بذل جهوده، ولكنه يجب أن يعمل بطريقة أفضل. ولا يجب أن نخشى تبادل الرأي بصراحة وفعالية ولو تعلق الأمر بأشد المسائل دقة. وقد أظهر عدم الرد على المقترحات الهامة والأفكار التي أثيرت خلال دورتينا المعقودتين في أيار/مايو وحزيران/يونيه، على سبيل المثال، عدم استعداد بعض الوفود للاشتراك في عملية بنَّاءة ترمي، مثلا، إلى تحديد المعايير القانونية للعضوية الدائمة أو الحد من استعمال حق النقض. والمعارضة التي تبديها هذه الوفود نفسها من بين أسباب عدم تضمين التقرير السنوي للفريق العامل لأي ملاحظات عامة.

وأختتم كلمتي يا سيدي الرئيس بالاقتباس من أحد أسلافكم، وهو وزير خارجية أوروغواي، ديدييه أوبيرتي. فقد أعرب في كلمته أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي عن وجهة نظر مؤداها أن روح الإصلاح العالمية لا تتجلى في صيغة الزيادة في عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ومن ثم فقد ذكر أن

> ”علينا أن نستكشف حلولا بديلة تتحاشى النهج التي اتخذت حتى الآن، والتي قد تكون مبسطة إلى درجة تزيد عن الحد، والتي لم تسمح بإحراز أي تقدم، حتى بعد ثمان سنوات من المفاوضات المكثفة.

وهناك حاجة إلى اتخاذ نهج وأفكار جديدة في إصلاح المجلس أكثر مما في أي مشكلة أخرى''. (A/55/PV.21)

فلنحزم أمرنا على تكثيف ما نبذله من الجهود في هذا الاتجاه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن الدعوة إلى تحديد الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن كانت بارزة في بيانات قادتنا خلال مؤتمر قمة الألفية. ومما يشجعنا أن هذه الدعوة ترددت بمشاركة أكثر من ١٠٠ دولة عضو في مناقشتنا اليوم.

واسمحوا لي أن أكرر العناصر الأساسية في موقف البرازيل من هذه القضية. فنحن نرى ضرورة النظر إلى مجلس الأمن بوصفه هيئة تتمتع بسلطة وشرعية لا جدال فيهما ولهذا يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر مسؤولية تجاه عموم الأعضاء؛ ولا بد من المزيد من الشفافية في طرائق عمله ومن مشاركة غير الأعضاء في المجلس وأن يكيف تشكيله كي يعكس على نحو أفضل الزيادة في عدد أعضاء المنظمة والدور المعزز للبلدان النامية في الشؤون العالمية.

ولذا يجب أن يشتمل أي برنامج للإصلاح على زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين طرائق عمله. ونحن نشيد بالممارسة التي اتبعها المجلس مؤخرا بأن زاد عدد جلساته العامة والسرية بدلا من المشاورات المغلقة وغير الرسمية، والإحاطات اليومية من الرئيس، وزيادة نطاق تعميم التقييمات الشهرية. وكما جاء بحق في تقرير الإبراهيمي (A/55/305) فثمة ضرورة ملحة أيضا لتحسين آليات التشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات.

وقد تمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو يمحص زيادة التقارب في الآراء، من أن يحرز تقدما هاما في نظره في المجموعة الثانية من القضايا. ولئن كان من الضروري إنجاز الكثير من حيث زيادة الشفافية والمساءلة فإن مجال تشكيل المجلس هو الذي يجب أن نركز جهودنا عليه كي نحرز تقدما مقارنا. والبرازيل تؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن ليرتفع العدد الكلي إلى عدد في منتصف العشرينات. كما نرى أن التمثيل العادل في مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه إلا إذا خصصت مقاعد دائمة جديدة للبلدان الصناعية والبلدان النامية.

وتؤيد البرازيل تقليص حق النقض بقصد إلغائه تدريجيا. والخطوة الأولى أن يقتصر هذا الحق على القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وبعد سبعة أعوام من بذل الجهود ثمة شعور عميق بالإحباط بين الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء إزاء البطء في إحراز تقدم في مناقشاتنا لهذه القضية، وخاصة توقف أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ولقد آن الأوان للاستجابة الفورية لنداء قادتنا خلال مؤتمر قمة الألفية والمضي قدما بالعملية.

وإذ ننتظر استئناف أنشطة الفريق العامل، لا يسعنا أن ننخرط في جولة أخرى من المناقشات العامة. فكل قضايا الإصلاح نوقشت بالفعل باستفاضة. وأصبحنا نعرف المواقف وأين تكمن الصعوبات الأساسية. وعند هذا الحد يمكن أن نستنتج بوضوح ما ترغب أغلبية الدول الأعضاء في تأييده. وينبغي أن نشرع الآن في تمهيد الطريق لاتخاذ القرارات السياسية المعنية.

ولكي نكفل زيادة التركيز والإنتاج في عملنا ينبغي أن تستفيد أنشطة الفريق العامل في العام المقبل من التوجيهات الأخرى للجمعية العامة. وإلا فلن نفعل شيئا سوى تكرار الجدل نفسه، دون توجه واضح ونخاطر بنقصان اهتمام الدول الأعضاء باجتماعات الفريق العامل. ولذا نشجع الرئيس ونائبي الرئيس على الدخول في مشاورات موسعة مع أعضاء المنظمة بشأن الطريقة التي نعالج بها مسألة استئناف أنشطة الفريق العامل.

ونأسف لعدم تمكن الفريق العامل لدى إعداده تقريره الأخير من التوصل إلى توافق في الآراء على العمل المنجز والصعوبات الأساسية المتبقية للآن. ومع هذا نرى أن مشروع الملاحظات العامة التي قدمها نائبا الرئيس، والواردة

في المرفق الثالث عشر من التقرير، ملاحظات مفيدة للغاية كما أنها تقدم تقييما جليا للعمل المنجز حتى الآن والذي يحمل صلاحية المكتب. وننوه بالسفير دالغرين ممثل السويد والسفير دي سارام ممثل سري لانكا لتقديم هذه الوثيقة ونشجع الرئيس على الاعتماد عليها.

وقد أشار نائبا الرئيس بوضوح إلى وجود قدر كبير من التأييد لزيادة أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين. ولدينا اقتناع بأن التأييد واسع أيضا لزيادة أعضاء مجلس الأمن ليصل عددهم إلى رقم في منتصف العشرينات، لتخصيص مقاعد دائمة جديدة للبلدان الصناعية والبلدان النامية وللتحرك صوب الإلغاء التدريجي لحق النقض.

ولقد حددنا بحق معيارا عاليا للغاية وذلك بضرورة توفر أغلبية الثلثين لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعند نقطة معينة يتعين أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن المقترحات والأفكار التي تفي بذلك الشرط. وعندها فقط نتمكن من التركيز على تلك المقترحات وزيادة التركيز على المفاوضات التي يمكن أن تجري في الفريق العامل والجمعية العامة. وهذه نقطة أيضا نشجع الرئيس على أن يتشاور على نطاق واسع بشأنها مع كل الأعضاء قبل أن يستأنف الفريق العامل أنشطته.

ونرى أن يلجأ الفريق العامل إلى عقد جلسات مركزة تسبقها مشاورات مكثفة تجريها هيئة المكتب. وأن تخدم تلك المشاورات هدف توجيه الرئيس ونائبي الرئيس في مجال إعداد الوثائق والمقترحات المحددة التي تحال إلى الفريق العامل.

ونثق في قيادة الرئيس وحسه الدبلوماسي العميق لتحريك هذه العملية المعقدة قدما. ونتعهد بالتعاون الكامل معه ومع نائبي الرئيس.

السيد كوندوا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): ظلت المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن شاملة على مدى السنوات السبع الماضية. وتوصلنا إلى عدة مواقف لا بد من التقريب بينها. فقدمت حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية مقترحات محددة ترمي إلى تحريك العملية قدما. ولسنا وحدنا في هذا ولكن يظل التوصل إلى حل بعيد المنال.

ويظل مبدأ المساواة في السيادة بين الدول إحدى الدعائم الرئيسية للأمم المتحدة. بيد أن من المسلم به أن المساواة في السيادة ليست بالأمر المطلق. فقدرات ومسؤوليات والتزامات الدول في الأدوار التي تضطلع بها لإزالة الخوف والعوز من العالم، متفاوتة. ومع هذا لا ينكر أحد ضرورة اتخاذ القرارات بصورة جماعية وبالعمل المتضافر الذي يستلهم المبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا مكان يمكن فيه حماية مصير الإنسان أكثر من الأمم المتحدة، ولا سيما في ظل ولاية مجلس الأمن. فالمجلس يتحمل الالتزام الأسمى في حماية وضمان بقاء الجنس البشري، ولذا لا بد لهذا الجهاز الهام أن يكون ممثلا وديمقراطيا ومحايدا ومسؤولا.

إن في المؤسسات والصكوك التي وضعت في عام ١٩٤٥ قد أخذت في الحسبان احتياجات ذلك الزمن السياسية والاقتصادية والأمنية.

ومنذ ذلك الحين، تغير الزمن. ففي عام ١٩٤٥ على سبيل المثال، لم تكن أفريقيا مهمة في الشؤون العالمية، وكانت تتكون من مجرد حفنة من الدول المستقلة. أما اليوم فلدى أفريقيا ٥٣ دولة ممثلة في الأمم المتحدة. وهذا التغيير يمثل زيادة هامة بنسبة ٢٨ في المائة، أو ما يقرب من ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المنظمة. ومع ذلك، لم تتغير المؤسسات والأجهزة كيما تتلاءم مع هذا الواقع. ويمكن أن ينسحب هذا على مناطق أخرى من العالم. إن الحاجة إلى جعل الأمم المتحدة عالمية حقا وديمقراطية وممثلة لشتى المصالح التي ظهرت منذ إنشاء المنظمة يفرضها ظهور القوى الجديدة. وهذه الحاجة نجمت عن الحقائق الواقعة المتغيرة لعصرنا، وقد طال انتظارنا لها.

ولدى تقييم الأدوار التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة، كثيرا ما دعت كينيا الجمعية العامة إلى إعادة

التأكيد على دورها داخل المنظمة. وما فتئت كينيا تقف في طليعة الدول التي تطالب بالتمثيل المنصف وبزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وعندما خاطب الرئيس دانييل آراب موي قمة الألفية كرر التأكيد على موقف كينيا الداعي إلى ضرورة حصول أفريقيا على مقعدين دائمين في مجلس الأمن يتم شغلهما على أساس التناوب وعلى قدم المساواة مع المقاعد الدائمة الحالية.

وقد آن الأوان لكي تشترك الجمعية العامة في مفاوضات صريحة وبشكل أعمق لتضييق شقة الخلافات القائمة ولاستكمال هذه المسألة. فالتقدم المحرز حتى الآن كان بطيئا جدا.

وهناك مقترحات محددة قدمتها بلدان حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية. وما من شك حول ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات أفريقيا والمناطق الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا حاليا.

ويقال إن الحاجة هي أم الاختراع. وفي الماضي، شهد العالم استجابات مختلفة من جانب الأمم المتحدة تجاه حالات مماثلة و لم تحظ أفريقيا بالاهتمام الذي تستحقه. ففي حالات أنغولا والصومال ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، حصلت أفريقيا على اهتمام فاتر وغير كاف. وفي بعض الحالات كان من الممكن تجنب حدوث مآسٍ وطنية لو كان المجتمع الدولي قد استجاب بطريقة حسنة التوقيت. وعلى العكس من ذلك فإن الحالات المتعلقة بالعراق وكوسوفو وتيمور الشرقية حظيت باهتمام شديد وممعن التدقيق في التفاصيل. و لم تؤد ردود الفعل المثيرة للحيرة تلك إلا إلى المساعدة في تعرية قصور الأجهزة الحالية وفي التشديد على الحاجة الملحة إلى الإصلاح.

ويلاحظ أيضا أن الافتقار إلى الشفافية في عمل مجلس الأمن يمثل ضعفا يشكل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتسعى مقترحات الإصلاحات إلى تعزيز مجلس الأمن بجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية. وينبغي ألا تترك الأمم المتحدة بجميع أجهزتها بمنأى عن موجة الإصلاحات الديمقراطية التي تكتسح حاليا العالم بأسره.

وفي القمة التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة بمصر في عام ١٩٩٣، دعا رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشكل لا لبس فيه إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. وقد تكرر التأكيد على هذا الموقف، وزاد الإسهاب في تفاصيله في إعلان هراري الصادر في عام ١٩٩٧ ثم في قمة بلدان حركة عدم الانحياز التي عقدت في دربن في عام ١٩٩٨. وتؤيد كينيا تمام التأييد توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. ونرى أن المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا – بما في ذلك أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – ينبغي أن تحصل على مقاعد دائمة، وأن يكون نصيب أفريقيا مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة. ونرى أيضا أن حق النقض ينبغي الحد منه بشكل تدريجي وأن يتم القضاء عليه في نهاية المطاف.

وإذا لم يكن بإمكاننا الاتفاق بسرعة على هذه المقترحات فإن واجبنا تجاه الأجيال المقبلة يملي علينا أن نبدأ على الأقل من الآن. ولا يمكننا أن نستمر في دفن رؤوسنا في الرمال كالنعام. ويمكننا على سبيل المثال ونحن نناقش هذه المسألة أن نتفق الآن على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين كنقطة بداية. فمن شأن ذلك أن يعطينا مجلسا يعبر عن مبدأ الديمقراطية، مجلسا يكون متسما بالشفافية، مجلسا يتبنى فضيلة النزاهة ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وفي الختام، ترى كينيا أن مجلس الأمن لا يزال يضطلع بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين. وبينما نواصل مسيرتنا لدخول عهد جديد في الألفية الجديدة، تتاح لنا الفرصة لإدخال التعديلات والتغييرات اللازمة لإنعاش دينامية مجلس الأمن بجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا لشتى المصالح. وبهذه الطريقة، سنعزز فعالية المجلس وشرعيته بجعله معبرا عن الطابع العالمي للعضوية الكاملة للأمم المتحدة.

وبالتحلي ببعد النظر والمرونة اللازمين، سيكون بمقدورنا أن نحدث هذه التغييرات الحيوية. ومن واجبنا أن نفعل ذلك لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): هناك سبب بسيط يجعل الجمهورية التشيكية تطلب الكلمة مرة بعد أخرى في المناقشات الجارية حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن. إن ملاذتنا الصمت في هذه المناقشة قد تفسر على أنها علامة على الإذعان والتسليم، وليس هذا هو الحال بالنسبة لنا. وغني عن القول إنه بالنسبة لبلد راغب في الإصلاح مثل البلد الذي أتشرف بتمثيله، يوجد قدر من الإحباط نظرا لحجم الجهود التي تبدو أنها مبددة ولحالة الجمود القائمة منذ عدة سنوات مضت، ومع ذلك فإننا لن نسلم.

وربما كان إصلاح مجلس الأمن يشكل أصعب وأدق مهمة نواجهها كما أنه ما زال يعد أكبر تحد أمامنا. وفي رأينا أن إصلاح مجلس الأمن يمثل القضية الأساسية في عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وما دام المجلس – أو محكمة الصلح في قريتنا العالمية – على حد قول زميلي ممثل سنغافورة قبل بضعة أسابيع – لا يمثل العضوية الكاملة للأمم المتحدة تمثيلا كافيا، وما دام المجلس لا يتمتع بشكل ساحق بثقة الأعضاء، فإن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملا، كما أن السعي إلى تعزيزها بشكل شامل سينتهي مرة أخرى. وهذا أمر سلم به رؤساء دولنا، وهذا هو السبب الذي جعلهم يقطعون التزاما قويا في إعلان الألفية حيث قرروا تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

إن مواقف وتطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح المجلس معروفة تماما. وكذلك الحال بالنسبة لموقف بلدي، ولذا يمكنني أن أكون موجزا جدا في تكرار التأكيد عليه هنا.

وخلاصة القول إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن ينبغي توسيع عضويته بفئتيها. وخيارنا أن يتضمن التوسيع إضافة خمسة مقاعد للعضوية الدائمة، وما بين أربعة وخمسة مقاعد للعضوية غير الدائمة، على أن يخصص منها مقعد لأوروبا الشرقية. وفيما يتعلق بالخيار الخاص بتناوب المقاعد الدائمة بين مناطق معينة، نرى أنه لا يجب فرض أي بلد أو منطقة في هذا المخطط.

وبالنسبة لمسألة حق النقض، نحن لا نزال نؤيد إجراء بعض التقليص في المجالات التي يمكن أن يستخدم فيها حق النقض، وقد يكون ذلك من خلال التزامات فردية يقدمها الأعضاء الدائمون، واتخاذ خطوات أخرى لا تتطلب بالضرورة إدخال تعديلات على الميثاق. وفي هذا الصدد، ما زلنا نؤمن بوجاهة المقترحات التي قدمتها مجموعة البلدان العشرة في عام ١٩٩٨، وبوصفنا عضوا في هذه المجموعة، فإننا مصممون على القيام بدور فعال في المداولات المقبلة بشأن هذا الموضوع.

وفي مجال أساليب عمل مجلس الأمن، نرحب بصفة عامة بأي تحرك صوب المزيد من الانفتاح والشفافية وسنؤيده. وبعض التطورات الحديثة في هذا المجال مشجعة ويرجع الفضل في ذلك في أحوال كثيرة إلى مبادرات الأعضاء غير الدائمين. ونرحب بقوة بمواصلة أي تحرك مماثل. ويبدو أن قائمة أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين المنتخبين حديثا تبرر هذا التوقع.

بعد قول ذلك أود أن أؤكد للجمعية العامة أن وجهات نظرنا بشأن الإصلاح ليست جامدة. فنحن نتوخى المرونة إلى درجة معينة ويسعدنا دائما أن نلمس بعض المرونة من الآخرين. وقدم لنا وفد الولايات المتحدة في الربيع الماضي مثالا حسنا للمرونة المتزايدة بشأن عدد المقاعد في المجلس الموسع. ويحدونا الأمل أن تحظى هذه الإشارة بالمتابعة.

والواقع أنه من المشجع لجميع البلدان التي تنظر إلى الإصلاح بعقل متفتح، أن ترى مرونة فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين بشأن مسائل الإصلاح. وأؤكد أن أي

علامة على رغبتهم في تشاطر السلطات والمزايا والمسؤوليات ستساعد كثيرا، وربما أكثر من أي شئ آخر.

ختاما، أدعو الرئيس إلى أن يعلن وقوفه إلى جانب عملية إصلاح المجلس. فنحن نعتمد عليه كثيرا لأن دوره في هذه العملية لا يمكن الاستعاضة عنه. ونتوقع منه بوصفه الرئيس المعين للفريق العامل المفتوح باب العضوية قيادة قوية بشأن مسائل الإصلاح وأن يغتنم قوة الدفع التي ولدتها قمة الألفية وأن يستفيد منها. ونلاحظ بالفعل مع التقدير الكبير إصراره القوي على تحريك عملية الإصلاح إلى الأمام. وفي هذا الصدد يمكنه أن يعتمد على تأييدنا الكامل والنشط.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): تأتي مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال إثر المناقشات المكثفة التي جرت في هذه السنة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، والمشاركة المكثفة في هذه المناقشة تظهر مرة أخرى مدى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذا الموضوع من منطلق أن إعادة تشكيل الأمم المتحدة والسعي لتفعيل أداء أجهزتها لن يكون شاملا ما لم يواكب بإصلاح شامل لمجلس الأمن.

في هذه الدورة، ورغم الإحباط الذي نشعر به من حيث أن الاعتبار الذي أعطي لهذا الموضوع لم يحقق التقدم المنشود، ولم يسفر عن أي حل توفيقي يحظى بالموافقة الجماعية، فإننا لا يزال يحدونا الأمل في أن الفريق العامل المعني بهذه المسألة سيتمكن في مشاوراته المقبلة من التغلب على المصاعب التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد والوفاء بالمهمة التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، وهي إعادة تشكيل مجلس الأمن وإصلاحه ليكون أكثر تمثيلا في عضويته وأكثر ديمقراطية وشفافية في طرق وأساليب عمله.

لقد شهد العالم خلال العقود الخمسة السابقة تغييرات كثيرة باتت تفرض، بالضرورة، إجراء إصلاحات في أجهزة الأمم المتحدة، التي انبثقت عن الحالة الدولية منذ ما يزيد على ٥٠ عاما. ولم يعد تكوينها ولا بنيتها يواكبان الأوضاع الدولية الجديدة. ومن بين هذه الأجهزة، مجلس الأمن.

وهكذا فقد شهدت السنوات السبع الماضية تبادلا مكثفا في الآراء بشأن زيادة العضوية في مجلس الأمن. وارتكزت هذه الآراء على عدة عوامل. وقد شكل ازدياد أعضاء الأمم المتحدة بعدد كبير منذ آخر مرة وُسع فيها مجلس الأمن الأساس القانوني للمطالبة بزيادة هذه العضوية، ويؤيد وفد بلادي ذلك تماما. وفي إطار هذه العملية فإن موقفنا، كما أعربنا عنه في مناسبات عديدة سابقة، هو أننا نرى أن تقتصر زيادة أعضاء مجلس الأمن على العضوية غير الدائمة. فليس ثمة حاجة لأعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة.

ولكن إذا ما كانت هناك حاجة فعلية للزيادة في هذه الفئة من العضوية فيجب ألا يعالج هذا الجانب على نحو منحاز أو انتقائي أو بمعيار يؤدي إلى تشديد قبضة الأقوياء والأغنياء على مجلس الأمن. وينبغي أن يطبق، عند الزيادة في هذه الفئة وفي فئة العضوية غير الدائمة، مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وأن يؤخذ في الاعتبار الدور المتزايد للدول النامية التي أصبحت تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة والتي لا تجد مصالحها وشواغلها الاهتمام الكافي من قبل مجلس الأمن، على الرغم من أن معظم القضايا المعروضة على هذا الجهاز تهمها هي قبل كل شئ.

وفي هذا السياق تظل المبادئ التي حددتها حركة عدم الإنحياز والمقترحات التي قدمتها بشأن زيادة العضوية في مجلس الأمن باقية بلا منازع، لأنها تستند إلى مبادئ المساواة الكاملة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل. علاوة على أنها لن تخل بفعالية وكفاءة المجلس. ومن هنا فإن وفد بلادي يؤيد مطلب دول الحركة بزيادة أعضاء مجلس الأمن إلى ٢٦ عضوا. كما نعيد التأكيد على التزامنا بالموقف الأفريقي المشترك الذي يدعو إلى منح القارة مقعدين دائمين تشغلهما دول القارة بالتناوب.

إن مجرد التغيير في تشكيل مجلس الأمن ليس كافيا. وتكامل عملية الإصلاح يقتضي أن تكون إعادة تشكيل المجلس جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الحالية في تكوين مجلس الأمن ويضمن مساءلة المجلس ومحاسبته من قبل الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

وتقرير الفريق العامل المعروض علينا الآن يشتمل على عدد من المقترحات بصدد تحقيق الشفافية في طرق عمل المجلس والسعي لإحلال الديمقراطية في عملية صنع قراراته. ورغم تنفيذ المجلس لبعض من هذه المقترحات فإن ما قام به يظل محدودا وضعيفا لأنه يخضع للسلطة التقديرية و لم يكتسب الطابع المؤسسي بعد. ولذلك فإنه من الهام جدا أن تتركز جهود الفريق العامل على تعزيز ما تم من إصلاحات والقيام بالمزيد على طريق التجديد والديمقراطية.

وفي هذا السياق لا بد من إجراءات تضمن تطوير صلات مجلس الأمن بالأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. ويأتي في المقام الأول الجمعية العامة التي خولها الميثاق أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن تناقش أي مسألة لها صلة بهذا الجانب. ونحن على ثقة من أن التعاون العملي والمتواتر بين الجهازين في هذا المجال سيفتح أمامها آفاقا أوسع لإيجاد حلول للعديد من المشاكل والاضطرابات.

وتنطبق الحالة ذاتها على جهاز رئيسي آخر وهو محكمة العدل الدولية. فمن الهام جدا ألا يتعدى المجلس على اختصاصات هذه الهيئة، وأن يحيل إليها أي مسألة قانونية تعرض عليه أو الجانب القانوني من تلك المسألة.

وعلى نفس المنوال، بات من الضروري تطبيق نصوص الميثاق المعنية بعلاقة مجلس الأمن مع الدول غير الأعضاء فيه. فتجربتنا مع المجلس أوضحت لنا أن المجلس لا يزال يفسر المادة ٣٥ من الميثاق على نحو انتقائي يتناقض معها نصا وروحا، وقد منع بذلك دولا من ممارسة حقها الذي كفله لها الميثاق. وانطباعنا يؤكد أن المجلس ما زال تمييزيا في تعامله مع الأعضاء. فقد درج على التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عملية حفظ السلام، ولكنه يغض الطرف عن التشاور مع الدول الأخرى التي لها علاقة بما يدرسه من قضايا. وهذا النهج نعتبره تراجعا عن العمل بأسلوب الشفافية، علاوة على مخالفته لنص وروح الميثاق، وخاصة المادة ٣١ منه.

إن اجتماعات مجلس الأمن غير الرسمية ما زالت هي القاعدة وليست الاستثناء. ورغم أن المجلس زاد في الآونة الأخيرة من الاجتماعات الرسمية المفتوحة، فإن مناقشاته على هذا المستوى لا تتم أو لا تجري بطريقة مفيدة. فمداولاته في تلك الاجتماعات ما زالت تتم على أساس أمور تقررت سلفا، وفي بعض الحالات بين عدد محدود من الدول.

إن وفد بلادي على إدراك تام بأن هناك وفودا كثيرة تشاطرنا نفس الاهتمامات، بما في ذلك أعضاء في المجلس، بل إن هناك من عبّر عن ذلك بالفعل. وهذا يعزز لدينا الأمل في أن ينجح الفريق العامل في إرساء القاعدة الصحيحة في أعمال المجلس بما يضمن أن يتشاور المجلس مع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، وبصورة خاصة مع الدول التي تتأثر مصالحها بما يدرسه من قضايا، وأن يعد قراراته بعد الاستماع إلى ما أعربت عنه هذه الدول في مناقشات رسمية مفتوحة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ورغم العراقيل التي تضعها دول معينة أمام تحقيق توافق عام في الآراء بشأن هذه التدابير وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، فإن أملنا كبير في أن تتغلب إرادة الأغلبية بما يؤدي إلى قبول هذه الإجراءات، لأنها هي الكفيلة بأن يعمل مجلس الأمن بطريقة واضحة وبأسلوب ديمقراطي يعزز مصداقيته ويضفي الشرعية على ما يعتمده من قرارات.

إن مسألة إعادة النظر في امتياز النقض تشكل أحد الأركان الأساسية في عملية إصلاح مجلس الأمن، لما لهذه المسألة من تأثير مباشر على عملية اتخاذ القرارات فيه. وما برحت بلادي تعلن بصورة مستمرة معارضتها للإبقاء

على هذا الامتياز لأنه ضد مبدأ المساواة بين الدول، الذي كفله الميثاق، ولأنه يتناقض مع قيم العدالة ويقوض مبادئ الديمقراطية. كما أنه أسيء استخدامه فسخّر لخدمة المصالح الخاصة. ومهما كانت الأسباب التي أوجدت امتياز النقض، وأيا كانت الحجج التي يُدفع بها لتبرير الإبقاء على هذا الامتياز، فإن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت عام ١٩٤٥ منحت لنفسها امتيازات خاصة وفقا لمعايير وضعتها بنفسها.

واليوم تختلف الأمم المتحدة عما كانت عليه منذ ما يزيد على ٥٠ عاما. ولعل أهم مظاهر اختلاف وضعها هو أن غالبية الدول الممثلة في هذه الجمعية لم تكن أعضاء في المنظمة منذ خمسة عقود. ولم يكن لها رأي فيما مُنح لخمس دول من امتيازات. وهذا كله يقودنا إلى نتيجة واحدة آمنت بها بلادي منذ ما يزيد على ربع قرن، ونؤكد عليها اليوم من جديد، وهي أن امتياز النقض يجب إلغاؤه أو على الأقل تقييد استعماله في أضيق نطاق، تمهيدا لإلغائه في نهاية المطاف. وفي رأينا أنه لا معنى لعملية إصلاح تُبقي على امتياز تتمتع به قلة من الدول وتستعمله لفرض هيمنتها على مصير العالم والتحكم في سلطة صنع القرارات الدولية.

إن مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله تتطلب من الفريق العامل أن يبذل جهودا إضافية لزيادة التقدم الذي أحرز حتى الآن في هذا الصدد. ونأمل أن تستمر المناقشات بشأن هذه المسألة على أساس من المساواة والوضوح والديمقراطية، وبما يراعي مصالح جميع الدول والمناطق، وبما يؤدي إلى نتيجة تحظى بموافقة غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

ومع أننا نتطلع إلى إنهاء عاجل وناجح لهذه المسألة، التي طال انتظارها، إلا أن هذا لا يعني أننا نميل إلى وضع إطار زمني للانتهاء من هذا الموضوع البالغ الأهمية لجميع الدول الأعضاء. ونحن نؤيد في هذا الشأن الموقف الذي عبرت عنه دول حركة عدم الانحياز وهو أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا تكون خاضعة لأي جدول زمني مفروض، وأن من الضروري التوصل إلى اتفاق عام قبل حسم هذه المسألة. كما نجدد تمسكنا بموقف الحركة بشأن إدخال أية تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق يجب أن يعتمد بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة المشار إليها في المادة ١٠٨ من الميثاق.

أما فيما يتعلق بوفد بلادي، الذي شارك بانتظام في عملية إصلاح المجلس، فإنني أود أن أجدد الآن استعدادنا للإسهام في المناقشات المقبلة المتعلقة بعملية الإصلاح سعيا لجعل مجلس الأمن جهازا يتناسب تكوينه مع الأوضاع الدولية الجديدة وتستجيب طرق وأساليب عمله لتطلعات أعضاء الأمم المتحدة.

السيد بوجير (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة، أيسلندا، والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

منذ أقل من ثلاثة شهور اجتمع رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية هنا في نيويورك، لإعادة تأكيد التزامهم بالأمم المتحدة وبميثاقها ولتحديد اتجاه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأعلنوا بوضوح أننا ينبغي أن نكثف جهودنا لتحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه. وهذا دليل نرحب به على الإرادة السياسية التي تفرض علينا أن نتحرك بسرعة.

تؤيد بلدان الشمال تأييدا قويا وجهة النظر بأن مجلس الأمن يجب أن يكون قادرا على الاستجابة بسرعة وفعالية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على الاتفاق على العمل المبكر المطلوب من خلال منظور إدارة الصراعات، من الإنذار المبكر إلى تقصي الحقائق ومنع نشوب الصراعات، وبدء عمليات جديدة لحفظ السلام، واتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق إذا اقتضت الضرورة ذلك. والفعالية تعني أيضا أن قرارات المجلس يجب أن تحترم وأن تحظى بالدعم وأن يمتثل لها.

لقد اشتركت بلدان الشمال في المداولات بنشاط خلال السنوات الماضية، وقدمت من وقت إلى آخر

اقتراحات محددة بشأن إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص. ولذلك سأكتفي حاليا بالملاحظات التالية. عندما نسعى بشكل متواصل إلى إصلاح مجلس الأمن يجب علينا أن نعمل على التغلب على التحديين التوأمين المتمثلين في زيادة الصفة التمثيلية للمجلس وفي نفس الوقت زيادة تحسين الكفاءة في صنع قراراته، فضلا عن انفتاحه وشفافيته أمام العضوية العامة للأمم المتحدة التي يعمل المجلس بالنيابة عنها.

وزيادة الصفة التمثيلية للمجلس تتطلب زيادة متوازنة في عضويته. وقد ذكرنا في مناسبات عديدة أن بلدان الشمال تؤيد توسيع مجلس الأمن. ومن الصعب أن نضع رقما صحيحا مثاليا لذلك، ولكن الهدف من التوسيع، ومن الإصلاح بشكل عام، هو في نهاية المطاف جعل المجلس أكثر تمثيلا. وهذا من شأنه أن يعزز شرعية إجراءات المجلس. وينبغي أن يضمن الإصلاح أن ينعكس المنظور العالمي والمنظور الإقليمي لعالم اليوم، في عملية صنع القرار في المجلس، حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يعتبر مجلس الأمن ممثلا حقيقيا له ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تشعر بأن المجلس يعمل بالنيابة عنها.

ومن أهم الامتيازات التي منحت للأعضاء الدائمين في ١٩٤٥ بحكم مركزها حق النقض. إن استخدام هذا الحق يفتح الباب أمام جوانب فريدة لصنع القرار في مجلس الأمن. وقد ظهرت الحاجة الآن إلى أساليب جديدة للتعامل مع مشاكل جديدة. فالحالة الدولية الجديدة قدمت فرصا جديدة للوحدة في مجلس الأمن ولاتباع نهج تعاوني حقيقي في صنع القرار داخل المجلس. وإذا ما شُلت أعمال المجلس باستخدام حق النقض أو بأي تهديد آخر، خلال أزمة تتطلب عملا عاجلا، فإن هذا قد يقوض سلطة المجلس وأهليته، وبالتالي سلطة الأمم المتحدة كلها. إن العمل الضروري من جانب مجلس الأمن لا يجوز عرقلته باستخدام حق النقض.

وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يقيدوا استخدام حق النقض وأن يأخذوا في الاعتبار مسؤوليتهم الفريدة فيما يتعلق بمصالح الأمم المتحدة بأسرها. وإذا ما اختارت هذه الدول مع ذلك ممارسة حق النقض فينبغي أن يعلل الأعضاء الدائمون أسباب ذلك بالكامل. إن بلدان الشمال تقدر الانخفاض في الميل نحو الاستخدام الفعلي لحق النقض في السنوات الأخيرة. غير أننا نود أن نرى الأعضاء الدائمين يتفقون فيما بينهم على تقييد استخدام حق النقض.

وترحب بلدان الشمال بحقيقة أن أغلبية أعمال المجلس تجري الآن في جلسات رسمية أو مفتوحة. إن الشفافية والانفتاح تسهمان في قبول قرارات المجلس وفي شرعيتها. وينبغي أن يتمكن المجلس من الاستماع إلى وجهات نظر كل الأطراف ذات الصلة بالصراع دون ان يعني ذلك ضمنا اعترافا سياسيا. وتود بلدان الشمال أن ترى المجلس أكثر ممارسة لمشاورات واسعة مع غير الأعضاء، وعلى وجه الخصوص البلدان المساهمة بقوات، بشأن المسائل المتعلقة بعمليات السلام.

لقد أحرز بعض التقدم فعلا في الجهود الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وإلى تحسين أساليب عمله، ليس فقط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وإنما أيضا بواسطة مجلس الأمن نفسه؛ وقد اتخذ رؤساء عديدون لمجلس الأمن خطوات مبتكرة بناءة بشكل جدير بالثناء. وستواصل بلدان الشمال العمل لتحسين الشفافية سواء من داخل المجلس أو من خارجه.

لقد ظل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، طوال سنوات، محفلا تبذل فيه جهود، جهود محبطة أحيانا، نحو تضييق شقة الخلافات في الرأي. وعلى الورق، قد تبدو نتائج مداولات الفريق طوال سنوات عديدة ضئيلة، إلا أن بعض المنجزات سجلت، وذلك يرجع إلى حد كبير إلى جهد مكتب الفريق العامل. وهكذا يحتوي تقرير الفريق العامل ليس فقط توصية للجمعية العامة بتمديد ولاية الفريق، وإنما أيضا بعض المبادئ التوجيهية المبدئية للعمل في المستقبل. وبالمثل، حدث تجميع بالغ الفائدة لمسائل مختلفة تتصل بالإصلاح.

إن المسائل المعقدة المترابطة، مثل حجم مجلس أمن موسع ومسألة حق النقض، يجب معالجتها: وللقيام بهذا مطلوب من الدول الأعضاء التحلي بالإرادة السياسية. لقد حدث، في رأينا، بعض التقارب الأكثر اتساعا، إلى حد ما، مما يذكره آخر تقرير للفريق. وبالتالي، عندما يعود الفريق إلى الانعقاد في العام القادم، سيتوفر أساس يبنى عليه زخم وينبغي أن يستخدم استخداما تاما.

تود بلدان الشمال أيضا أن تعيد تأكيد تأييدها لإقامة آلية استعراض تغطي كل العناصر التي تجري مناقشتها في الوقت الراهن. وآلية كهذه يمكن أن تكون أيضا عنصرا أساسيا لأية مجموعة متكاملة من الاتفاقات. وهذه من شأنها أن تكون وسيلة لتقييم ما إذا كانت القرارات المتعلقة بالإصلاح المتخذة الآن صالحة بالفعل في فترة (١٠) عشرة سنوات أو ١٥ سنة. إن القرارات سيكون من الصعب التوصل إليها، لكنها لا يمكن تجنبها ولا يجوز تجنبها إلى ما لا نهاية. وقد حان الوقت لكي تشترك كل الدول الأعضاء في مفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بسرعة وبمسؤولية وانفتاح للتقدم بعملية الإصلاح. ويجب إعطاء مجلس الأمن المصداقية التي يتطلبها.

دعوني أختتم بياني بالتعبير عن الأمل الخالص في أن يتاح لقوة الدفع السياسية الكبيرة التي شهدناها خلال قمة الألفية في أيلول/سبتمبر أن تقوم بدورها أيضا في مناقشات إصلاح مجلس الأمن. وإذا كان لروح قمة الألفية أن تمكن من مواصلة تأثيرها، فإن الإصلاح يمكن أن يتحرك قدما إلى حد كبير خلال جمعية الألفية هذه. وهذه النتيجة تأمل الأمم المتحدة وأعضاؤها جميعا – وأنتم أيضا، سيدي الرئيس، كما أثق – أن تتحقق وهم يستحقونها.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يظل إصلاح مجلس الأمن أكثر المسائل حساسية وتعقيدا في الأمم المتحدة. وتلك الحقيقة تثبتها تماما المناقشات التي دامت سبع سنوات بشأن هذه المسألة وحدها. ونحن يؤسفنا أن نلاحظ أن الاجتماعات العديدة التي عقدها هذا العام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة انتهت أيضا دون نتائج ملموسة. والسبب الرئيسي في المناقشات المطولة يكمن، في رأينا، في محاولة القضاء على الوضع المتميز في الأمم المتحدة عن طريق إصلاح مجلس الأمن. والحقيقة أن العقبة الرئيسية أمام إصلاح مجلس الأمن هي مسألة توسيع العضوية الدائمة، وبشكل أكثر تحديدا الرابطة بين توسيع العضوية الدائمة ومسألة حق النقض.

القرار بشأن توسيع العضوية الدائمة يجب ألا يتخذ قبل حل مسألة حق النقض، لأن مسألة التوسيع ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة حق النقض. وهذه هي وجهة النظر العامة التي تتشاطرها غالبية الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك ترى غالبية مماثلة من البلدان أن زيادة العضوية الدائمة ستعزز المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، لأن العضوية الدائمة الحالية تشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة، الثابت بشكل واضح في الميثاق. وإلى جانب هذا تظل المسائل الحاسمة الأخرى مثل معايير اختيار العضو الدائم، والعدد الإجمالي للمقاعد الدائمة الجديدة وتوزيعها، وما إلى ذلك، بحاجة إلى حل. وفي ضوء ما حدث طوال عملية مداولاتنا، يبدو مستحيلا تقريبا أن نتمن من الاتفاق على حلول لهذه المسائل.

لقد أشيع مؤخرا أن هناك تحركا لممارسة ضغط لاتخاذ ما يسمى قرارا إطاريا بعد المناقشة الحالية، بغرض جعل توسيع العضوية الدائمة أمرا واقعا. وذلك ليس من شأنه سوى جعل الأمور أكثر سوءا وسيسبب مواجهة بين البلدان. ووفدي، إذ يراعي مراعاة تامة الظروف المتعلقة بتوسيع العضوية الدائمة، ما فتئ منذ وقت طويل يؤيد توسيع العضوية غير الدائمة أولا وتأجيل توسيع العضوية الدائمة في الوقت الحالي. ولم يحدث تغيير في ذلك الموقف. إن صون السلم والأمن الدوليين لا يخضع بالضرورة إلى إحداث زيادة في عدد المقاعد الدائمة. إن الاختلالات الإقليمية القائمة في تشكيل مجلس الأمن لن تتبخر في الظروف الحالية حتى إذا تم توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتيه

ولذلك ينبغي أن يركز الحل على توفير فرصة قصوى لكل منطقة، في أعقاب توسيع مجلس الأمن، للمشاركة على قدم المساواة في حل النزاعات في المجلس. وبلوغا لتلك الغاية، نعتبر من الملح توسيع العضوية غير الدائمة أولا، وذلك لتمكين كل منطقة من أن تكون ممثلة تمثيلا تاما في مجلس الأمن بأقرب وقت ممكن، ومن أن تقوم بدورها الواجب في حل مسائلها الأمنية الخاصة بها.

وحتى لو كان توسيع العضوية الدائمة سيتفق عليه بتوافق الآراء عن طريق مشاورات كاملة بين الدول الأعضاء في المستقبل، فإن بلدا مثل اليابان، الذي لم يعتذر اعتذارا تاما عن جرائمه السابقة ضد الإنسانية أو يعوض عنها تعويضا تاما، ليس مؤهلا لأن يصبح عضوا دائما جديدا. وكون اليابان لم تقم حتى الآن بتقديم اعتذار عن جرائمها أو دفع تعويضات عنها أمام المجتمع الدولي لدليل واضح على أنها تطمع في قرارة نفسها في إعادة غزو بلدان أخرى في المستقبل. ونحن نحث اليابان بقوة على أن تبدي سلوكا مخلصا تجاه صون السلم والأمن الدوليين مع الإعراب عن استنكارها لماضيها بأقرب وقت ممكن، بدلا من قيامها بمحاولات مسعورة للحصول على مقعد دائم.

ووفدي يتطلع، سيدي الرئيس، إلى تحقيق تقدم ملموس خلال دورات العام القادم للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن تحت رئاستكم.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤكد مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة اليوم أهميتها للأمم المتحدة. وقد تأكدت الحاجة إلى حل مشكلة إصلاح مجلس الأمن مجددا على ألسنة رؤساء دولنا أو حكوماتنا أثناء مؤتمر قمة الألفية وفي المناقشة العامة في الدورة الخامسة والخمسين في الجمعية العامة.

ونود أن نؤكد أن بيلاروس ملتزمة التزاما قويا بأداء مجلس الأمن دورا رئيسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤيد عملية إصلاح مجلس الأمن، مع مراعاة التغيرات الكبرى على الساحة الدولية والزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الإصلاح الفعال لمجلس الأمن يمكن أن يتحقق بتوافق الآراء بين جميع المشتركين في هذه العملية.

وفي الطريق نحو الإصلاح تولي بيلاروس أهمية كبرى للجهود الرامية إلى ضمان لشفافية والديمقراطية والخضوع للمساءلة في أساليب عمل المجلس وإجراءاته، بما في ذلك عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، نؤيد التدابير الهادفة إلى تحسين تدفق المعلومات بشأن أنشطة مجلس الأمن، وزيادة تعاونه مع الجمعية العامة، وموالاة ترشيد عمليتي إعداد التقارير السنوية المرفوعة إلى الجمعية العامة وتقديم تلك التقارير. وهناك حاجة إلى زيادة الشفافية في أعمال المجلس، أولا وقبل كل شيء، بتقديم المعلومات الكافية عن نتائج المشاورات المغلقة التي تجري فيما بين أعضاء المجلس بشأن أنشطة لجان الجزاءات وبزيادة عدد جلسات الإحاطة الإعلامية للدول غير الأعضاء في المجلس. وقد دعت بيلاروس المجلس على الدوام إلى تبني الممارسة المتمثلة في إجراء مناقشات توجيهية على مستوى وزراء الخارجية تتناول أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال الدولي. وفي هذا الصدد نؤيد مبادرة بنغلاديش الداعية إلى عقد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري لمناقشة دور المجلس في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام.

وإذ ننظر في قضايا الإصلاح، تدرك بيلاروس مثل غيرها أن اعتماد الجمعية العامة لأي قرار يؤدي إلى تعديلات في ميثاق الأمم المتحدة لا بد أن يحدث وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق.

ويجب أن تجري عملية الإصلاح الشامل والمتوازن لمجلس الأمن بالاستناد إلى احترام مبدأي المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، وإلى التقيد بهذين المبدأين.

وتمثل زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن عنصرا جوهريا في الإصلاح. ومن شأن إزالة الاختلالات الراهنة المتعلقة بالتمثيل الإقليمي في المجلس، والتي تضر بمصالح الأغلبية النامية في العالم أن تيسر تصحيح الوضع. وينبغي أن يتحقق ذلك باتخاذ التدابير التالية.

أولا، لا بد من استناد أي زيادة في عدد أعضاء المجلس إلى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتساوي بين الدول في السيادة. ثانيا: ينبغي ألا يرتهن بلوغ أكبر قدر ممكن من الاتفاق على حزمة الإصلاحات بأسرها على أي أطر زمنية محددة مسبقا. ثالثا: ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئتي العضوية بما لا يقل عن ١١ عضوا رابعا، ينبغي تخصيص المقاعد الإضافية في فئة الأعضاء الدائمين إلى بلدان من المناطق النامية الثلاث – وأعني بها آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. خامسا، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق عام على زيادة فئة الأعضاء الدائمين ينبغي إحداث الزيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين وحدها، مع مراعاة مصالح واحتياجات كل المجموعات الإقليمية دون استثناء.

ولا تزال الأداة الهامة لعملية إصلاح المجلس متمثلة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ولقد شهدنا في الفريق العامل خلال الدورة الرابعة والخمسين مناقشات ومبادرات حديدة ومقترحات كانت كلها مثيرة للاهتمام. وفي مرحلة اعتماد التقرير تبينا أن الحل التوفيقي أمر معقد. ووفد بيلاروس يؤسفه عدم إدراج الفرع المعنون ”ملاحظات عامة“ في التقرير رغم أنه يتضمن العديد من الأفكار الهامة بالنسبة لعملنا المقبل.

ونحن مقتنعون بأن أنشطة الفريق في هذه الدورة ينبغي أن توجه نحو التوصل إلى أفضل صيغة يمكن قبولها بصفة عامة فيما يختص بالإصلاح النوعي لمجلس الأمن وبعضويته.

السيد دي لويكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سيادة الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي بشكركم على تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر سلفكم، الوزير ثيو – بن غوريراب، والسفيرين دالغرين ودي سارام على ما أنجزوه من عمل رائع خلال دورة الجمعية العامة السابقة. ونأمل أن تسمح لنا هذه المناقشة بإحراز تقدم ملحوظ بشأن القضية الحساسة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، التي ظلت على مدى سبع سنوات موضع التداول المكثف.

لقد جعل رؤساء دولنا أو حكوماتنا دور الأمم المتحدة المركزي، في بياناتهم أمام مؤتمر قمة الألفية، الموضوع الطاغي على ما عداه، وجعلوا تعزيز هذه المؤسسة هدفا رئيسيا في مستهل القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذا الهدف، حددوا ضمن الأولويات، الحاجة إلى إجراء إصلاح متعمق يشمل تكوين مجلس الأمن وأداءه، عملا على تعزيز طابعه التمثيلي وشفافيته وكفاءته – ليجعلوه، باختصار، أكثر ديمقراطية وأكثر شرعية في عالم اليوم. وبذلك منحوا الجمعية العامة ولاية واضحة لكي تكثف الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاح شامل بمجلس الأمن من جميع جوانبه وبأسرع وقت ممكن.

وفيما يختص ببلجيكا، فقد ذكر رئيس الوزراء غي فيرهوفشتات أن الوقت قد حان لاختتام المداولات المتعلقة بعملية الإصلاح وأن من الضروري نبذ المواقف التي قد تكون من ناحية شديدة التحفظ وتكون من ناحية أخرى غير واقعية بالمرة. وقد ردد وزير خارجيتنا، لوي ميشيل، هذه الأفكار أمام الجمعية العامة، عندما دعا إلى إصلاح متوازن استجابة إلى رغبات الدول الأعضاء.

ولقد أعجبت بلجيكا كثيرا، شأنها شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبلنا، بدرجة التأييد الكبيرة التي حظيت بها دعوة قمة الألفية إلى إصلاح المجلس. وينبغي لنا ألا نفقد الزخم المتولد في تلك القمة، الذي امتدت آثاره إلى الجمعية العامة. وبوسعي أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن بلجيكا تعمل خلال دورة الجمعية هذه، وستظل تعمل، على

ضمان تحقيق نتائج محددة بفعل قوة الدفع التي ولدتها قمة الألفية.

تعلم الجمعية أن بلجيكا عضو في مجموعة مؤلفة من عشرة بلدان تسمى مجموعة العشرة، قدمت مقترحات تنفيذية عملية تستهدف زيادة مشروعية المجلس، وزيادة طابعه التمثيلي. ودون الخوض في تفاصيل موقف مجموعة العشرة المعروف، أود أن أذكر بأننا نود، فيما يختص بالمجموعة الأولى، أن نرى زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن المنتمين إلى فئة الأعضاء الدائمين والمنتمين إلى فئة الأعضاء غير الدائمين، وأن هذا ينبغي أن يكون متمشيا مع التوزيع الجغرافي العادل.

وفيما يختص بحق النقض، فإننا نحبذ التقييد الطوعي وبشكل جزئي، لممارسة ذلك الحق. ونقترح أيضا إجراء استعراض دوري لتكوين المجلس حتى يجاري التغييرات الحاصلة في حالة العالم الجغرافية – السياسية.

ولقد عملنا على مدى سبع سنوات على تحقيق التقدم في عملية المداولة. وقد أثبتت الأيام نجاح جهودنا بشأن القضايا المندرجة في المجموعة الثانية، وفيما يختص بالمجموعة الأولى، كان التقدم أبطأ. وهذا ليس من قبيل المفاجأة، إذ أن القضايا التي ينطوي عليها الأمر قضايا حساسة تمثل جوهر الأداء في الأمم المتحدة. إلا أن هذا الحال ينبغي ألا يثبط هممنا. بل إننا، على النقيض من ذلك، يجب أن نتمكن من قهر هذه المصاعب بتركيز الهدف المرتجى من جهودنا. وهذه القضايا كلها بحثت مرارا وتكرارا حسبما يتضح من عدد الوثائق الضخم الذي صدر على مدى سنوات.

وبدلا من عقد جلسات عامة ومتكررة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن فإننا نقترح أن نركز في الشهور المقبلة على المجالات التي يمكن إحراز تقدم بشأنها على المدى القصير.

إن المناقشات والاستشارات الواسعة التي ستعقد في الشهور القادمة ستمكنكم سيدي الرئيس، مع المكتب من إحراز تقدم هام في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونأمل بإخلاص أن تشارك في هذه المشاورات جميع الوفود التي لم تشارك على نحو كامل في المناقشات التي جرت في الماضي. وبلجيكا، على غرار شركائها في مجموعة الـ ١٠، التي تكلم بعض أعضائها في نفس هذا السياق، تشجعكم وتساعدكم سيدي في جميع مبادراتكم لتحريك مناقشاتنا إلى الأمام في المجموعات المختلفة للوصول في أقرب وقت ممكن إلى صفقة من الاقتراحات المعقولة والمتوازنة والتي تحظى بقبول الجمعية العامة.

وفي الختام، نعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن مهمة معقدة للغاية، بيد أنها مهمة يمكن تحقيقها. وإذا أردنا أن ننجز المهمة التي عهد بها إلينا زعماؤنا فيجب علينا جميعا أن نبدي المرونة والانفتاح. إن مصداقية مؤسستنا في الميزان والحاجة إلى إصلاح عاجل لمجلس الأمن واضحة. وبدءا من اليوم إما أن يتكيف المجلس على نحو منتظم مع الحقائق الجغرافية والسياسية المتغيرة وإلا فإنه سيفقد هيبته وسلطته.

وإننا لعلى ثقة يا سيادة الرئيس بأننا، تحت قيادتكم، سنرتفع إلى مستوى التحدي الذي وضعه قادتنا على أكتافنا في قمة الألفية.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أتاحت لنا قمة الألفية الفرصة لكي:

> ”نؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ١)

وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه الدول الأعضاء هو جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية لتحقيق الأولويات الكثيرة التي تحددت في قمة الألفية. وتؤيد كولومبيا بحماس هذه الأهداف المشتركة بما في ذلك تكثيف

> ”جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠)

وفي السنوات السبع التي نعمل فيها من أجل الإصلاح، يمكننا أن نشير إلى بعض الإنجازات الهامة في جوانب معينة وخاصة في أساليب عمل المجلس. وكولومبيا بوصفها عضوا منتخب غير دائم للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ فإنها مقتنعة بضرورة تعزيز هذا التقدم بالسعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه، وألا نكف على الإطلاق عن مواصلة السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والفاعلية.ولذلك نؤيد زيادة التفاعل في هذا الشأن بين الفريق العامل ومجلس الأمن.

وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في إصلاح أساليب عمل المجلس، الواضح أننا نحتاج إلى التنقيب بعمق في إصلاح شامل للمجلس يتضمن توسيع عضويته، وعملية صنع القرار فيه، وفوق كل شيء مسألة حق النقض. والتجربة الحديثة تبين لنا ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس بغية تعزيز شرعيته. وفي هذا السياق نرى أن مسألة حق النقض، مسألة رئيسية في عملية صنع القرار لأنه من غير الملائم على الإطلاق أن ندعي إصلاح العضوية في المجلس دون أن نحاول أيضا حل مسألة حق النقض. لأن هذا من شأنه أن يفاقم الخلافات القائمة بدلا من أن يحلها.

لقد اتفقنا جميعا على ضرورة إصلاح المجلس حتى يكون أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومسؤولية إزاء بقية الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد نؤمن بأن النجاح في تحقيق هذه الطموحات يعتمد على المحافظة في جميع جوانب الإصلاح على مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول والتمثيل الجغرافي العادل. ويجب ألا ننسى حقيقة أن الشكل النهائي للإصلاح سيكون مخيبا للآمال إذا ما تزايد الإجحاف في التمثيل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من ناحية وبين البلدان النامية فيما بينها من ناحية أخرى. وحتى نتجنب هذا التباين من الضروري أن تشارك المجموعات الإقليمية في تخصيص المقاعد الإقليمية لأعضائها. فلكل منطقة ديناميتها وصفتها الخاصة للمشاركة. ومن الواضح أنه لا توجد صيغة يمكن تطبيقها عالميا في جميع المناطق.

لقد عزز الفريق العامل مركزه بوصفه أفضل وسيلة مناسبة وأساسية وناجعة يمكن بها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يناقشوا بشكل شفاف عملية إصلاح المجلس ويتفاوضوا بشأنها. والشفافية التي يكفلها الفريق العامل هي أساس الثقة وانعدام هذه الثقة يمكن أن يعكر الجو ويمنع تبادل الآراء بحسن نيه. وفي هذا الصدد نعتقد أن المهارات والنهج الأصلي الذي يتبعه المكتب وخاصة رئيسه يمكن أن تشجع عددا كبيرا من الوفود على المشاركة في المداولات وتقربنا من تحقيق الاتفاق العام المطلوب. وفي هذا السياق لا يمكننا إلا أن نعرب عن ارتياحنا لما ستقدموه من قيادة وخبرات يا سيادة الرئيس لمداولاتنا. ونتمنى لكم كل النجاح.

وختاما اسمحوا لي أن أقول إن الفريق العامل عهد إليه أن يحقق الكثير من الطموحات التي تولدت في قمة الألفية. فقد كانت هذه القمة محفلا احترمت فيه مصالح دوله الأعضاء في تحديد نظام الأمن الجماعي الدولي في المستقبل. ومن الطبيعي في المجتمع الدولي الديمقراطي أن تكون هذه التغيرات نتيجة لاتفاق عام حقيقي، وليس نتيجة أشياء تفرض على أساس حدود زمنية اصطناعية، وحلول جزئية أو على ما يسمى بالإصلاح السريع. إن قيمتنا الكبرى هو أن نعترف بأن الاختلافات باقية وأنه لا توجد مواقف جيدة وأخرى سيئة، وإنما هناك مواقف وطنية فقط.

السيد بلزان (مالطة) (تكلم بالانكليزية): تردد مرارا وتكرارا أنه إذا أخفقت الأمم المتحدة في إصلاح نفسها بطريقة شاملة وذات معنى فإنها تتعرض لخطر شديد يتمثل في انزلاقها صوب فقدان الأهمية. ولا يمكن أن تكون عملية الإصلاح كاملة إلا إذا قمنا باستعراض شامل لمجلس الأمن بصفته الهيئة التي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن.

ولا يعزى هذا فقط إلى أن لمجلس الأمن أهمية محورية في ولاية المنظمة، بل إلى أن ما يضطلع به من أعمال ينطوي على آثار مباشرة على جميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وعلى معظم وكالاتها المتخصصة.

ويجب أن نصغي للنداء الوارد في إعلان الألفية بالتصميم على المضي قدما صوب الاضطلاع باستعراض شامل لمجلس الأمن يتعرض لجميع جوانبه، بما فيها حق النقض. وقد نشأ توافق في الآراء بشأن ضرورة إجراء تغييرات في تكوين مجلس الأمن، وفي عملية اتخاذه للقرار، وفي أساليب عمله.

وينبغي لدى إجراء هذه التغييرات أن نستفيد من تجارب المجتمع الدولي من حيث الإدارة المؤسسية. وقد علمنا التاريخ في هذا الصدد دروسا هامة كثيرة، بعضها مؤلم. ويتمثل أبرز هذه الدروس في أن على المؤسسات الدولية إذا أرادت أن تؤدي مهامها على الوجه الأمثل أن تسترشد بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة التي تحض عليها الأمم المتحدة بانتظام. وإذا كانت هذه هي أسس الإصلاحات التي نسعى لتنفيذها في جميع مستويات الإدارة على الصعيدين الدولي والوطني، فليس بوسعنا بالتأكيد أن نرضى بأقل منها لمجلس الأمن.

ويتعين أن يتيح مجلس الأمن بعد إعادة تشكيله الهيكلي انتخاب مزيد من الأعضاء لفترات ولاية محدودة على نحو يراعي في تخصيص المقاعد الدور الذي تؤديه المجموعات الإقليمية. كما يجب أيضا أن يشكل جزءا من المجلس الموسع اتساع نطاق تمثيله وزيادة حظه من الإنصاف.

ويجب أن تعكس عملية صنع القرار الحقيقة القائلة بأن الحكمة أو المعرفة ليست حكرا على أعضاء المجلس، ومن ثم ينبغي تشجيع غير الأعضاء على القيام بدور نشط في إيصال المجلس إلى أفضل الاستنتاجات الممكنة.

ومن الواضح أن البلدان التي تسهم بقوات في عمليات معينة لحفظ السلام، فضلا عن البلدان الأكثر تضررا من المسألة قيد نظر المجلس، جديرة باهتمام خاص.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب عمل المجلس، من الواضح أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن قد أحرز تقدما ملحوظا بالنسبة لكثير من المسائل تحت القيادة الحكيمة والمحنكة التي يتحلى بها السفير دلغرين ممثل السويد والسفير دي سارام ممثل سري لانكا. ويجب حماية هذا الإنجاز من خلال تنفيذ مجلس الأمن لمجموعة المسائل الثانية التي انعقد عليها توافق الآراء في صفوف الفريق العامل.

ويتحتم علينا أن نسعى إلى مواكبة التقدم المحمود الذي حققه الفريق العامل فيما يتعلق بمسائل المجموعة الثانية بإنجازات مماثلة فيما يتعلق بمسائل المجموعة الأولى، وهي أكثر إثارة للجدل. فلم ينتج التقدم المحرز عن إصرار الدول الأعضاء على التمسك بمواقفها، وإنما نتج عن المرونة التي هي سمة أي عملية حقيقية للتفاوض.

وقد حان الوقت لظهور تسوية عملية للمواقف المعروضة علينا اليوم والتي يبدو من العسير التوفيق بينها. وحان الوقت لالتماس تفهم أفضل للشواغل الكامنة وراء ما استمعنا إليه من آراء متنافرة بقصد التوصل إلى حل يحظى بتأييد كل أعضاء المنظمة.

ولا يزال الفريق العامل المفتوح العضوية في الوقت الحالي هو المنتدى الوحيد الذي يمكن أن تجرى فيه هذه العملية على نحو يضمن الاحترام لمبدأ التساوي بين جميع الدول الأعضاء في كافة أوجه عملية الإصلاح.

السيدة إبرايموفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بهذه المداولات الجارية بشأن مسألة بالغة الأهمية لجميع الدول الأعضاء. وترمي مناقشة اليوم إلى القيام بعملية إصلاح الأمم المتحدة، وأؤكد لذلك من جديد بعض المبادئ التي تشكل أساسا لموقف وفد قيرغيزستان من هذا الموضوع.

في معرض مناقشتنا البند المدرج بجدول الأعمال عن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، فإننا نقوم بالتحليل والدراسة للجوانب المختلفة لإعادة هيكلة مجلس الأمن، وهو أكثر الأجهزة أهمية بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين. ويواصل أعضاء مجلس الأمن الاضطلاع بدور بالغ التعقيد، لا يقتصر تأثيره المباشر على

احتمالات تطوير الأمم المتحدة فحسب وإنما يؤثر أيضا على هيكل الأمن العالمي في المستقبل.

وقد انقضت ستة أعوام على إنشاء الفريق العامل. وصاحب ما عقده من اجتماعات شاملة خلافات ما زالت واضحة فيما يتعلق، ضمن جملة أمور أخرى، بحجم الزيادة المقترحة في عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، والتوزيع الجغرافي للأعضاء الدائمين، وحق النقض.

ولا يقتصر توافق الآراء القائم بين الدول الأعضاء على مسألة ضرورة زيادة تمثيل المجلس فحسب، وإنما يشمل أيضا مشروعية المجلس وكفاءته بغية إضفاء مزيد من الديمقراطية على هذا الجهاز.

وفيما يتعلق بمسألة توسيع نطاق عضوية المجلس، نؤيد اقتراح زيادة عدد المقاعد في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ويجب أن يكون توسيع العضوية متجاوبا مع التغير الذي طرأ على المناخ السياسي والاقتصادي العالمي، بما يعكس الوقائع الجديدة على الساحة العالمية، ويراعي مبدأي المساواة في السيادة بين جميع الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

وتعلق قيرغيزستان أيضا أهمية كبيرة على ضرورة المزيد من النهوض بفعالية المجلس وشفافية أعماله. ونرى ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى صفقة شاملة لا تشتمل فقط على توسيع عضوية المجلس، وإنما أيضا على تحسين أساليب عمله وإجراء تغييرات في عملية صنع القرار.

ومن الحقائق المسلم بها على نطاق واسع أن مجلس الأمن يقصر عن معالجة الكثير من تحديات العالم المعاصر وحقائقه الجغرافية السياسية. ولا تقل أهمية هذه المشكلة اليوم عن أهميتها في أي وقت مضى، وهي في طريقها إلى أن تصبح من الشواغل الهامة، كما تترتب عليها آثار بالنسبة لتطور الأمم المتحدة في المستقبل. وقد أصبح من الواضح تماما اليوم أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات حاسمة لإصلاح المجلس، سيقل الأداء الوظيفي للآلية العالمية لحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية والتعمير بعد انتهاء الصراعات حتى عما هو عليه الآن.

وإذا كان لمجلس الأمن أن يبقى ذا صلة وفعالية في التصدي للتحديات الدولية، فلا بد من النهوض بقدرته على مواجهة تلك التحديات وفقا لوقائع الحاضر. ولهذا السبب أصبحت مسألة إصلاح مجلس الأمن أمرا ذا أهمية عامة وستظل تتصدر جدول أعمالنا.

إننا نعيش في ظروف جديدة وفي ظل نظام عالمي جديد، يتطلب تطبيق مبدأ العدالة على مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لأعضاء مجلس الأمن كل النجاح في الدور الهام الذي يضطلعون به في سبيل صون السلام والأمن الدوليين.وقد التزم وفد قيرغيزستان بالعمل معكم عن كثب يا سيدي الرئيس ومع أعضاء الفريق العامل ومع جميع الوفود من أجل بلوغ أهدافنا المشتركة في العثور على أفضل حل ممكن لإصلاح مجلس الأمن.

السيد دوكارو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي يمكن أن تعيد الزخم للمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويدل العدد الكبير من المتكلمين الذين أعطيت لهم الكلمة خلال هذه المناقشة على اهتمام الدول الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن وتأييدهم لمواصلة هذه العملية بإصرار.

وأرى، كغيري من المتكلمين الكثيرين، أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مدى العام المنصرم إنما هو أساس تستطيع الجمعية العامة أن تواصل البناء عليه. وبلدي يولي أهمية للجهود الرامية إلى أن تتكيف المنظمة مع عالم اليوم، وتسهم في هذه الجهود، وبوجه خاص بإصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكنه من العمل بكفاءة مع تمتعه بشرعية لا مراء فيها.

ونحن نرحب بإعادة التأكيد على هذا الهدف في مؤتمر الألفية الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا حيث

قرروا، ''تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه'' (القرار ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

وفي هذا السياق أشجعكم، يا سيادة الرئيس، على الاستفادة الكاملة من العمل الذي أنجزه الفريق العامل ومن شتى آليات التشاور المتاحة لكم لزيادة تيسير التوصل إلى اتفاق عام. فبعد ست سنوات من الدراسة المتعمقة للمقترحات المقدمة في الفريق العامل لا تزال عناصر إصلاح مجلس الأمن مطروحة. وقد حان الوقت لصياغة حل وسط نهائي يمكن أن تقره الجمعية العامة.

وقد أتيحت عدة مناسبات أمام الوفد الروماني كي يعرض موقفه من هذه المسألة على أعلى المستويات. واسمحوا لي أن أعرب عن بعض الأفكار بشأن مصداقية إصلاح المجلس.

فأولا، لا بد من زيادة العضوية بفئتيها بحيث يعكس مجلس الأمن على نحو أفضل التغييرات في العالم. فينبغي إدخال أعضاء جدد غير دائمين بمن فيهم بعض من دول شرق أوروبا، وأن يشمل الأعضاء الدائمون الجدد ممثلين للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليجلسوا جنبا إلى جنب مع ممثلي البلدان الصناعية. فهذا من شأنه أن يعزز هيبة المجلس وطابعه الديمقراطي. ويجب وضع مؤشرات هذه الزيادة بطريقة تكفل أفضل تمثيل ممكن في المجلس دون المساس بكفاءته.

وثانيا، هناك مسألة حق النقض – الموضوع المعقد والحساس والمتصل عضويا بزيادة العدد. ونحن نظل نتحلى بالمرونة في مناقشة وضع حد ذي مصداقية لنطاق واستعمال هذا الحق. ومن حيث المبدأ، يجب ألا يكون هناك أي فرق بين مركز الأعضاء الدائمين في المجلس جددا كانوا أو قدامى.

وثالثا، بالنسبة لتحسين طرائق عمل المجلس، نرحب بالاتفاق الموقت على عدد كبير من المسائل المتعلقة بطرائق العمل، ونشجع الفريق العامل في الوقت نفسه على مواصلة جهوده لإحراز تقدم في بحث كل جوانب ولايته. وجدير بالملاحظة أيضا أن التعديلات الأخيرة في الإجراءات تسير في الطريق الصحيح المفضي إلى زيادة درجة الشفافية في أعمال المجلس.

وأخيرا، نرى أن من المفيد أن نستطيع التوصل إلى اتفاق على آلية استعراض مؤقتة للقرارات المتخذة في إطار إصلاح مجلس الأمن، بل إن هذا يمكن أن يضفي تأثيرا إيجابيا على مشاوراتنا في المستقبل لجوانب الإصلاح الأخرى.

وهذه هي الروح التي يؤيد وفد رومانيا بها اعتماد مشروع القرار الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ورومانيا على استعداد للتعاون معكم، يا سيادة الرئيس، بغية الوصول إلى الأهداف البالغة الأهمية المحددة لهذه المسألة.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، في عام ١٩٩٣، تقدم تقاريره سنويا وتنظر فيها الجمعية العامة وتعتمدها. ومع ذلك فمع وجود اتفاق على هدف إصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه لا يزال التوصل إلى اقتراح بشأن زيادة العضوية، اقتراح يكون مقبولا بشكل واضح أمرا بعيد المنال.

ولقد سجل وفد قبرص في كثير من المناسبات وعلى أعلى المستويات آراءه في هذه القضية الفائقة الأهمية. فنحن نرى أن زيادة العدد ضرورية نظرا للزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة. كما نرى أن الزيادة تجعل المجلس أكثر تشاركا وأكثر تمثيلا. وتزداد مصداقية قراراته وقوتها باعتباره ممثلا لكل الدول الأعضاء التي أعطى ميثاق الأمم المتحدة له الولاية للتصرف بالنيابة عنها.

كما أننا نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على أساس توزيع جغرافي عادل للمقاعد لمعالجة الخلل القائم في الوضع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والمعيار في منح العضوية الدائمة ينبغي أن يتمثل في المساهمة الكبيرة في الميزانية وفي

صون السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق سائر مقاصد الأمم المتحدة.

ويجب أن يكون مجلس الأمن مستعدا لمواجهة التحديات الكبيرة في الألفية الجديدة باعتباره الضامن للسلم والأمن. وتوسيع عضوية المجلس وزيادة تحسين طرائق عمل يحققان نتائج محمودة. ونحن نتفهم الإحباط الذي يساور بلدانا كثيرة إزاء عدم إحراز تقدم في هذا المجال. فنحن نسلم، طبعا، بالخطوات الإيجابية المتخذة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أوضح مواقف البلدان المختلفة آحادا ومجموعات.

بيد أن من الجلي أن ما يلزم الآن لزيادة أعضاء مجلس الأمن هو الإرادة السياسية والمرونة للتوصل إلى قرار يحظى بالتأييد الساحق. فثمة إدراك حاليا مؤداه أن إصلاح مجلس الأمن أمر لا مفر منه. ولذا نرجو أننا بزيادتنا لمجالات الاتفاق في الدورات السابقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية نكون قد اتخذنا خطوات إيجابية صوب الاتفاق العام.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس قاصرا على مسألة تشكيله وحجمه. فهو ينطوي أيضا على تجديد طرائق عمله بحيث يزداد شفافية وزيادة مساءلته أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة.

يتعين علينا هنا الترحيب بالتقدم المحرز في أساليب عمل مجلس الأمن، خاصة بشأن الشفافية. ونحن نرى، على سبيل المثال، الإيجاز الذي قدمه الرؤساء السابقون، والإحاطات الإعلامية لرئيس مجلس الأمن بعد انتهاء الاجتماعات، والمشاورات مع الدول المساهمة بقوات، وتقديم معلومات أساسية في تقاريره إلى الجمعية العامة بوصفها تطورات إيجابية.

وما من شك في أن هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية حول المشاورات في اجتماعات مجلس الأمن غير الرسمية، وكذلك المعلومات والتقييمات لمدى تأثير أو عدم تأثير آراء غير الأعضاء في مجلس الأمن الذين يشاركون في مناقشاته حول موضوعات تهمهم في عملية صنع القرار. ويتعين على المجلس أن يفعل المزيد لزيادة مشاركة غير الأعضاء في مداولاته. فالاجتماعات السرية تحبط مثل هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، نحن نفضل إقدام مجلس الأمن في الآونة الأخيرة على عقد المزيد من الاجتماعات المفتوحة أمام جميع الأعضاء. ولقد شارك وفد بلادي في اجتماعات مفتوحة لمجلس الأمن وعبَّر عن آرائه حول قضايا مثل المرأة والسلام والوضع في أفريقيا.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا رأينا القائل بأنه، في نهاية المطاف، تتوقف مصداقية مجلس الأمن على قدرته على تنفيذ قراراته. إن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، خاصة تلك التي اتخذت قبل عدة سنوات، هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لوفد بلادي. فالشرعية الدولية تتعزز بإيجاد حلول لمشكلات دولية ضمن أطر قرارات مجلس الأمن وعلى أساسها.

السيد العدوفي (اليمن) (تكلم بالعربية): يسعدني باسم وفد بلادي أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على مبادرتكم لمناقشة هذا البند، ومن خلالكم نشيد بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن.

إن مناقشة هذا البند ومواصلة هذه المشاورات وإبداء الآراء المتعددة من قبل الوفود ومن على منبر الجمعية العامة تعتبر ظاهرة جديرة بالتقدير للوصول إلى الصفقة النهائية أو الاتفاق العام لإصلاح مجلس الأمن. وإن ذلك الإصلاح هدفه إعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع نطاقه من جميع الجوانب ليعبر عن التغييرات الجديدة في عالمنا المعاصر ويعكس الأجواء الجديدة في العلاقات الدولية ويستجيب لرغبات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بروح من المساواة والعدالة.

وكما أن التغيير والإصلاحات أمر حيوي فإن الالتزام المشترك والتأكيد المتكرر على مبدأ التغيير عن ذلك الالتزام يعكس الرغبة نحو الهدف الحقيقي وهو التمثيل الحقيقي. ولكن ما زال الطريق طويلا وشاقا، وما نحتاجه هو

الإرادة السياسية الصادقة واتخاذ قرارات حاسمة لتحسين قدرة الأمم المتحدة لتمثل حقائق الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

إن إصلاح مجلس الأمن يشمل ضمان التمثيل العادل والمساواة بين الدول واتسام عمله بالمزيد من الشفافية وزيادة عدد أعضائه ومراعاة الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة لا سيما من البلدان النامية، وأن يشمل التوسيع أعضاء غير دائمين ودائمين. كما أن مسألة تقليص حق النقض والتدرج نحو إلغائه وكيفية اتخاذ القرارات وعلاقات المجلس مع الأطراف والأجهزة والبرامج الأخرى وأساليب عمله وشفافية أعماله هي قضايا يجب علينا الاتفاق حولها. إن المناقشات الحالية حول هذا الموضوع تبين أنه لا يوجد اتفاق حول مسألة توسيع العضوية في مجلس الأمن.

وفي عام ١٩٩٧ ظهرت فكرة ما سمي باقتراح غزالي، وكنا نعتقد أنه الأساس السليم للخروج بالحل، وإن لم يكن بالضرورة الأساس الوحيد، حتى نخرج من دائرة المفاوضات الشاقة والطويلة وبدون محاولة فرض قرار مستعجل وغير ناضج من شأنه أن يكون له عواقب غير متوقعة على عملية إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا في الوقت الذي نتفهم فيه تطلعات اليابان وألمانيا للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن، نؤكد على الورقة العربية المقدمة في نيويورك في عام ١٩٩٧ والورقة العربية الآسيوية في عام ١٩٩٨، كما أننا ندعم موقف حركة عدم الانحياز. إن ظاهرة الديمقراطية التي تنتشر في عالمنا المعاصر تتطلب إتاحة المساواة في الفرص المتعلقة بالتمثيل والمشاركة، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجا لمثل هذه المساواة، وبالتالي يكون مجلس الأمن مؤسسة تتمتع بالشجاعة والثبات من أجل التوصل إلى نظام ديمقراطي في العلاقات الدولية. وإن الإرادة السياسية هي الطريق للوصول إلى حل يؤدي في النهاية إلى خدمة المجتمع الدولي نحو آفاق متجددة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن اشكر الرئيس غوريراب ونائبي رئيس فريق العمل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، السفير دي سارام والسفير دالغرين، على العمل الممتاز الذي قاموا به في الدورة السابقة للجمعية العامة. إننا نقدر كثيرا كفاءتهم وتواجدهم ومهاراتهم الدبلوماسية.

وفي هذه المرحلة من نقاشنا، بعد سبع سنوات من المفاوضات مع فريق العمل، من الصعب أن يكون هناك جديد بالنسبة لتوسيع مجلس الأمن. وها نحن، بهذا الشعور من الإحباط المعروف بالنسبة لنا، لا نعرف ما نفعله لإنقاذ مناقشاتنا من حالة الركود الفعلي التي وصلت إليه حاليا. وأقسى ما في هذا الوضع هو حقيقة أننا عجزنا عن التوصل إلى اتفاق بالرغم من أننا نسعى إلى ذات الهدف وهو الرغبة في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية من خلال تحسين هيكله وأساليب عمله.

وفي رأيي، لا يبدو منطقيا أننا لم نجد حتى الآن وسيلة، بالرغم من أننا نشترك في الغرض ذاته، للاقتراب من الاتفاق. ومما يحزن أن الافتقار إلى المرونة منعنا من إحداث التغييرات اللازمة لإصلاح هذا الجهاز. وفي حقيقة الأمر، أغلب الدول المشاركة في النقاش احتفظت بمواقفها الأصلية دون أن تقدم تعديلات تجعل الأمور أكثر قبولا للأطراف الأخرى.

وفي هذا الوضع الذي لا يبعث على التفاؤل، قد تعتقد بعض البلدان أن وضع إطار زمني قد يشكل طريقا سهلا نحو حل سريع. وهي تحاول أيضا الربط بين إصلاح مجلس الأمن وبين قرارات متعلقة بالأنصبة المقررة لقسمة نفقات ميزانية المنظمة. وسان مارينو تعارض هذه المناهج الخطيرة لأنها مقتنعة بأن قرارا متعجلا يتم التوصل إليه في المناخ الحالي، ومشوب باختلافات وانقسامات خطيرة، يمكن أن يعرض مستقبل عمل الأمم المتحدة إلى خطر جسيم.

إن موقف بلادي فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن معروف للجميع. فسان مارينو تؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط. والواقع، أننا نعارض أي إصلاح قد ينشئ حالات من عدم المساواة فيما بين الدول.

وترى سان مارينو أيضا أن الحلول المتعجلة لن تمثل إلا حلا تقريبيا، من شأنه أن يجمد المنظمة التي ينبغي لها أن تكون، بخلاف ذلك، تظهر التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجارية في العالم. إننا ندرك أن هناك بلدانا تعتقد بسبب إسهاماتها أو تأثيرها في الشؤون الدولية أن لها الحق في أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في مجلس الأمن، وحتى لو افترضنا أن مطالب تلك البلدان مشروعة، فإننا مقتنعون بأن إسباغ ميزة العضوية الدائمة عليها ليس بالحل السلم. فالعضوية الدائمة وحق النقض يتعارضان مع المبادئ الأساسية التي يقوم وينظم على أساسها المجتمع الدولي الحديث.

وعلاوة على ذلك، فإن أية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ستشكل سابقة خطيرة من شأنها أن تطبق على الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن ينتقص من مبدأ المساواة فيما بين الدول.

وفي رأي بلادي، ينبغي أن يتناول أي توسيع في العضوية بشكل منصف مصالح جميع الدول الأعضاء، وأن يصحح الاختلالات الحالية، وأن يمكن المجموعات الإقليمية من مواصلة الاضطلاع بدور أساسي في توزيع مقاعد مجلس الأمن على أعضائها. ويجب أن تظل الانتخابات الديمقراطية التي تجري في الجمعية العامة شرطا لازما لا مفر منه للحصول على عضوية مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأنه لا بد لنا من أن نواصل المشاورات داخل الفريق العامل، الذي ما زال يشكل أنسب محفل لإجراء مناقشة عامة ومفتوحة فيما بين جميع البلدان، دون استبعاد أي بلد – وهو محفل يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء أن تقدم إسهاماتها في هذه المناقشة الهامة.

ويرى وفد بلادي أن الوقت قد حان لبدء استكشاف أفكار جديدة، نظرا لأن توسيع مجموعة الدول المتمتعة بالامتيازات ثبت عدم جدواه طوال السنوات السبع الماضية. لقد آن الأوان لاختبار قدراتنا على التخيل والإبداع من أجل تخطي هذا الطريق المسدود. وعلينا أن نبدأ في تحليل كل المقترحات التي قدمت والأفكار التي تم الإعراب عنها خلال مناقشاتنا – وهي المقترحات والأفكار التي لم تحظ قط بالاهتمام الكافي. فربما يستطيع أحدها أن يضعنا على الطريق الصحيح. لقد بات جليا بشكل متزايد أن الإصرار على المقترحات القديمة والمعروفة سيؤدي إلى بقائنا في الطريق المسدود.

وأملي أن نواصل عملنا هذا العام في جو يسوده قدر أكبر من المرونة في سعينا من أجل التوصل إلى أهداف مشتركة ومن أجل التنفيذ المخلص لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد موواليفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يشهد العدد الكبير من المتكلمين بشأن هذا البند هذا العام – كما هو الحال في السنوات السابقة – على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه مما يمثل مصدر قلق وإحباط بالغين لنا أنه على الرغم من المناقشة الواسعة والاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه القضية لا يلوح حتى الآن أي حل في الأفق. كما أنه لا يوجد أي دليل حتى الآن على أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على استعداد للمشاركة في أية مناقشة جادة مع بقية أعضاء الأمم المتحدة.

وهناك اقتراحات قدمتها الدول الأعضاء – فرادى وكذلك في إطار المجموعات الإقليمية – حول الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذا الإصلاح. إن مجموعة الدول الأفريقية، التي ينتمي إليها وفد بلادي، ما زالت غير ممثلة تمثيلا كافيا، لا سيما في فئة العضوية الدائمة. وقد اقترحت مجموعتنا – وهذا هو رأيها الثابت – أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة، بحيث يصبح العدد الإجمالي لا يقل عن ٢٦ عضوا. وينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك استخدام حق النقض.

بعدئذ، يجب أن يخصص لمجموعتنا ثلاث مقاعد في فئة الأعضاء غير الدائمين ومقعدين في فئة الأعضاء الدائمين.

وستتولى مجموعة الدول الأفريقية تحديد طريقة توزيع هذه المقاعد في إطار القارة. ولا يمكن ضمان التمثيل المنصف في المجلس إلا من خلال زيادة عدد الأعضاء.

إننا نعرف جميعا أن حقائق الواقع الحالي تختلف تماما عما كان عليه الحال قبل ٥٥ عاما، وأن مجلس الأمن – شأنه شأن غيره من الأجهزة – يجب أن يحافظ على أهميته وشرعيته. إن المجلس، برفضه القيام بإصلاح نفسه، إنما يحرم جزءا كبيرا من المجتمع العالمي من فرصة الإعراب عن آرائه، فضلا عن الاضطلاع بدور أكثر جدوى في صون السلم والأمن الدوليين.

إن وفد بلادي لا يهتم فحسب بأعداد الأعضاء الجدد، بل أيضا – وهذا هو الأهم – بأساليب عمل المجلس، وعملية اتخاذ القرارات فيه، واستخدام حق النقض. وما فتئت الدول الأعضاء تدعو مجلس الأمن إلى إصلاح أساليب عمله، وعملية اتخاذ القرارات فيه من أجل ضمان تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ومما يبعث على التشجيع لنا في هذا الصدد التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في مداولاته التي أجراها خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. فقد لوحظ تحقق قدر كبير من الاتفاق حول الكيفية التي يدير بها مجلس الأمن أعماله – على سبيل المثال فيما يتعلق ببرنامج عمله، وجدول أعمال جلساته ومشاوراته الجامعة غير الرسمية، والإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن إلى الدول غير الأعضاء، والجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات وغيرها من البلدان التي تسهم في عمليات حفظ السلام وما إلى ذلك.

ومما يبعث على التشجيع أيضا أن نلاحظ أنه حدث تحسن كبير على أرض الواقع فيما يتعلق بالكيفية التي يدير بها المجلس أعماله. فهناك الآن المزيد من الجلسات العلنية حول القضايا الهامة، بالإضافة إلى جلسات الإحاطة الإعلامية المفتوحة لغير الأعضاء، والتي وُجد أنها مفيدة تماما. وينبغي أن يؤخذ هذا كدليل على أن عمل الفريق العامل بدأ يؤتي أكله، وبالتالي فإنه يتطلب المزيد من الدعم من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل خصوصا في مجال ضمان إضفاء الطابع المؤسسي بشكل دائم على هذه الممارسات الطيبة بحيث تصبح المعيار الذي يمكن أن يقاس به أداء المجلس في أي وقت. ويجب أن تدار جلسات الإحاطات الإعلامية المفتوحة المشار إليها أعلاه بطريقة تأخذ في الحسبان آراء مجموع الدول الأعضاء – بدلا من جعلها عملية ذات اتجاه واحد.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فإن الاتفاق الوحيد الذي توصل إليه الفريق العامل هو تقييد استخدام حق النقض. ويرى وفد بلادي أن هذا الاتفاق ما هو إلا تدبير مؤقت، وأنه بوجود مجلس تم إصلاحه بشكل حقيقي لن تكون هناك حاجة إلى الإبقاء على حق النقض. ونحن ما فتئنا نرى دوما أن حق النقض أداة غير ديمقراطية ينبغي التخلص منها. ونحن نتطلع إلى القضاء الكامل عليها.

وحيث تم التوصل إلى اتفاق ما فيما يخص بعض جوانب إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يعطينا هذا المزيد من التصميم على التصدي لمسألة توسيع المجلس المتزايدة الأهمية دوما، حتى يمكننا أن نساهم جميعا في سلم وأمن العالم كأعضاء متساويين في الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشكر الفريق العامل المفتوح باب العضوية – تحت القيادة القديرة لنائبي رئيس الفريق العامل الممثل الدائم السابق للسويد، السيد دالغرين، والممثل الدائم لسري لانكا، السيد دي سارام، على التقدم الذي تحقق حتى الآن. ووفد بلدي مستعد للمساهمة والمشاركة في المزيد من مناقشات الفريق العامل.

السيد يوهان ثاني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، يسر بروني دار السلام أن تساهم في مناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ونحن نشكر رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة ونائبي رئيس الفريق العامل

المعني بإصلاح مجلس الأمن على تقريرهم الشامل، ونقدر جهودهم في هذا الأمر.

إن بروني دار السلام، تؤيد توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء على أساس التمثيل الجغرافي العادل بوصفه مؤسسة هامة تهتم بالمسائل الكبرى التي تؤثر على السلم والأمن العالميين. وبالنظر إلى عجالة وأهمية التوصل إلى حد مقبول للجميع، ينبغي ألا يكون هناك إطار زمني لمناقشة مسألة إعادة هيكلة مجلس الأمن. ونحن نؤيد موقف حركة عدم الانحياز بألا يكون هناك حل إصلاح سريع لتوسيع مجلس الأمن.

هناك أيضا مسألة حق النقض، التي نعتقد أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة التوسيع. وبروني دار السلام تود أن ترى استخدام حق النقض مقيدا، بغرض القضاء عليه قضاءً نهائيا.

وفي المجالات الأخرى التي تتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ترحب بروني دار السلام بالتحسينات التي أدخلت في أساليب عمله – منها على سبيل المثال التفاعل المتزايد بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى مما مكن من المزيد من مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاورات غير الرسمية للمجلس. وبالإضافة إلى هذا، نرى أن هناك مسائل أخرى تسترعي الانتباه، مثل تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد بروني دار السلام أن إصلاح مجلس الأمن له أهمية كبرى لأدائه وشرعيته. ونحن نعترف بأن الإصلاح ممكن، بينما تظل المجالات الصعبة في حاجة إلى الاتفاق عليها. وإن التقدم المحدود المحرز بسبب تعقد المسألة لا ينبغي له أن يحبط من جهودنا للتوصل إلى اتفاق. والمهم هو الإرادة السياسية اللازمة والتصميم على إيجاد مقترحات محددة. ولذلك تأمل بروني دار السلام أن يواصل الفريق العامل بذل جهوده لإيجاد حل مقبول بغرض إحراز تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة.

لقد أكد الأمين العام في تقريره المعنون ”نحن الشعوب“ على أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن لتمكينه من القيام بمسؤولياته بشكل أكثر فعالية وإضفاء مزيد من الشرعية عليه في أعين شعوب العالم. وتناول زعماء قمة الألفية أيضا الحاجة إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. إن من واجبنا الانصياع إلى تلك النداءات، وبالتالي تكثيف جهودنا لإصلاح مجلس الأمن.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): في قمة الألفية، تعهد زعماء بلداننا بألا يدخروا جهدا في جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق الهدفين الساميين المتمثلين في السلام والتنمية. وذلك التعهد لا يعيد تأكيد إيماننا بالأمم المتحدة كمؤسسة عالمية فريدة في نوعها لا ترمي إلى التصدي إلى التحديات الكبرى فحسب، وإنما يثير آمالا بشأن قدرة المنظمة على تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة أيضا. وهناك جزء هام من طرق الارتقاء إلى مستوى التوقعات التي أثارتها قمة الألفية هو إصلاح المجلس.

لقد ثبت أن المناقشات بشأن مسألة إصلاح المجلس قد طال أمدها والنتائج لا تزال حتى الآن – على أحسن الفروض – متواضعة. ومن الواضح، أن الخطوات الأولى نحو مجلس أكثر شفافية وأكثر مشاركة من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة لا بد من الترحيب بها. ولذلك يسر وفد بلدي أن يلاحظ الجهود الجاري بذلها لضمان مشاركة أكبر من جانب غير أعضاء المجلس في عمله عن طريق تنظيم مناقشات مضمونية. وعقد اجتماعات مفتوحة على نحو منتظم ومشاورات متكررة مع الأطراف المعنية سيسهم دون شك في جهود الإصلاح الشامل.

وهذا ينسحب بشكل خاص على حالة عمليات حفظ السلام، حيث يمكن أن تكون المشاورات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات مفيدة لتعزيز فعاليتها. وفي هذا الخصوص، يؤيد وفد بلدي اتخاذ المجلس القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) استجابة لتقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس

أن ينخرط في تعاون أكبر مع المنظمات الإقليمية في تناول المسائل المتصلة بالاستقرار والأمن الإقليميين.

ومع ذلك، بالرغم من التقدم الذي ذكرته، لم تقربنا عملية الإصلاح حتى الآن من حل بعض المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وبخاصة مسألة توسيع عضوية المجلس. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا موقفه ومؤداه أن إصلاح المجلس يجب أن يؤدي إلى توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة بطريقة عادلة منصفة تضمن تمثيل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

وشأننا شأن العديد من الوفود نعتقد أن بعض الدول القادرة على تحمل مسؤولية عالمية عن صون السلم والأمن الدوليين يمكن أن تمثل في المجلس كأعضاء دائمين. وفي الوقت نفسه، نحبذ وجهة النظر القائلة بأن توسيع فئة العضوية الدائمة ينبغي أن يعكس على النحو الواجب عضوية المنظمة المتزايدة إلى حد كبير من بين صفوف البلدان النامية من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية – وإحداث زيادة معقولة في مقاعد الأعضاء غير الدائمين سيعكس الطابع التمثيلي للمجلس ويمكِّن عددا متناميا من الدول الأعضاء من المساهمة في عمله.

إن قدرا كبيرا من إصلاح المجلس، ينبغي أن يتمثل في مسألة حق النقض، الذي ينبغي الحد من استخدامه إلى درجة كبيرة.

مضت سبع سنوات منذ بدأنا مناقشاتنا المتعلقة بإصلاح المجلس. وقد أمكننا أن نتفق على عدد من المسائل الهامة مثل الحاجة العامة لزيادة عدد أعضاء المجلس، وكيفية تحسين أساليب عمله. وقد آن الأوان لأن نتفق جميعا على تفاصيل توسيع عضوية المجلس وعلى تقييد استعمال حق النقض.

وفي اعتقادنا أن المفاوضات المتعلقة بهاتين المسألتين ينبغي أن تستمر، وأن توضع في الاعتبار العناصر العشرة المشار إليها في الفقرة ١٠ من المرفق الثالث عشر لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/54/47).

السيدة بالديه (غامبيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على الطريقة المقتدرة التي توجهون بها مداولات الجمعية العامة في الدورة الحالية. ولا يخالجني شك في أنكم ستوجهونها نحو نتائج ناجحة. وبالمثل، اسمحوا لي بأن أشيد بسلفكم، سعادة السيد ثيو – بن غوريراب، الذي كان رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغير ذلك من المسائل المتصلة بمجلس الأمن. كما أشيد بنائبي الرئيس: السفير هانز دالغرين سفير السويد والسفير جون دي سارام سفير سري لانكا، وبجميع الممثلين الذين شاركوا في المفاوضات طوال الأعوام السبعة الماضية. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره لتقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/54/47، الذي يعطي رؤية نافعة للمشاورات الجارية، مما سييسر مداولاتنا بقدر كبير.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن إصلاح مجلس الأمن هدف مشترك لأعضاء الأمم المتحدة كافة. وليس هناك شك في وجود إجماع عالمي بشأن حاجة مجلس الأمن إلى الترميم حتى يصبح أكثر تمثيلا لعضوية المنظمة وأكثر استجابة لشتى التحديات التي ظهرت منذ تشكيله. وليس هناك شك أيضا في أن أي إصلاح لمجلس الأمن ينبغي أن يبدأ بزيادة عدد أعضائه لتصحيح الوضع الشاذ المتمثل في أن بعض مناطق العالم الجغرافية، وعلى الأخص أفريقيا، مستبعدة من فئة العضوية الدائمة.

ومن ثم يرحب وفدي بزيادة الاحساس بالحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن، فضلا عن جو المشاركة البناءة الذي ساد خلال دورات اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إلا أن وفدي يلاحظ مع الأسف أنه بعد سبع سنوات من مناقشات الفريق، بما فيها المناقشات التي دارت في خمس دورات موضوعية وصل عدد جلساتها إلى ٣٢

جلسة أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة وحدها، مازالت هناك اختلافات جوهرية لم تحسم مثل مسألة الأعضاء الدائمين الجدد.

ومع ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. والحق أنه من غير المتصور أن يظل تشكيل العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وهو أهم دعائم المنظمة، بهذا التجانس على مدى عقود منذ إنشاء المجلس، على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة على مدى السنين. وتجدر ملاحظة أن ثلثي سكان العالم، في البلدان النامية، محرومون من التمثيل في العضوية الدائمة في المجلس، التي تتألف في معظمها من البلدان المتقدمة النمو. ومن المؤسف أن بعض البلدان التي يمكن أن تقدم إسهاما ملموسا للمنظمة بحكم وضعها الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي تُحرم من فرصة تقديم ذلك الإسهام.

وفيما يختص بالعضوية غير الدائمة، فإن أقل من ١٠ في المائة من العضوية العامة ممثلة داخل المجلس على الرغم من زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة. وأود أن أكرر التأكيد في هذا الصدد على الملاحظة التي أبداها وفدي في محافل أخرى فيما يتعلق بحق النقض. إن حق النقض مفارقة تاريخية. والواقع أنه يتعارض تعارضا صارخا مع مبدأ الديمقراطية الذي يلهمنا جميعا. فمن الظواهر الشاذة أن يشهد هذا العصر عددا محدودا من الدول، الأعضاء في نادي النخبة، يتمتعون بقدرة مطلقة ويشهرون سيفا بتارا ليحققوا مغانم وطنية – وأجرؤ على القول – مغانم للأقلية – على حساب مصالح الأغلبية، ومن ثم ينبغي أن يقتصر استعمال حق النقض على المسائل التي تنشأ في إطار أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلى حين إلغاء هذا الحق. واسمحوا لي بأن أضيف أن إدامة الأمر الواقع تعادل انتهاك قدسية الأساس الديمقراطي ذاته الذي أقيمت عليه الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، يسعدني أن ألاحظ، أنه حدث بعض التحسن، بفضل العمل الذي قام به الفريق العامل، على النحو المشار إليه، على سبيل المثال، بعقد جلسات إحاطة إعلامية فور انتهاء المشاورات غير الرسمية وبعقد جلسات مفتوحة. وهذه علاقة طيبة. ومع ذلك فإن النور في نهاية النفق مازال بعيدا. ولذلك يؤيد وفدي تماما التوصيات الواردة في المرفق الثالث عشر لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والمتصلة على الأخص بالحاجة إلى مواصلة المناقشات في ضوء التقدم الذي تحقق حتى الآن. وبهذه الطريقة يمكن أن يظل الحوار حيا، بهدف أن يؤدي إلى مجموعة من الاصلاحات، فيما آمل، تأخذ في اعتبارها مصالح الدول الأعضاء كافة على أساس التمثيل الجغرافي العادل ومبدأ المساواة في السيادة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق، ومن ثم يرسي الأساس لإصلاح حقيقي، لا تجميلي، لمجلس الأمن.

ختاما، أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء مكتب الفريق العامل، النجاح في الاضطلاع بالمهام البالغة الأهمية التي عُهد بها إليكم. وإنني على ثقة بأن عمل الفريق سيكلل بالنجاح بفضل تفانيكم الذي لا يتزعزع وخبرتكم الواسعة.

السيد مبانيفو (نيجيريا) تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أحيل انتباه الجمعية إلى البيان الضافي لفخامة السيد أولسيغن أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، في قمة الألفية الذي أعلن فيه:

”ونحن في فجر جديد لا يمكننا معرفة ما يحمله لنا. ولكن واجبنا تجاه أنفسنا والأجيال القادمة أن نهيئ عالما يمكن فيه لجميع الأمم، وجميع الأعراق، وجميع الشعوب، أن تحيا بكرامة وفي سلام معا. ويجب علينا جميعا أن نعقد العزم على تدعيم الأمم المتحدة. وإنعاشها من أجل الأعمال القادمة ولأجل عالم المستقبل.

”ولهذا، فإن إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة توسيع عضوية مجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه، من المهام التي لا يمكن تأجيلها لمدة

أطول إذا كان لمنظمتنا أن تتصدى لتحديات الألفية الجديدة''. (A/55/PV.7، صفحة ١٧)

في ظل هذه الخلفية يقدم وفدي بيانه عن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغير ذلك من المسائل المتصلة بمجلس الأمن (A/54/47). ويرى الوفد النيجيري أن الأمم المتحدة لم يكن من بين مقاصدها قط أن تنصح أعضاءها بتطبيق الديمقراطية وإجراء تغييرات فيها – في حين أنها لم تحرز تقدما يذكر، أو، بالأحرى، لم تحرز أي تقدم في إشاعة الديمقراطية في أجهزتها، من قبيل مجلس الأمن، ومن المؤكد أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن، وهو ثمرة اعتبارات جغرافية – سياسية وجغرافية – استراتيجية لدى الدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، يعوزه التوازن ويميل إلى صالح مجموعة معينة. وفي اعتقادنا أن الأمم المتحدة تصبح قوية إذا تركز الإصلاح على تحقيق الفعالية من حيث التكلفة وكفاءة الأداء والتنسيق الأفضل فحسب. والواقع أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل ما لم تعالج المسائل المتصلة بزيادة عدد أعضاء المجلس وأساليب عمله. ولذلك فإن الاتفاق على صفقة شاملة لإصلاح مجلس الأمن سيظل مشروعا له الأولوية بالنسبة لوفد بلادي، وفي الواقع لوفود معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة التي لا غنى عنها.

ومن المؤسف أنه بعد أكثر من سبع سنوات من هذه المداولات، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بزيادة العضوية في المجلس والمسائل الأخرى المتصلة لم يحرز أي تقدم يحظى بالثناء. ونظرا للشلل الذي استحوذ على أساليب عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتمكن من التوصل إلى أية توصيات بشأن موضوعات المجموعة الأولى. ولذلك ترى نيجيريا أن الوقت قد حان لاستعراض أساليب عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وربما عملية صنع القرار فيه أيضا.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي إجراء زيادة في عضوية المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، ومنذ إنشاء المجلس في ١٩٤٥ لم يُجر المجلس تعديلا في عضويته إلا مرة واحدة فقط في ١٩٦٥ عندما زيد عدد الأعضاء الأصليين من ١١ إلى ١٥ عضوا. وأصبح المجلس بذلك يتكون من الـ ٥ أعضاء الدائمين أنفسهم و ٤ أعضاء غير دائمين إضافيين ليصل العدد الإجمالي في فئة الأعضاء غير الدائمين ١٠ ولذلك يمكن أن نخدم المناخ الحالي المؤيد للإصلاح على نحو أفضل بزيادة العضوية في فئتي العضوية على أساس التمثيل الجغرافي المنصف.

ثمة معيار آخر يمكن أن يؤخذ في الاعتبار، مثل بزوغ عناصر إقليمية فاعلة ومراكز قوى اقتصادية. وفي هذا الصدد تؤيد نيجيريا تأييدا لا يتزعزع موقف منظمة الدول الأفريقية الذي يطالب بتخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا في مجلس أمن موسع. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في تبرير حالة تكون فيها أفريقيا القارة الوحيدة المحرومة من مقعد دائم في المجلس؟ إن أفريقيا بدولها الأعضاء الـ ٥٣ تشكل في مجموعها حوالي ثلث العضوية بأكملها في الأمم المتحدة، ولذلك نرى أنه لا يجوز تجاهل قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي يسعى إلى تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا في مجلس يعاد إصلاحه وتوسيعه.

وبالنسبة لموضوع حق النقض ذي الصلة، بوصفه أداة للتصويت في مجلس الأمن، فإن نيجيريا تؤيد تقييد استخدام هذا الحق من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس. بل إننا نؤيد إلغاء هذا الحق إذا ما تحقق توافق آراء المجتمع الدولي بشأن هذا الأمر. ولكن إذا ما احتفظ بحق النقض في شكله الراهن فإن وفد بلادي يرى أنه ينبغي أن يمتد هذا الحق ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس. إن حرمان الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس أمن موسع من هذا الحق لن يكون عملا تمييزيا فحسب بل سيخلق أيضا فئتين مختلفتين من العضوية الدائمة ويخل بجهود تعزيز الاتساق والاستقرار في المجلس.

ولمنع أي إساءة استخدام في ممارسة حق النقض في حالة الإبقاء عليه، قد يكون من الضروري أن تعتمد الجمعية العامة قرارا يذكّر الأعضاء الدائمين بأنهم يعملون بالنيابة عن الأمم المتحدة في مجموعها. ومن ثم لا يجوز لهم أن يمارسوا حق النقض إلا عندما يرون أن المسألة قيد النظر بالغة الأهمية. ويجب أن يأخذوا في الاعتبار دائما مصالح الأمم المتحدة في مجموعها وأن يبينوا كتابة، في كل حالة، الأسباب التي دفعتهم إلى استعمال هذا الحق. وترى نيجيريا أن حق النقض يجب ألا يستخدم لتحقيق مصالح أنانية ضيقة.

تود نيجيريا أن تتقدم بالاقتراحات التالية التي ترى أنها ستمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من تحقيق تقدم يمكن تقديره بشأن مسائل المجموعة الأولى.

ينبغي عقد اجتماع للدول الأعضاء مرتين كل عام على مستوى الممثلين الدائمين لتركيز الاهتمام على مسائل المجموعة الأولى أساسا. إن القرارات التي ستتخذ في مثل هذا الاجتماع ستدعم قرارات الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو ستحل محلها.

ثانيا، ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يحرك الدول الأعضاء لإعادة تركيز الاهتمام على مسائل المجموعة الأولى.

ثالثا، قد يكون من المناسب للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يطرح جانبا المسائل الواردة في إطار المجموعة الثانية التي تحقق فيها بعض التقدم المنشود حتى يتمكن من تركيز الاهتمام على مسائل المجموعة الأولى.

إن عقد قمة مصغرة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، للتركيز على مسائل المجموعة الأولى والتزامهم على نحو قاطع سواء فرادى أو مجتمعين، بإصدار إعلان قمة بزيادة العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة لن يؤدي إلى إعطاء دفعة جديدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية فحسب ولكنه سيركز أيضا اهتمام الفريق من جديد على ضرورة الوفاء بسرعة بالولاية التي أنيطت به.

ويلاحظ وفدي مع التقدير التقدم الذي سجله الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن موضوعات المجموعة الثانية. وكما يبين التقرير فإن المجالات التي أُحرز فيها تقدم هام تتضمن تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المشاورات غير الرسمية، ومزيد من المشاركة من جانب البلدان المساهمة بقوات، ومزيد من الجلسات الرسمية المفتوحة التي يعقدها المجلس، وتقارير أكثر موضوعية يرفعها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وإحاطات إعلامية مفصلة وعاجلة بشأن أنشطة المجلس يقدمها الرئيس الذي يتولى الرئاسة.

ومن المشجع أن نرى مجلس الأمن ينفذ بالفعل بعض الاقتراحات التي قدمت في هذه المجالات. لكن من المؤسف أنه لم يتحقق اتفاق في هذا العام بشأن أية ملاحظات عامة، ونظرا للتقدم البطئ الذي أحرز حتى الآن، خاصة فيما يتعلق بمسائل المجموعة الأولى، فإننا نرى، كما قلنا من قبل، ضرورة استعراض أساليب عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وينبغي أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية المطلوبة لإتمام عملية زيادة العضوية في مجلس الأمن واضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وقد أشار ١٥٥ بلدا في بياناتها خلال قمة الألفية إلى أن من الضروري إصلاح مجلس الأمن. وتأكدت من جديد وجهات نظر هذه البلدان في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي عقدت فيه الدول الأعضاء العزم على:

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه“. (القرار ٥٥/٢، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

إن نيجيريا بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ستواصل العمل مع الدول التي تشاطرها أفكارها، سواء داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو خارجه، لتحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وعرضة للمساءلة من جانب الدول الأعضاء.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بالإضافات والتغييرات التالية في برنامج عمل الجمعية العامة.

يوم الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عصرا، ستتناول الجمعية العامة البند ١٧٥ من جدول الأعمال ”دور الماس في تأجيج الصراعات“، الذي كان من المقرر النظر فيه أصلا يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويوم الاثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عصرا، ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة الثالثة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.